الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالى والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

رقم المذكرة : /2017

دور القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي في تقييم وتحسين الأداء المالي

(دراسة حالة المؤسسة المينائية لسكيكدة E.P.S)

مذكرة أعدت إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة ، مراقبة وتدقيق

من إعداد الطالبة: تحت إشراف الأستاذ:

– شيماء بكوش ناجي ين يحي

لجنة المناقشة:

إسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
فوزي إينال	أستاذمساعد–أ	جامعة 20 أوت 1955	رئيسا
ناجي ين يحي	أستاذ مساعد – أ	جامعة 20 أوت 1955	مشرفا ومقررا
عبد الله عناني	أستاذ مساعد – أ	جامعة 20 أوت 1955	ممتحنا

السنة الجامعية: 2016-2017

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

شكر وعرفان

يامن الحمد لله الذي هدانا وماكنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

نشكر الله عزوجل الذي قدرنا على مواصلة المشوار الدراسي والتوفيق لإعداد

هذه المذكرة.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الذي نكن له كل التقدير والاحترام

" ناجي بن يحي "

الذي أشرف على إنجاز هذه الرسالة والذي لم يبخل علينا بما لديه، وخطانا

بنصائحه وإرشاداته القيمة.

كما نتقدم بالشكر إلى كل إطارات المؤسسة الميناائية

وإلى جميع الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا بعملهم جزاهم الله خيرا.

نشكر جميع من كان بعثاية الدعم المعنوي لاتمام هذا العمل.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

إهداء

يامن أحمل اسمك بكل فخر

يامن افتقدتك منذ ريعان شبابي

يامن يرتعش قلبي لذكره

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل الى كل من في الوجود بعد الله ورسوله

أمي الغالية.

إلى قدوتي الأولى ونبراسي الذي ينير دربي

إلى من رفعت رأسي عاليا افتخارا به إلى والدي الحبيب أمدّ الله في عمرك.

إلى كل إخوتي، إلى عمي أحسن الذي ساندني في كل خطوة خطوتها في مشواري

الدراسي.

إلى جدتي الغالية "عائشة"، وأضيف إهداء خاص إلى "رحمة"، "ريماس"، "براء".

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر	
إهداء	
فهرس المحتويات	I-II
فهرس الجداول	III-IV
فهرس الأشكال	V
فهرس المختصرات	VI
فهرس الملاحق	VII
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	
تمهيد الفصل	02
المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي	03
المطلب الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي ومبادئه	06-03
المطلب الثاني: خصائص وأهداف النظام المحاسبي المالي	07-06
المطلب الثالث: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي	09-08
المبحث الثاني: عموميات حول القوائم المالية	10
المطلب الأول: تعريف القوائم المالية وخصائصها	13-10
المطلب الثاني: أهمية وأهداف القوائم المالية	15-13
المطلب الثالث: مستخدمي القوائم المالية	17 -15
المبحث الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	18
المطلب الأول: عرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج	28-18
المطلب الثاني: عرض جدول سيولة الخزينة	32-29
المطلب الثالث: عرض جدول تغير الأموال الخاصة وقائمة الملاحق	37-33
خلاصة الفصل	38
الفصل الثاني: مساهمة القوائم المالية في تقييم الأداء	
تمهيد الفصل	40
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء	41
المطلب الأول: مفهوم الأداء وأنواعه	45-41

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: أبعاد الأداء والعوامل المؤثرة فيه	49-46
المطلب الثالث: تقييم الأداء	51-50
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي	52
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي	54-52
المطلب الثاني: عملية تقييم الأداء المالي	55-54
المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء والجهات المستفيدة منه	58-56
المبحث الثالث: دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي	59
المطلب الأول: دور قائمة المركز المالي في تقييم الأداء المالي	62-59
المطلب الثاني: دور قائمة المركز المالي والدخل في تقييم الأداء المالي	69-63
المطلب الثالث: دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداءالمالي	73-69
خلاصة الفصل	74
الفصل الثالث: إستخدام القوائم المالية في تقييم الأداء المالي – دراسة حالة المؤسسة المينائية –	
تمهيد الفصل	76
المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة المينائيةE.P.S	77
المطلب الأول: تعريف المؤسسة المينائية لسكيكدة**E.P.S**	79-77
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية	82-79
المبحث الثاني: التحليل باستخدام قائمة المركز المالي وجدول حسابات النتائج	83
المطلب الأول: عرض القوائم المالية للمؤسسة المينائية	90-83
المطلب الثاني: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي لقائمة المركز المالي	98-90
المطلب الثالث: التحليل باستخدام مؤشرات النسب المالية لقائمة المركز المالي و قائمة الدخل	107-98
المبحث الثالث: التحليل باستخدام قائمة التدفقات النقدية وجدول تغير الأموال الخاصة	107
المطلب الأول: تحليل مقاييس جودة الربحية ونسب تقييم السيولة باستخدام قائمة التدفقات النقدية	115-108
المطلب الثاني: تحليل المرونة المالية والسياسات التمويلية باستخدام قائمة التدفقات النقدية	119-115
المطلب الثالث: التحليل باستخدام وجدول تغير الأموال الخاصة	119
خلاصة الفصل	120
الخاتمة العامة	122
قائمة المراجع	134-127
قائمة الملاحق	
الملخص	

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
(1-1)	مستعملي المعلومات المحاسبية	17
(2-1)	عرض الميزانية المالية – جانب الأصول-	21
(3-1)	عرض الميزانية المالية – جانب الخصوم –	23
(4-1)	حساب النتائج (حسب الطبيعة)	27
(5- 1)	حساب النتائج (حسب الوظيفة)	28
(6-1)	سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	31
(7-1)	سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	32
(8-1)	تغير الأموال الخاصة	35
(9-1)	نماذج الجداول يمكن إيرادها في الملحق	37
(1-2)	أنواع نسب النشاط	65
(1-3)	عرض أصول المؤسسة الميناائية للسنوات 2014-2016	84-83
(2-3)	عرض خصوم المؤسسة الميناائية للسنوات 2014-2016	85-84
(3-3)	حساب النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة الميناائية للسنوات 2014-2016	86
(4-3)	قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة للسنوات 2014-2016	88
(5-3)	تغير الأموال الخاصة لسنة 2014-2015	89
(6-3)	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014	90
(7-3)	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015	91
(8-3)	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016	92
(9-3)	رأس المال العامل	94
(10-3)	الاحتياج في رأس المال العامل	95
(11-3)	الخزينة	97
(12-3)	نسب السيولة	98
(13-3)	نسب الربحية	100
(14-3)	نسب المديونية	101
(15-3)	نسب النشاط	103
(16-3)	المردودية الاقتصادية	104
(17-3)	المردودية المالية	105

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

(18-3)	المردودية التجارية	107
(19-3)	نسبة النقدية التشغيلية	108
(20-3)	نسب التدفق النقدي	110
(21-3)	العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	111
(22-3)	نسب التغطية النقدية	113
(23-3)	نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد الديون	114
(24-3)	المعدل النقدي لتغطية الديون	116
(25-3)	نسبة التوزيعات النقدية	117

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	أنواع الأعباء المالية	25
(2-1)	أنواع الإيرادات	26
(3-1)	العلاقة بين الميزانية وجدول حساب النتائج	26
(4-1)	أنواع التدفقات النقدية	30
(1-2)	معايير تحديد الأداء	42
(2-2)	العوامل المؤثرة في الأداء	47
(1-3)	الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائيةE.P.S	79
(2-3)	التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2014	91
(3-3)	التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2015	92
(4-3)	التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2016	93
(5-3)	التمثيل البياني لرأس المال العامل	94
(6-3)	التمثيل البياني للاحتياج في رأس المال العامل	96
(7-3)	التمثيل البياني للخزينة	97
(8-3)	التمثيل البياني لنسب السيولة	99
(9-3)	التمثيل البياني لنسب الربحية	100
(10-3)	التمثيل البياني لنسب المديونية	102
(11-3)	التمثيل البياني لنسب النشاط	103
(12-3)	التمثيل البياني للمردودية الاقتصادية	105
(13-3)	التمثيل البياني للمردودية المالية	106
(14-3)	التمثيل البياني للمردودية التجارية	107
(15-3)	التمثيل البياني لنسبة النقدية التشغيلية	109
(16-3)	التمثيل البياني لنسبة التدفق النقدي	110
(17-3)	التمثيل البياني للعائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	112
(18-3)	التمثيل البياني لنسبة التغطية النقدية	113
(19-3)	التمثيل البياني لنسبة المدفوعات اللازمة لتسديد الديون	115
(20-3)	التمثيل البياني للمعدل النقدي لتغطية الديون	116
(21-3)	التمثيل البياني لنسبة التوزيعات النقدية	118

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

فهرس المختصرات

الرمز	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
IAS	International Accounting standards	المعايير المحاسبية الدولية
IFRS	International Financial reporting standards	معايير الدولية لإعداد التقارير المالية
SCF	Le système de comptabilité financière	النظام المحاسبي المالي
FR	Le fonds de roulement	رأس المال العامل
BFR	Besoin en fonds de roulement	الاحتياج من رأس المال العامل
TRN	Trésorerie Net	الخزينة الصافية
E.P.S	Entreprise Portuaire de Skikda	المؤسسة المينائية لسكيكدة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
الملحق رقم (1)	الميزانية المالية للمؤسسة المينائية بتاريخ 2014/12/31 – جانب الأصول–
الملحق رقم (2)	الميزانية المالية للمؤسسة المينائية بتاريخ 2014/12/31 – جانب الخصوم–
الملحق رقم (3)	جدول حسابات النتائج للمؤسسة المينائية بتاريخ 2014/1/1 إلى 2014/12/31–حسب الطبيعة–
الملحق رقم (4)	جدول قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة المينائيةبتاريخ 2014/1/1 إلى 2014/12/31–الطريقة المباشرة –
الملحق رقم (5)	الميزانية المالية للمؤسسة المينائية بتاريخ 2015/12/31 –جانب الأصول–
الملحق رقم (6)	الميزانية المالية للمؤسسة المينائية بتاريخ 2015/12/31 –جانب الخصوم–
الملحق رقم (7)	جدول حسابات النتائج للمؤسسة المينائية بتاريخ 2015/1/1 إلى 2015/12/31 –حسب الطبيعة-
الملحق رقم (8)	جدول قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة المينائية بتاريخ 2015/1/1 إلى 2015/12/31– الطريقة المباشرة –
الملحق رقم (9)	الميزانية المالية للمؤسسة المينائية بتاريخ 2016/12/31 –جانب الأصول–
الملحق رقم (10)	الميزانية المالية للمؤسسة المينائية بتاريخ 2016/12/31 –جانب الخصوم–
الملحق رقم (11)	جدول حسابات النتائج للمؤسسة المينائية بتاريخ 2016/1/1 إلى 2016/12/31–حسب الطبيعة–
الملحق رقم (12)	جدول قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة المينائية بتاريخ 2016/1/1 إلى 2016/12/31– الطريقة المباشرة –
الملحق رقم (13)	جدول تغير الأموال الخاصة للمؤسسة المينائية لسنة 2014–2015

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

مقدمة عامة

مقدمة عامة

في ظل التحولات التي يشهدها العالم في إطار المحيط الاقتصادي، الاجتماعي كان لزاما على الجزائر أن تكيف نظامها المحاسبي مع المعايير المحاسبية الدولية بما يواكب هذه التغيرات الحاصلة في الساحة الاقتصادية وقررت إصلاح البيئة المحاسبية لتستجيب لمتطلبات اقتصاد السوق من جهة، ومن جهة أخرى توافق البيئة المحاسبية الوطنية مع البيئة الدولية، وذلك بإعداد النظام المحاسبي المالي، الذي تم تطبيقه على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بداية من سنة 2010.

يصدر عن تطبيق هذا النظام قوائم مالية تتماشى مع معايير المحاسبة الدولية وتوفر معلومات بخصوص المركز المالي للمؤسسة وأدائها والتغيرات الحادثة فيها وهذا ما ينص عليها المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1) الخاص بعرض القوائم المالية، وتحتوي القوائم المالية الأساسية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية) على معلومات كمية ونوعية يمكن أن تستخدم في التحليل المالي لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، كما تتضمن هذه القوائم كماً كبيراً من البيانات المحاسبية خاصة بالفترات المالية السابقة والفترة المالية الحالية، لذلك لا يكفي إعداد هذه القوائم وإنما يجب تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المنشأة في الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها.

يعتبر تقييم أداء المؤسسة أمرا ضروريا، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، من خلال تحليل القوائم المالية باستخدام مختلف المؤشرات والنسب المالية، التي لها أثر على معرفة الوضع المالي للمؤسسة عن طريق تحديد نقاط القوة والضعف ووضع الحلول اللازمة لها.

أولا:إشكالية الدراسة

في ضوء ماتقدم تتلخص إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي في تقييم وتحسين الأداء المالي للمؤسسة المينائية بسكيكدة E.P.S ؟

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

ثانيا: الأسئلة الفرعية

انطلاقا من هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى كفاءة وجودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي ؟
- ما أهمية تقييم الأداء المالي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية ؟ .
- كيف تساهم القوائم المالية في تقييم وتحسين الأداء المالي للمؤسسة الميناائية؟ .

ثالثا: فرضيات البحث

- تحتوي القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على معلومات اقتصادية عن المؤسسة معبر عنها بشكل مالي تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة لفترة معينة.
- عملية تقييم الأداء المالي عملية هامة وفعالة لتحديد وتشخيص نقاط القوة والضعف في المؤسسة ووضع الحلول اللازمة لها.
- تساهم القوائم المالية من خلال تطبيق مؤشرات التوازن المالي، والنسب المالية المتعلقة بقائمة المركز المالي، وجدول حسابات النتائج، وقائمة التدفقات النقدية في تقييم وتحسين الأداء المالي للمؤسسة الميناائية.

رابعا: أهمية البحث

تكمن أهمية الموضوع في معرفة دور القوائم المالية في تقييم وتحسين الأداء، وذلك بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على التحليل الدقيق والمعمق للقوائم المالية عن طريق تشخيص وتحديد المشاكل التي تطرأ على أدائها بشكل عام وأدائها المالي بشكل خاص، وإيجاد مختلف الطرق لحلها باستخدام أهم المؤشرات والنسب المالية لمعرفة مواطن القوة فيها لتعزيزها ومواطن الضعف فيها لوضع الحلول اللازمة لها.

خامسا: أهداف الدراسة

من الأهداف المتوقع الوصول إليها في هذا البحث مايلي:

- تسليط الضوء على النظام المحاسبي المالي والتعرض إلى القوائم المالية التي يصدرها .
- إبراز أهمية القوائم المالية في قياس وتقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية.
- معرفة الاهتمام الذي توليه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالقوائم المالية.

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

- إبراز دور المعلومات التي تقدمها القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب لاختيار الموضوع ويمكن أن نجملها فيمايلي:

- الرغبة في دراسة كل مايتعلق بالقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعرفة أهم المتغيرات التي طرأت على القوائم المالية.
- الرغبة في إثراء المكتبة نظرا لقلة المراجع والبحوث في هذا الموضوع.

سابعا: منهج البحث

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات، نعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث مع الاعتماد على المنهج التحليلي في تفسير تلك المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج منها هذا في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي سنحاول الاعتماد على المنهج الخاص بدراسة الحالة، بغرض البحث المعمق والمفصل على أرض الواقع وإسقاط نتائج الدراسة النظرية عليها.

ثامنا: حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة في حدود مكانية وحدود زمنية والتي هي كالتالي:

- **الحدود المكانية:** تناولنا موضوع هذا البحث في المؤسسة المينائيةE.P.S بسكيكدة.
- **الحدود الزمنية:** قد تم الاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة المينائية محل الدراسة وللفترة الممتدة ما بين (2014- 2016).

تاسعا: صعوبات الدراسة

من بين الصعوبات التي وجهتنا في إعداد البحث:

- تزامن التربص مع إعداد وتقديم القوائم المالية للجهات المعنية .
- صعوبة الحصول على المعلومات من المؤسسة الاقتصادية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

عاشرا: الدراسات السابقة

من أجل إثراء الموضوع والإلمام بجميع جوانبه، تم الاطلاع على بعض الدراسات السابقة:

1) دراسة حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2008.

تطرق الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحديد أبعاد مشكلة التنوع في الممارسات المحاسبية المتبعة على المستوى الدولي، ومن ثم تحليل وتقييم انعكاساتها على وضعية المعلومات التي توفرها البيانات المحاسبية المنشورة للمتعاملين في أسواق المال الدولية، بالإضافة إلى القيام بعملية مقارنة بين القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني، كما خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير مباشر لهذه المعايير على مهنة التدقيق والمحاسبة.

2) دراسة بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل بيانات التدفقات النقدية والتعرف إلى أهميتها في تقييم الأداء المالي، وبيان أهمية نسب السيولة والربحية التي تعتمد على بيانات التدفقات النقدية، حيث توصل الباحث إلى أن قائمة التدفقات النقدية لا تكون مفيدة بمعزل عن القوائم المالية الأخرى، بالإضافة إلى هذا قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات تساهم في تقييم سيولة وربحية المؤسسة بالإضافة إلى السياسات المتبعة قصد اتخاذ قرارات مناسبة مستقبلا.

3) دراسة لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق SCF، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى أثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية، حيث توصل الباحث إلى أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية وتسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي، كما أن طريقة عرض وتصنيف عناصر الميزانية تسمح بإجراء التحليل الأفقي وتساعد على تقييم الوضعية المالية للمؤسسة .

إحدى عشر: هيكل البحث:

للإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول اثنان منها يتعلق بالجانب النظري، والفصل الثالث تناولنا من خلاله دراسة حالة المؤسسة الموانئية بسكيكدة، حيث خصصنا الفصل الأول إلى الإطار النظري للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، حيث تناولنا في المبحث الأول

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ماهية النظام المحاسبي المالي، ثم التطرق في المبحث الثاني إلى عموميات حول القوائم المالية، ثم عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في المبحث الثالث.

أما الفصل الثاني تحت عنوان مساهمة القوائم المالية في تقييم الأداء المالي بحيث تم التطرق في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء، وتم التطرق في المبحث الثاني إلى مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي، أما المبحث الثالث فقد خصص إلى دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي .

أما الفصل الثالث يمثل الجانب التطبيقي يتعلق بدراسة حالة المؤسسة المينائية، حيث المبحث الأول الذي احتوى على تقديم عام للمؤسسة المينائية، ثم التطرق في المبحث الثاني إلى التحليل باستخدام قائمة المركز المالي وجدول حساب النتائج، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه التحليل باستخدام قائمة التدفقات النقدية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الأول: الإطار النظري للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

لقد توّجت عملية الإصلاح المحاسبي والتي عكفت عليها وزارة المالية بإصدار القانون رقم 07-11 في 25 نوفمبر 2007، الذي تضمن النظام المحاسبي الجديد وحل محل المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975.

ولقد أحدث هذا المرجع المحاسبي المنسجم والمتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS تغييرات عديدة سواء على مستوى التعاريف والمفاهيم أو على مستوى قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي وكذا طبيعة ومحتوى القوائم المالية التي يجب إعدادها من قبل المؤسسات الخاضعة قانونا لإعداد القوائم المالية.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل تناول النظام المحاسبي المالي من خلال أبعاده النظرية والتطبيقية، وكذلك القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثاني: عموميات حول القوائم المالية.

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول:مدخل إلى النظام المحاسبي المالي

في ظل الاهتمام الدولي المتزايد بموضوع التوافق المحاسبي، وتجاوبا مع الجهود والمحاولات الدولية التي تسعى إلى القضاء على الفروق والاختلافات في الأنظمة المحاسبية بين الدول، قامت الجزائر في هذا الإطار بانتهاج سياسة إصلاح جدري لنظامها المحاسبي وذلك من خلال تخليها عن المخطط المحاسبي الوطني واعتماد النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول:تعريف النظام المحاسبي المالي ومبادئه

الفرع الأول:تعريف النظام المحاسبي المالي

فقد عرف القانون 07-11 المؤرخ بـ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي في المادة رقم03 منه وسمي صلب هذا النص بالمحاسبة المالية.

"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها،وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته وضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[1].

وعموما يمكن القول أن النظام المحاسبي المالي هو مجموعة من الطرق والوسائل والإجراءات اللازمة لتسجيل العمليات المالية التي تحصل في الوحدة الاقتصادية في شكل نقدي ثم تبويب العمليات في مجموعة متجانسة من العمليات المالية، وبعدها يتم تلخيصها في شكل تقارير مالية ويتم ذلك إما يدويا أو آليا.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007**، المادة3 يتضمن النظام المحاسبي المالي، ص 03.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الثاني: مبادئ النظام المحاسبي المالي

تبنى مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد مختلف المبادئ المحاسبية المعروفة وهي:

1- مبدأ استمرارية الاستغلال: حسب هذا المبدأ فإن المنشأة تعتبر مستمرة في نشاطها في المستقبل الكبير (عامة في الدورة القادمة)، دون الرغبة في التوقف عن استغلالها أو إيداع ميزانيتها.[1]

2- مبدأ القابلية للمقارنة: يجب أن تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة المكانية والزمانية، يقصد بالمقارنة المكانية أن يستطيع المستخدمون مقارنة الكشوف المالية لتلك الشركة مع الشركات الأخرى المماثلة، ويقصد بالمقارنة الزمانية إمكانية مقارنة القوائم المالية المتتالية للشركة الواحدة.[2]

3- مبدأالوحدة النقدية: يقصد بمبدأ الوحدة النقدية أن المال هو القاسم المشترك للنشاط الاقتصادي، وهو يوفر أساسا مناسبا للقياس والتحليل المحاسبي. فمبدأ الوحدة النقدية يعتبر الوسيلة الأكثر فعالية للتعبير عن تغيرات رأسمال وتبادل السلع والخدمات للأطراف ذات العلاقة.[3]

4- مبدأ ديمومة الطرق: أي أن المؤسسة ملزمة بتطبيق الطرق نفس الطرق المحاسبية المطبقة في دورة سابقة في الدورة الحالية، ذلك أن انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يقضي بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.

إن تغيير الطرق المحاسبية ينجز على تغير الظروف التي تم على أساسها التقدير أو بناء على تجربة أفضل أو معلومة جديدة هذا من جهة، وبهدف تقديمه معلومة موثوقة أكثر وتحسين نوعية القوائم المالية من جهة أخرى.

5- مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية: فحسب المادة 17 من المرسوم التنفيذي 156/08 يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة.

6- مبدأ عدم المقاصة: لا يمكن إجراء مقاصة بين عناصر الأصول والخصوم في الميزانية أو بين عناصر الإيرادات والأعباء في حساب النتيجة، والهدف من هذا المبدأ هو منع فقدان المعلومة المالية لقيمتها، خاصة في حالة الإفلاس، غير أنه يمكن إجراء هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، إذا

---

[1] هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي **IAS/IFRS**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص 35.

[2] Smailould amer, **La normalisation comptable en Algérie: présentation du nouveau système comptable et financier**,Revue des sciences économiques et de gestion, N°10, 2010, P 32

كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات بالتتابع، أو على أساس صاف[1].

7- مبدأ الأهمية النسبية: وتدعو الأهمية النسبية كلاً من المحاسب ومدقق الحسابات إلى تتوجيه اهتماماتهم وعنايتهم بشكل رئيسي حول البنود والعناصر التي تتضمنها القوائم المالية وتشكل أهمية متميزة مقارنة بغيرها من البنود.

8- مبدأ الحيطة والحذر: بمعنى أنه إذا كان يتوقع تحقيق إيراد أو ربح عبر الفترات القادمة فإنه لا يؤخذ بعين الاعتبار حتى يتحقق فعلا، أما إذا كان يتوقع تحقيق خسارة مستقبلا فإن يتم الاحتياط لها عن طريق تكوين مخصص لمواجهتها، وتظهر أهمية هذا المبدأ عند جرد الأصول المتداولة.

9- مبدأ التكلفة التاريخية: يتبع مبدأ التكلفة التاريخية نوعا من الموضوعية لأن تكلفة الأصل يتم تحقيقها بين البائع والمشتري برضي الطرفين وبعد المساومة كما أن هذا المبدأ يتيح سهولة التحقق من هذه التكلفة لوجود مستندات مؤيدة لها كفاتورة البائع أو المورد[2].

10- مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني: يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر، حيث أنه من الضروري محاسبة العمليات المالية والأحداث الأخرى حسب حقيقتها الاقتصادية وليس استنادا فقط على شكلها القانوني لأنه توجد في بعض الحالات تناقض بين الشكل القانوني والحقيقة الاقتصادية، فمثلا عملية القرض الإيجاري تعتبر عملية الإيجار عم انتقال الملكية من النظرة القانونية، وتعتبر عملية بيع أو شراء من الناحية الاقتصادية[3].

11- مبدأ الصدق (الصورة الصادقة): هذا المبدأ يوحي إلى ضرورة تفضيل محتوى نظام المعلومات المحاسبية على شكله من خلال التركيز على إعطاء صورة صادقة تمكن من تعبير القوائم المالية على الواقع الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة[4].

---

[1] إبراهيم بورنان، الطاهر مخلوف، **النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية**، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009، ص ص5- 6.

[2] رضوان محمد العناتي، **مبادئ المحاسبة** وتطبيقاتها ج1، ط5، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص ص42- 47.

[3] سفيان نقما ري، رحمة بلهادف، **واقع تكييف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي** "العوائق والرهانات"، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS/IFRS، جامعة مستغانم، جانفي2013،ص5.

[4] مسعود صديقي، **المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ،عين مليلة،الجزائر ،2014 ص53.

12- مبدأ القيد المزدوج: يسجل محاسبو المؤسسات عمليات عديدة ومتنوعة حسب قواعد دقيقة ويحتاجون إلى وسائل الرقابة تمكنهم من اكتشاف الأخطاء في حينها.

يشترط في القيد المزدوج، في كل عملية محاسبية تسجل، تساوي مجموع المبالغ المسجلة في الأطراف المدينة للحسابات الأولى ومجموع المبالغ المسجلة في الأطراف الدائنة للحسابات الثانية، أي يشترط توازن الحسابات وذلك بالنسبة لكل عملية.

13- مبدأ استقلالية الدورات: حيث أن المحاسبة هنا تسجل كل عمليات المؤسسة التي يمكن التعبير عنها بالنقود، أي هناك إيرادات ونفقات تسجل أثناء حدوثها ولكن تطبيقا لهذا المبدأ فإننا في آخر الدورة، مجبورين على التفرقة بين مايعود للدورة وما لايعود إليها (كل دورة بنفقاتها وكل دورة بإيراداتها) حتى تستطيع إعطاء نتيجة دورة فعلا[1].

المطلب الثاني: خصائص وأهداف النظام المحاسبي المالي.

الفرع الأول: خصائص النظام المحاسبي المالي.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تحديد خصائص النظام المحاسبي المالي كنظام للمعلومات على النحو التالي:

- يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي، وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وإعداد القوائم المالية.
  - يسمح بالتقليل من التلاعب، كما يسهل مراجعة الحسابات.
  - يسمح بتوفير معلومات مفيدة تمكن من اتخاذ القرارات[2].

[1] محمد بوتين ،**المحاسبة العامة للمؤسسة**، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص ص 38.37.

[2] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية**، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود، الجزائر، 2008، ص13.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الثاني:أهداف النظام المحاسبي المالي

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف اختيارات المهنيين و المستثمرين، و يساهم في تقديم المعلومة المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية بلا شك في تحسين جودتها و سيساعد في تحقيق أهداف عدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يعمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- يتناسب مع الوسائل المعلوماتية الموجودة والتي تسمح من تسجيل القوائم المالية بشكل موثوق.
- يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية[1].
- يساعد في اتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.
- يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية.
- النظام المحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها وعبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي.
- جعل القوائم المالية والمحاسبية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية[2].

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية**، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2] محمد نجيب دباش، طارق قدوري، **الملتقى الوطني حول دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة حول أثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على الممارسة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 5 و6 ماي، 2013، ص7.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

يتضمن الإطار التشريعي شروط وكيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي، فمجال تطبيقه يظهر في المواد التالية:

المادة2: تطبق أحكام هدا القانون على شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها.

المادة4:تلزم الكيانات التالية بمسك محاسبة مالية:

الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري التعاونيات الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية،إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة

المادة5:يمكن الكيانات الصغيرة التي لا تتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد الأدنى،أن تمسك محاسبة مالية مبسطة[1].

من خلال المواد المذكورة أعلاه يتبين أن أحكام القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي تطبق على:

- يتم تطبيق النظام المحاسبي المالي إجباريا على كل نشاط اقتصادي ؛
- كل شخص طبيعي أو معنوي منتج لسلع وخدمات تجارية أو غير تجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية بصفة متكررة ؛
- الشركات الخاضعة للقانون التجاري ؛
- كل شخص تابع للقطاع العام أو الخاص، أو القطاع المختلط ؛
- كل قطاع يقوم بإنتاج سلع أو خدمات كالتعاونيات ؛
- و آخرون ملزمون بمسك محاسبة مالية ؛
- يستثنى من مجال تطبيق القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي للأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية[2].

[1] بلعروسي أحمد التيجاني، **النظام المحاسبي المالي**، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص5.

[2] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية**، مرجع سبق ذكره، ص29.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ويكون استعمال المعلومة المالية حسب النظام المحاسبي المالي[1]:

- المسيرين وأعضاء الإدارة والمراقبة ومختلف الهياكل الداخلية للمؤسسة.
- مقدمي رؤوس الأموال (الملاك والمساهمين والبنوك وغيرهم من المقرضين).
- الإدارة وغيرها من المؤسسات مع سلطات الرقابة والسيطرة.
- الشركاء الآخرين في المؤسسة مثل شركات التأمين والموردين والموظفين أو العملاء.
- جماعات المصالح الأخرى بما في ذلك الجمهور بشكل عام.

[1] Ouled Amer Smail, OP Cit , P 30.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: عموميات حول القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من أهم التقارير المحاسبية، فهي ذو فائدة كبيرة لإدارة المؤسسة لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها في مواردها المتاحة، ومن ناحية أخرى القوائم المالية تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات المالية للجهات الخارجية التي تهتم بأعمال المؤسسة.

لذا سنحاول إبراز مفهوم وخصائص القوائم المالية وكذلك أهميتها وأهدافها،مرورا إلى مستخدمي القوائم المالية.

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية وخصائصها.

الفرع الأول:تعريف القوائم المالية

يعتبر إعداد القوائم المالية من أهم أهداف المحاسبة المالية وذلك لما لها من توصيل للمعلومات إلى المتعاملين الاقتصاديين لذلك يتم تعريف القوائم المالية كمايلي:

"تمثل الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية، وهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفاد منها في اتخاذ القرارات المختلفة"[1].

" تعتبر القوائم المالية من أهم المصادر المعلومات حول الاستثمارات وعمليات اتخاذ القرار وتبين للمستخدم القرار المناسب ونوعيته، باختصار القوائم المالية تبين الوضعية المالية للمؤسسات والاستثمارات التي تقوم بها كما تبين التغيرات التي تحدث في الوضعية المالية للمؤسسة"[2].

---

[1] قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم يحي، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، 2011، ص25.

[2] أمين أحمد السيد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر،الإسكندرية، مصر، 2007، ص 77.

فالقوائم المالية هي عبارة عن النتائج التي يتم التوصل إليها من النظام المحاسبي وتمثل التقارير التي يتم إعدادها إلى الأطراف المهتمة بنشاط المشروع[1].

الفرع الثاني:خصائص القوائم المالية.

حتى تؤدي القوائم المالية دورها المنشود يجب أن تتوفر على خصائص أساسية تجعل المعلومات المالية مفيدة للمستخدمين تتمثل فيمايلي:

1- **القابلية للفهم:**يقصد بها قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للفهم المباشر من قبل المستخدمين. لهذا الغرض فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية[2]. وهذه بعض المؤشرات التي تسمح بقياس مستوى القابلية للفهم[3]:

- **درجة الوضوح والبساطة:** وهي أن تعرض المعلومات ببساطة ووضوح دون تعقيد في الأسلوب أو اللغة مثلا لغة مفهومة على العموم وليست متخصصة ولا بدرة عالية من الغموض؛
- **مستوى الفهم والإدراك لدى مستخدمي المعلومات:** إن تباين مستوى الفهم بالنسبة للمتلقين يجعل من الضروري عرض معلومات بقدر عالي من الإنصاف مع بساطة الطرح لتسهلي الفهم.

2- **القابلية للمقارنة:** ويقصد بذلك جعل قراء القوائم المالية قادرين على إجراء المقارنات المختلفة بالاعتماد على القوائم المالية .وذلك من خلا الاعتماد على أسس ثابتة في عملية قياس وعرض الأثر المالي للأحداث الاقتصادية.

---

[1] هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية "القياس والاعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية"**، ج2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص76.

[2] أحمد محمد نور، **مبادئ المحاسبة المالية المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا للمعايير المحاسبية الدولية والعربية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص52.

[3] عمر لشهب، **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص 56.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

والإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في القياس وفي إعداد القوائم المالية والإفصاح عن أثر التغير في تلك السياسات وإظهار القوائم المالية المقارنة للفترات السابقة[1].

3- **الملائمة:** تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة. فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، وغياب تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، أي قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين.

ولكي تكون المعلومة ملائمة يلزم توافر خصائص ثلاث تمثل مكونات الملائمة.

أ- **التوقيت الملائم:** أي توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات.

ب- **القدرة على التنبؤ بالمستقبل:** هي خاصية المعلومات في مساعدة المستخدمين على زيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة[2].

وتشير القدرة التنبؤية بقدرة المعلومات المحاسبية في تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المستقبلية وتخفيض درجة عدم التأكد لدى مستخدم القرار.

ج- **التغذية العكسية:** المعلومات المحاسبية الملائمة تلك التي تغير في تقيم مدى صحة التوقعات السابقة، أي أنها المعلومات المفيدة في تصحيح التوقعات السابقة وتأكيدها.

وذلك لأنه معرفة نتائج الأحداث السابقة يساعد في التنبؤ بالمستقبل وتقييم البدائل السابقة والتأكيد من صحة البدائل الماضية[3].

---

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008، ص 274.

[2] رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر"من المبادئ إلى المعايير"** ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2003، ص ص 191- 196.

[3] حيدر محمد علي بن عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص96 - 97.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4- **المصداقية:** يجب أن تكون المعلومة موثوق فيها ويعتمد عليها وتتسم المعلومة بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات، تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر به أو المتوقع أن تعبر عنه.

ويمكن أن تكون المعلومة ملائمة ولكن غير موثوق فيها لدرجة أن الاعتراف بها يمكن أن يكون مضللا، لهذا يجب أن تتوفر على بعض الشروط:

أ- **التعبير الصادق:** لكي تكون المعلومة صادقة يجب أن تتصف بالتعبير الصادق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنه تصورها والمتوقع أن تعبر عنها بصورة معقولة.

وقد تكون المعلومة لا تعبر بصدق عن العمليات الأمر قد يرجع إلى الصعوبات الملازمة والمتأصلة في التعرف على العمليات والأحداث الأخرى التي يجب قياسها أوفي تصميم واستخدام وسائل قياس وعرض المعلومات التي تنسجم مع تلك العمليات.

ب- الاهتمام بالمحتوى دون الشكل: يجب أن تقدم المعلومة وأن تتم المحاسبة عنها طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني، إن جوهر المعلومة ليس من الضروري أن يتطابق مع تلك الحقيقة التي تظهر من شكلها القانوني.

ج- الحياد: يعني الحياد الخلو من التحيز، ولا تعتبر المعلومة محايدة إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا.

د- الحيطة والحذر: يقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل الالتزامات والمصروفات[1].

المطلب الثاني: أهمية وأهداف القوائم المالية

الفرع الأول: أهمية القوائم المالية

من خلال المفاهيم السابقة تظهر أهمية القوائم المالية ويبرز الغرض من إعدادها والتي يمكن تلخيصها في ثلاث نقاط: أداة اتصال، وسيلة في تقييم الأداء ووسيلة تساعد في اتخاذ القرار

[1] أحمد محمد نور، مرجع سبق ذكره ، ص ص53- 54.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1- **أداة اتصال:** فمهمة القوائم المالية في هذا المجال هي: " توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه" فهي بذلك:

- وسيلة اتصال بين المؤسسة والمستثمرين فيها ؛
- وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء والبنوك...الخ ؛
- وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة، العمال، المحللين والباحثين.

2- **وسيلة في تقييم الأداء:** حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على:

- المركز المالي للمؤسسة ؛
- مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة ؛
- كيفية استخدام موارد المؤسسة.

3- **وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة:** في هذا الإطار تساعد القوائم المالية لإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة حيث:

- تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ؛
- تستعمل من الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل: الموردين، العملاء والبنوك في توجيه مستقبل علاقتهم معها[1].

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية

تتضمن الأهداف العامة للقوائم المالية كما وردت في القائمة رقم (4) الصادرة عن مجلس مبادئ المحاسبة، المنبثق عن مجلس المحاسبين القانونيين الأمريكيين مايلي:

1. تقديم معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالمشروع لتحقيق:

- القدرة على تقييم نقاط القوة والضعف المشروع ؛
- بيان مصادر التمويل والاستثمارات للمشروع ؛
- تقييم قدرته على مواجهة الالتزامات ؛
- بيان أساس المصادر الخاصة بالمشروع لتقييم قدرته على النمو.

[1] حنان عجيلة ، **فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 37.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2. تقديم معلومات موثوقة حول تغييرات صافي موارد المشروع الناتجة عن الأرباح، المتحققة من الأنشطة المباشرة من أجل تحقيق تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين وإظهار قدرة عمليات المشروع في شداد التزامات الدائنين والموردين...الخ؛

3. تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة؛

4. الإفصاح عن أية معلومات أخرى ملائمة كحاجات مستخدمي القوائم المالية[1].

ومن بين الأهداف الأخرى التي تسعى القوائم المالية لتحقيقها هي:

- تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي و الأداء و التغيرات في المركز الملي للمنشأة؛
- تحقق القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الحاجات العامة لغالبية المستخدمين؛
- تظهر القوائم المالية كذاك نتائج مسؤولية الإدارة أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أودعت لديها[2].
- القوائم المالية تقدم المعلومات التي تساعد في الاستخدام الكفء للموارد والمساعدة في تقييم العوائد والمخاطر المتعلقة بالاستثمار و الفرص المتاحة؛
- تساعد القوائم المالية في خلق بيئة مناسبة لقرارات تكوين رأسمال[3].
- توفير بيانات ومعلومات عن أداء المشروع خلال فترة زمنية معينة ؛
- توفير بيانات ومعلومات عن وضع السيولة المالية للمشروع؛
- توفير بيانات ومعلومات عن مدى التزام المشروع بالمبادئ المحاسبية المقبولة[4].

---

[1] صلاح حواس ،**التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة الجزائر، 2007-2008،ص ص182- 183.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص47.

[3] طارق عبد العال حماد،**دليل استخدام معايير المحاسبية**، ج1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009 ، ص ص42- 43.

[4] عبد الستار الكبيسي، **الشامل في مبادئ المحاسبة 1و2**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص481.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: مستخدمي القوائم المالية

يشمل مستخدمي القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية على: المستثمرين الحاليينوالمحتملين والموظفين والمقرضين، الموردين والدائنين التجاريين الآخرين والعملاء والحكومات ووكلائها والجمهور، ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات والتي تشمل مايلي:

1. **المستثمرون:** يهتم مقدمي رأس المال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتفق منها، أنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع وعلى توزيع أرباح الأسهم.
2. **الموظفون:** يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد وتوفير فرص العمل[1].
3. **المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.
4. **الموردون والدائنون التجاريون الآخرون** : يهتم الموردون و الدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق.
5. ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشأة على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا متعمدين على استمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.
6. **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو الاعتماد عليها.
7. **الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها:** تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي أنشطة المنشآت، كما يتطلبون معلومات من اجل تنظيم هذه الأنشطة، و تحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات متشابهة[2].

---

[1] علي رحال، **التقارير المالية أي محتوى للمعلومات؟** مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،الجزائر،جوان 2007، ص2.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص44.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

8. الجمهور: تؤثر المؤسسة على قرار الجمهور بطرق متنوعة فعلى سبيل المثال، قد تقدم المؤسسات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم و تعاملها مع الموردين المحليين.

و يمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات و التطورات الحديثة في نماء المؤسسة و تنوع أنشطتها[1].

يمكن عرض مستعملي المعلومات المحاسبية و طبيعة علاقاتهم بها وفق الجدول التالي:

جدول رقم (01-01): يوضح مستعملي المعلومات المحاسبية

المستعملون	أنشطتهم	حاجاتهم للمعلومات
الحكومة	إعداد ومراقبة الأنظمة والإجراءات الجبائية، إعداد الإحصاءات الوطنية.	نشاطات المؤسسة، توزيع الموارد ومكونات النتائج
المستثمرون	الاستثمار	المخاطر الربحية، العائد على الاستثمار
المقرضون	تقييم الضمانات المقدمة، تقيم العروض	قدرة السداد
الزبائن و الموردون	التعاقد مع الزبائن	الاستمرارية/ قدرة السداد
الموظفون	التعاقد مع المؤسسة، التفاوض على الأجور والمناصب.	الاستمرارية، كفاءة وشرعية المسيرين
المراجعون الخارجيون	. التحقق من صحة الصورة الوفية . احترام القواعد المحاسبية والجبائية والاجتماعية...الخ	حالة الذمة والنتائج
الجمهور العريض	تلقي صورة المؤسسة و سمعتها	نشاطات المؤسسة و تطورها، دورها الاجتماعي

Source: Jean Luc Siruguet et les autres, le contrôle interne bancaire etlafraude, éd DUNOD, Paris, 2006, P13.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 2.

المبحث الثالث:عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

طبقا للمادة 25 من رقم 11.07 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 تشمل الكشوف المالية حسب النظام المحاسبي المالي على مايلي:

- الميزانية؛
- حساب النتائج؛
- قائمة التدفقات النقدية؛
- جدول تغير الأموال الخاصة؛
- الملحق.

المطلب الأول:عرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج

الفرع الأول: الميزانية" قائمة المركز المالي"

أولا: تعريف الميزانية

تعتبر قائمة المركز المالي (الميزانية) الوسيلة الأساسية لإعطاء صورة واضحة وعادلة لحالة المشروع المالية في لحظة زمنية غالبا ما تكون نهاية السنة المالية، ولذلك فإنه يتم تبويب عناصرها في مجموعات ملائمة يسهل معها الوقوف على حالة المشروع المالية كما تساعد في إجراء التحليلات والمناقشات المناسبة للحكم على وضعية المشروع. وتوفر الميزانية معلومات مفيدة عن مدى قوة المركز المالي للمنشأة، فتبين ما لدى المنشأة من ممتلكات أو موجودات وما على هذه المنشأة من مطالبات سواء من قبل الملاك أم من قبل غيرهم[1].

باختصار هي القائمة التي تظهر أصول ومطلوبات وحقوق الملاك في المنشأة في لحظة معينة[2].

كما تتسم الميزانية بخصائص تجعلها تشكل المركز المالي للمؤسسة، ومن بين هذه الخصائص مايلي:

---

[1] عبد الناصر نور وآخرون، **أصول المحاسبة المالية**، الجزء الثاني، الطبعة الخامسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015، ص 270-271.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي** "الجوانب النظرية والعلمية"،ط3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2014، ص30.

- تضم الميزانية كل من أصول المؤسسة وخصومها.
- تقييم القدرة الائتمانية للمؤسسة، وتعني مدى تغطية التزاماتها بما تملكه من حقوق.
- لقيام بعملية التحليل المالي مثل تحليل درجة الرفع المالي، أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي ونسب التداول وغيرها.
- بيان مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية.
- معرفة سياسات المؤسسة اتجاه استثماراتها المالية[1].

ثانيا: أهمية الميزانية

تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، والتزامات المؤسسة لدائنيها وحتى الملكية على صافي أصول المؤسسة، و من خلال مساهمتها في توفير أساس لتحديد ما يلي:

- حساب معدلات العائد
- تقييم هيكل رأسمال المؤسسة
- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة[2].

ثالثا: العناصر المكونة للميزانية[3]

1- الأصول: وتضم العناصر التالية

أ- الأصول غير الجارية :

- **القيم الثابتة المعنوية:** شهرة المحل، قيم معنوية أخرى.
- **القيم الثابتة المادية:** تضم الأراضي، المباني، قيم ثابتة أخرى، قيم ثابتة للتنازل.

---

[1] خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية IFRSs&IASs 2007**، إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، عمان، 2008، ص113.

[2] لزعر محمد سامي ، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق SCF**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري،قسنطينة،2011- 2012، ص37.

[3] كتوش عاشور،**المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2011،ص 94. 95 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **الأصول المالية:** تضم السندات معاد تقييمها، سندات مساهمة ثابتة، مساهمات وحقوق مماثلة، قروض وأصول مالية متداولة.

ب- الأصول المتداولة أو الجارية.

- المخزونات والحسابات الجارية؛
- الزبائن ومدينون آخرون؛
- مدينون آخرون؛
- حسابات الخزينة الموجبة وما يعادلها.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم (01-02):يمثل الميزانية المالية (الأصول)

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء- المنتوج الايجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري انجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
محزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: بلعروسي أحمد التيجاني، **النظام المحاسبي المالي**، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر،2012، ص180.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2- الخصوم: تضم العناصر التالية:

- **الأموال الخاصة:** (رأس المال المطلوب، رأس المال غير المطلوب، الاحتياطات، فارق إعادة التقييم، نتيجة الدورة).
- **خصوم غير متداولة:** (قروض وديون مالية، التزام ضريبي مؤجل، خصوم أخرى غير متداولة، مؤونات وإيرادات مقدمة).
- **خصوم متداولة:** (الموردين والحسابات الأخرى، ضرائب، ديون ودائنون آخرون، حسابات الخزينة السالبة وما يعادلها).

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

الجدول رقم (01-03):يمثل الميزانية (الخصوم)

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات- احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع (1)			
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر: بلعروسي أحمد التيجاني،**النظام المحاسبي المالي**، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر،2012، ص181.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج

يعتبر جدول حسابات النتائج من مكونات القوائم المالية من حيث الأهمية في النظام المحاسبي المالي، فهو يمكّن من معرفة أداء المؤسسة بمعرفة قدرتها وفعاليتها في توظيف الموارد المتاحة وكذلك المساعدة في التوقع والتنبؤ لقدرتها على توليد التدفقات النقدية في المستقبل.

أولا: تعريف جدول حسابات النتائج

جدول حساب النتائج هو بيان ملخص لأعباء و منتجات الكيان خلال السنة المالية، ولايأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز النتيجة الصافية للسنة المالية مميزا بين الربح أو الخسارة[1].

وهو تصور نتيجة عمل المشروع (ربح أو خسارة) خلال فترة معينة[2].

ثانيا: أهمية جدول حسابات النتائج

إنّ جدول حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيم نجاح عمليات المؤسسة لفترة معينة من الزمن، و عليه فإن أهمية هذه القائمة تنبع من:

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل؛
- تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية؛
- تساعد في التأكد من المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه[3].

ثالثا: عرض جدول حسابات النتائج

يمثل جدول حسابات النتائج أحد القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية، حيث تتم من خلالها توضيح كافة العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية من خلال طرح مجموع الأعباء من مجموع المنتجات[4].

---

[1] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة المعمقة وفق**SCF، دار النشر محمد مولاهم، برج بوعريريج، الجزائر، 2011، ص 85.

[2] عبد الستار الكبيسي، مرجع سبق ذكره، ص481.

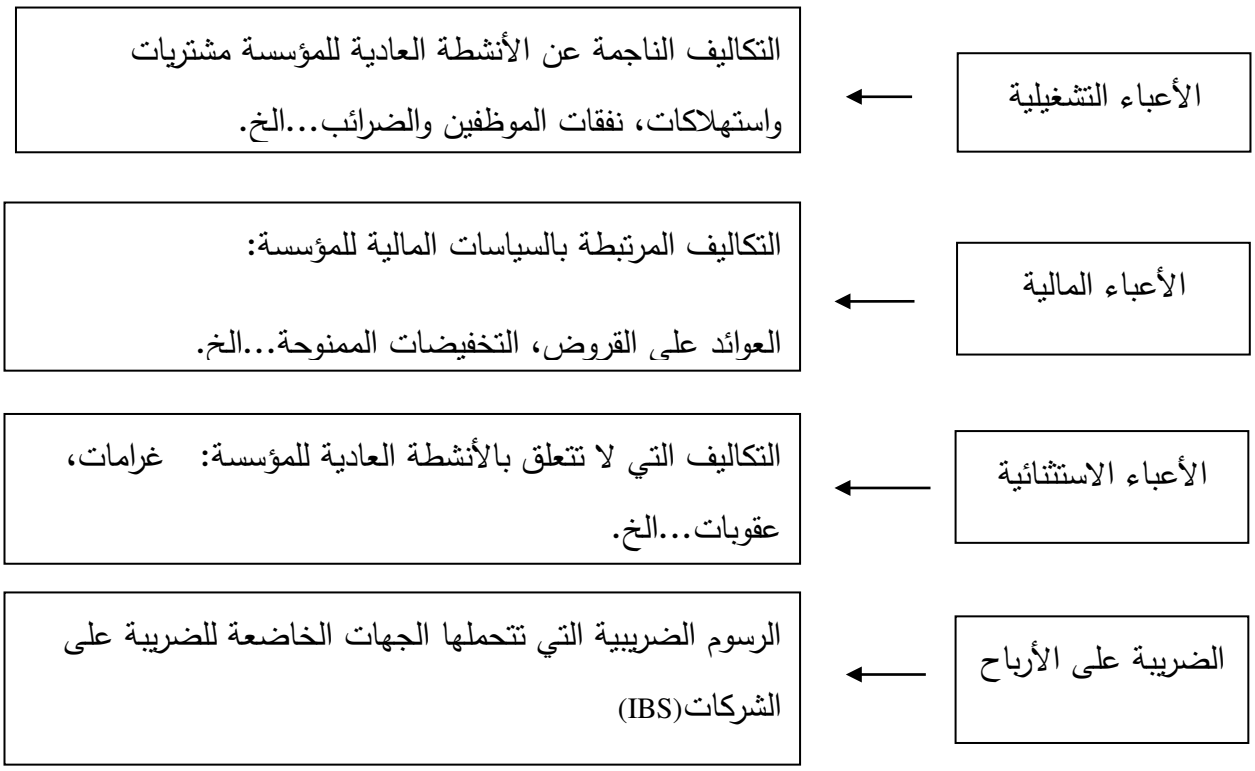
[3] لزعر محمد سامي ، مرجع سبق ذكره، ص44.

[4] كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 93.

يتكون جدول حسابات النتائج من العناصر التالية:

أولا الأعباء: وتتمثل في التكاليف التي تكبدتها المؤسسة خلال ممارسة نشاطها.

الشكل رقم (01-01): يمثل أنواع الأعباء.



Source:Béatrice granduillot et Francis grandguillot**, l'essentiel de l'analyse financière**, édition 11, Creralino, Paris, France, 2013, p16.

ثانيا: المنتوجات: هي الإيرادات الناتجة عن نشاط الشركة.

يمكن تعريف الإيرادات "بأنها الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلة أو زيادة في الأصول أو نقصان في الالتزامات، مما ينشأ عنها زيادة في حقوق الملكية ماعدا تلك المتعلقة بمساهمات الملاك" [1].

فهي تتكون من ثلاثة أنواع:

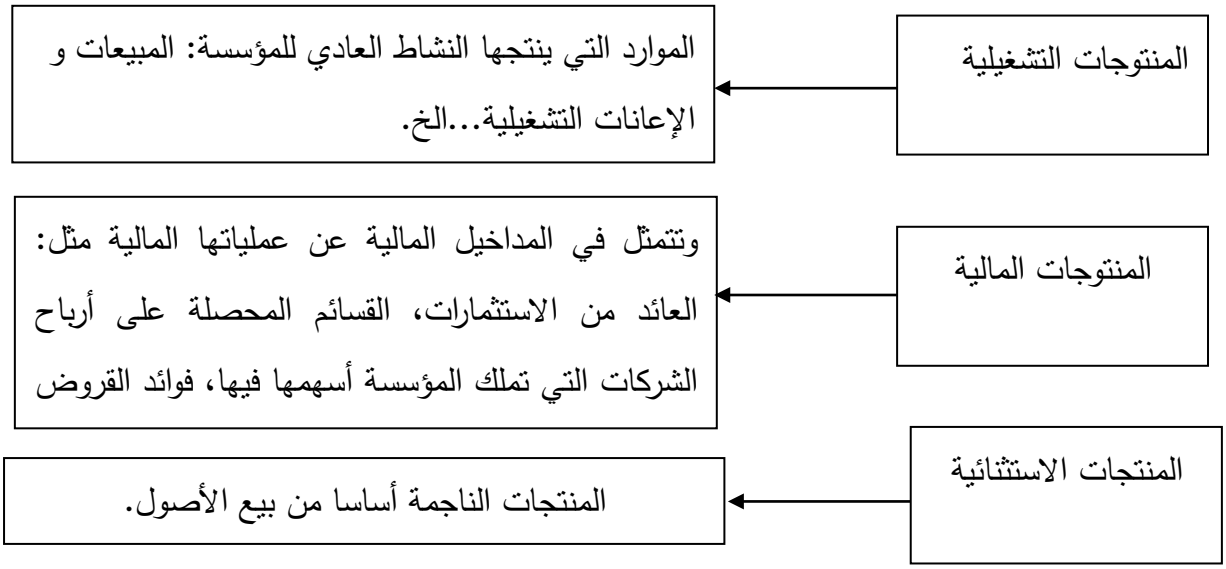
- المنتوجات التشغيلية؛
- المنتوجات المالية؛

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره ، ص47.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- المنتوجات الاستثنائية.

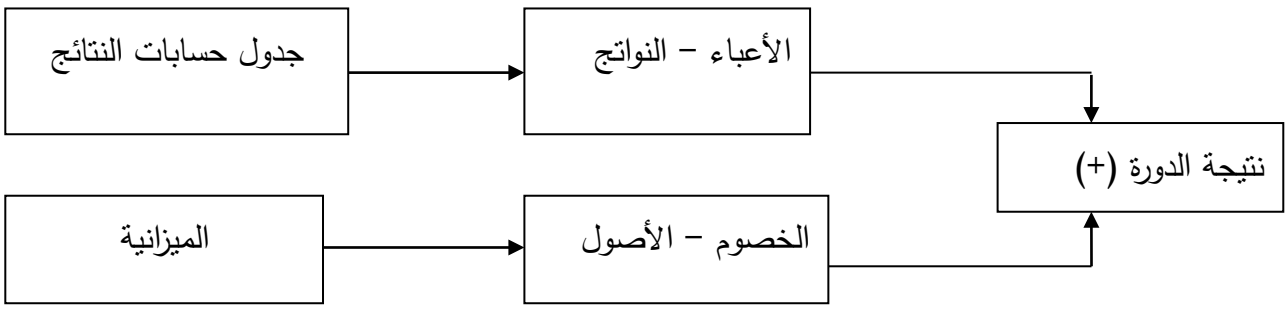
الشكل رقم (01- 02):يمثل أنواع الإيرادات.



Source: Beatrice grandguillot et Francis grandguillot, **comptabilité général: Principes généraux- opération courantes- opérations de findécercice** édition n°12 Gualino, Paris,France,2008, p 43.

هناك علاقة بين الميزانية وجدول حسابات النتائج يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-03):يمثل العلاقة بين الميزانية وجدول حسابات النتائج



Source:Beatrice grandguillot et Francis grandguillot, comptabilité général:2012-2013Princip généraux- opération courantes- opérations de findécercice éditionN° 16 , craralino, Paris, France 2012, p 59.

النظام المحاسبي المالي يقدم نموذجين لتقديم جدول حسابات النتائج مثلما جاء في المعيار (SAI 1)

1- إما بواسطة تحليل الأعباء حسب طبيعتها و التي تسمح بتحديد النتائج الوسيطة.

الجدول رقم(01-04): يمثل جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة)

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1- إنتاج الدورة			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاكات الدورة			
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- الفائض الخام للاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للإهتلاكاتوالمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5- النتيجة التشغيلية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للنشاطات العادية			
عناصر استثنائية- المنتوجات (يطلب بيانها) عناصر استثنائية- الأعباء (يطلب بيانها)			
9- النتيجة الاستثنائية			
10. النتيجة الصافية للدورة			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11. النتيجة الصافية للمجموعة الموحدة (1)			
ومنها حصة الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

المصدر: هوام جمعة، **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون، الجزائر،2009،2010،ص265.

2- و إما ترك الحرية للمؤسسة بإعداد جدول حسابات النتائج حسب الوظائف.

الجدول رقم(01-05): يمثلجدول حساب النتائج (حسب الوظيفة)

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تكلفة المبيعات			
هامش الخام الإجمالي			
منتجات تشغيلية أخرى			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء تشغيلية أخرى			
النتيجة التشغيلية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للإهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العملياتية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
أعباء استثنائية			
منتجات استثنائية			
النتيجة الصافية الدورة			
الحصة في النتائج الصافية الشركات الموضوعة للمعادلة(1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجموعة (1)			

المصدر:هوام جمعة، **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2009- 2010،ص266.

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

المطلب الثاني: قائمة التدفقات النقدية

أولا: تعريف قائمة التدفقات النقدية

هو قائمة توضح حركات التدفقات النقدية خلال فترة معينة سواء كانت تدفقات نقدية داخلة أو خارجة[1].

هناك من يعرفه بأنه القائمة التي تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة معينة[2].

ثانيا: أهمية قائمة التدفقات النقدية

تتمثل أهمية قائمة التدفقات النقدية في:

- تبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية من حيث أنها تقدم معلومات أكثر وضوحا عن مصادر واستخدام الأموال، والتي تعرضها كل من قائمة الدخل والميزانية بصورة مختصرة جدا، إذ أن تلك القائمتين على أساس الاستحقاق، ولكن لا تعرض أي منهما التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة؛
- توفر معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية، كما تساهم فيتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يعادل النقدية، وكذلك تقييم النقدية المتوفرة لسداد التوزيعات وتمويل الاستثمارات، ومدى القدرة على تمويل النمو المتوقع للمؤسسة من المصادر الداخلية، وتساعد في تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية[3]؛
- بالإضافة إلى أنها تقدم إجابة واضحة للأسئلة التالية[4]:

1- ما هي مصادر النقدية أو من أين تم توفيرها خلال الفترة المالية؟

2- ما هي أوجه استخدام النقدية المتوفرة خلال الفترة المالية؟

3- مقدار التغير الذي طرأ على رصيد النقدية خلال الفترة المالية؟

---

[1] كمال الدين الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص93.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره ص56.

[3] محمد سامي لزعر، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[4] عبد الناصر إبراهيم نور وآخرون، **أصول المحاسبة المالية**، الجزء الثاني، الطبعة الخامسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 274.

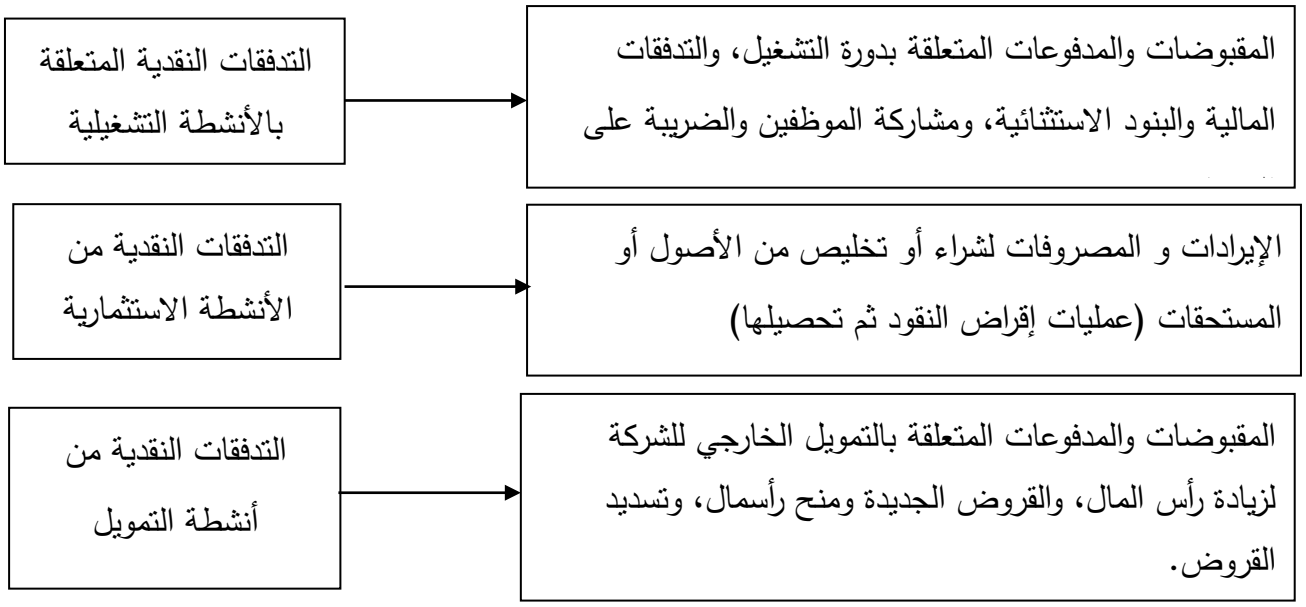
WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثالثا: بنية جدول تدفقات الخزينة

يتم تصنيف التدفقات النقدية إلى ثلاث فئات وفقا لوظيفتها.

يمكن توضيح أنواع التدفقات النقدية في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-04):يمثلأنواع التدفقات النقدية



Source:Béatrice grandguillot , Francis grandguillot , l'essentiel de l'analyse financière, 2013- 2014,op , cit, p 124.

الجدول رقم (01-06):يمثل جدول سيولة لخزينة (الطريقة المباشرة)

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بهاذ			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي التدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر:الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي،** العدد 19، المؤرخ في 28ربيع الأول عام 1430 الموافق ل25 مارس 2009، ص 35.

الجدول رقم (01-07): يمثل جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
– الاهتلاكات والأرصدة			
– تغير الضرائب المؤجلة			
– تغير المخزونات			
– تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى			
– تغير الموردين والديون الأخرى			
– نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
صافي التدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الإقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، العدد 19، مؤرخ في 28ربيع الأول عام 1430 الموافق ل25 مارس 2009، ص 36.

المطلب الثالث:عرض جدول تغير الأموال الخاصة وقائمة الملاحق

الفرع الأول: جدول تغير الأموال الخاصة

أولا: تعريف جدول تغير الأموال الخاصة

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية[1].

يمكن تعريف قائمة التغيرات في حقوق الملكية بأنها: "قائمة تظهر التغيرات في حقوق الملكية من إضافات أو تخفيضات (أرباح أو خسائر أو توزيعات للأرباح أو مسحوبات على الرصيد المحتجز أول المدة والرصيد غير الموزع) في نهاية فترة مالية معينة[2].

ثانيا: أهمية جدول تغيرات الأموال الخاصة

تتبع أهمية جدول تغيرات الأموال الخاصة من ربطها لحسابات النتائج و الميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلا في صورة الأرباح أو الخسائر الدورة المالية وما ينجم عنها من التغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولا إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة[3].

من أجل إعداد هذا الجدول يجب التأكد على نقطتين هما:

أ . تتكون حسابات الأموال الخاصة من البنود التالية:

- رأسمال المؤسسة؛
- علاوة الإصدار ؛
- فارق التقييم ؛
- فارق إعادة التقييم ؛
- الاحتياجات والنتيجة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**القانون رقم 07**/11،العدد 19، مرجع سبق ذكره،ص26.

[2] عبد الستار الكبيسي، مرجع سبق ذكره، ص481.

[3] أحمد صلاح العطية،مرجع سبق ذكره، ص61.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ب . تتمثل المعاملات التيخلال الفترة و تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة فيمايلي:

- التغيرات في السياسات المحاسبية و تصحيح الأخطاء الهامة مثل: تغيير طريقة الاهتلاك أو تصحيح الأخطاء في التقديرات المحاسبية ؛
- مكاسب و خسائر إعادة تقييم التثبيتات ؛
- النتيجة الصافية ؛

المعاملات مع الملاك و التحويلات بين الأموال الخاصة التي تشمل على زيادة رأس المال، الحصص المدفوعة و الأرباح والخسائر و الغير المدرجة في الحسابات[1].

لقد وضع المشرع الجزائري نماذج للقوائم المالية يجب التقيد بها، بما أن جدول تغيرات الأموال الخاصة قائمة مالية فإنه يوجد لها شكل قانوني وهو كالتالي:

[1] محمد سامي لزعر، مرجع سبق ذكره، ص60. 61.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم(01-08):يمثل جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأسمال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأسمال صافي نتيجة السنة المالية						

المصدر:بلعروسي أحمد التيجاني، **النظام المحاسبي المالي**،الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 189.

الفرع الثاني: قائمة الملاحق

أولا: تعريف الملاحق

تعددت التسميات المعطاة للملاحق، فهناك من يطلق عليها تسمية الإيضاحات، الملاحظات و اللوائح وهي عبارة عن جداول أو تعليقات تضاف للقوائم المالية الأساسية، لتجنب الغموض. وتعرف على أنها قائمة المعلومات المتنوعة تستعمل إما لتسهيل فهم الميزانية و جدول حسابات النتائج (و باقي الجداول) ومكملة للمعلومات التي تحتويها[1].

كما توصف بأنها تضمن معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية و تشمل ملخصا للبيانات المحاسبية و ملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق بحقيقة المركز المالي و نتائج الأعمال.

ثانيا: أنواع الملاحق

تتنوع الملاحق بتنوع الهدف فيمايلي بعض من أنواع الملاحق:

- **الجداول الملحقة:** في بعض الأحيان يكون من المناسب استخدام جداول ملحقة لتقديم تفاصيل كافية حول بنود معينة في الميزانية أو قائمة أخرى.
- **الشرح بين أقواس:** وهي معلومات يفصح عنها عن طريق كتابة الشرح للنبذ في صلب الميزانية.
- **الهوامش:** إذا لم يكن من الممكن الإفصاح عن المعلومات الإضافية في تفسير موجز بين قوسين، فإنه ينبغي استخدام الهوامش.
- **الإشارات التقاطعية:** تستخدم عندما تكون هناك علاقة مباشرة بين حسابين في جانبين مختلفين من الميزانية.
- **حسابات القيمة:** تستخدم حسابات القيمة لتقليل أو زيادة المبلغ المحول للأصول والالتزامات في القوائم المالية[2].

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبي، **القانون رقم 11/07، العدد19** ، مرجع سبقذكره،ص27.

[2] محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، دروس وتطبيقات الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص109.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثالثا: نماذج الجدول يمكن إيرادها في الملحق

الجدول رقم(01-09): يمثل نماذج الجداول يمكن إيرادها في الملحقتطور التثبيتات والأصول غير الجارية

الفصول والأقسام	ملاحظات	القيمة الإجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الإجمالية عند إقفال السنة المالية
التثبيتات غير المالية التثبيتات المادية المساهمات الأصول المالية الأخرى غيرالجارية					

المصدر:الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، العدد 19 المؤرخ في 28ربيع الأول عام 1430 الموافق ل25 مارس 2009، ص41.

مع الآخذ بعين الاعتبار العناصر التالية :

1. يجب أن يفصل كل عنوان حسب مدونة الأبواب الواردة في الميزانية على الأقل.
2. يسمح عمود الملاحظات بيان المعلومات التكميلية المذكورة في الملحق عن طريق الإحالة إليها والتي تخص عنوان (تغييرات نتيجة تجميع مؤسسات، طريقة التقييم).
3. يجزأ عمود الانخفاض عند اللزوم إلى عمليات البيع و عمليات انفصال، و عمليات الوضع خارج الخدمة.

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

خلاصة الفصل:

يتضح مما سبق أن تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية من حيث الإطار المفاهيمي أو من حيث القياس والتقييم إضافة إلى طريقة إعداد وتقديم القوائم المالية، يعتبر خطوة عملاقة للتكيف مع الممارسة المحاسبية الدولية ، وكذا مواكبة التطورات الحاصلة في العالم، وهو ما سينعكس إيجابا على الممارسة المحاسبية في بلادنا، ويسمح بتقديم معلومات محاسبية ومالية تتميز بالصدق الموثوقية والقابلية للمقارنة.

سمحت لنا دراسة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي بالتعرف على القوائم المالية والمتمثلة في الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغيرات الأموال الخاصة والملاحق، بالإضافة إلى أهم الخصائص النوعية للقوائم المالية لكي تلائم وترضي مستخدميها وتساعدهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة، ينبغي أن تتوفر جميع الخصائص النوعية السابقة الذكر(الملائمة، المصداقية، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة) في المعلومة الواردة في هاته القوائم، وهذا من خلال الالتزام بالمبادئ المحاسبية.

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

الفصل الثاني: مساهمة القوائم المالية في تقييم الأداء المالي

تمهيد:

يشهد العصر الحديث العديد من التطورات في العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتي أدت إلى تزايد أهمية القوائم المالية التي تشكل العصب الحيوي في عملية تقييم الأداء المالي، حيث أن تحليل هذه القوائميساعد في التعرف على مواطن القوة وتعزيزها، ومواطن الضعف ووضع الحلول اللازمة لها،ويتم تحليل هذه القوائم عن طريق استخراج مجموعة من النسب والمؤشرات مثل نسب المديونية والسيولة ...إلخ من المعلومات من أجل التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة.

وقد تم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي

المبحث الثالث: دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء

يعتبر الأداء من أبرز المفاهيم التي تحظى بالاهتمام من طرف الباحثين والمفكرين نظرا لأهميته في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة كالبقاء والاستمرارية.

وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم مفاهيم الأداء بالإضافة إلى عملية تقييم الأداء.

المطلب الأول: مفهوم الأداء وأنواعه

الفرع الأول: مفهوم الأداء

المعنى اللغوي لكلمة "أداء" مشتقة من الفعل "أدى" ويشير المعنى إلى "المشي مشيا ليس بالسريع ولا بالبطيء وأدى الشيء أي قام به" وبالتالي فالمعنى الدقيق في اللغة العربية لكلمة أداء هو قضاء الشيء والقيام به[1]، ويقابل كلمة أداء لغة اللفظة اللاتينية "performance" التي تعني إنجاز العمل، أو تنفيذ المهمة بأفضل النتائج[2].

- **تعريف01:** الأداء هو سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي تقوم به الإدارة لتحقيق هدف معين[3].

- **تعريف02:** الأداء هو الهدف المركزي لعملية التحول والذي يوضح مدى تحقيق الأهداف، ومستوى تنفيذ الخطط[4].

- **تعريف03:** هوالأداء الذي يتعلق بشكل مباشر بالإنتاج مهما كانت طبيعة الإنتاج (منتج أو خدمة)، ويرتبط الأداء ببعض المفاهيم ذات العلاقة ومن أهمها: مفهومي الكفاءة والفعالية، حيث تشير الفعالية إلى

---

[1] جبران مسعود، **رائد الطلاب "معجم لغوي عصري للطلاب"**،ط34، دار العلم للملايين للتأليف والترجمة والنشر، لبنان،ص43.

[2] Petit Larousse illustré : éd librairie Larousse, paris, 1990 , p.727

[3] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص89.

[4] طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، **الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2007، ص 480.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

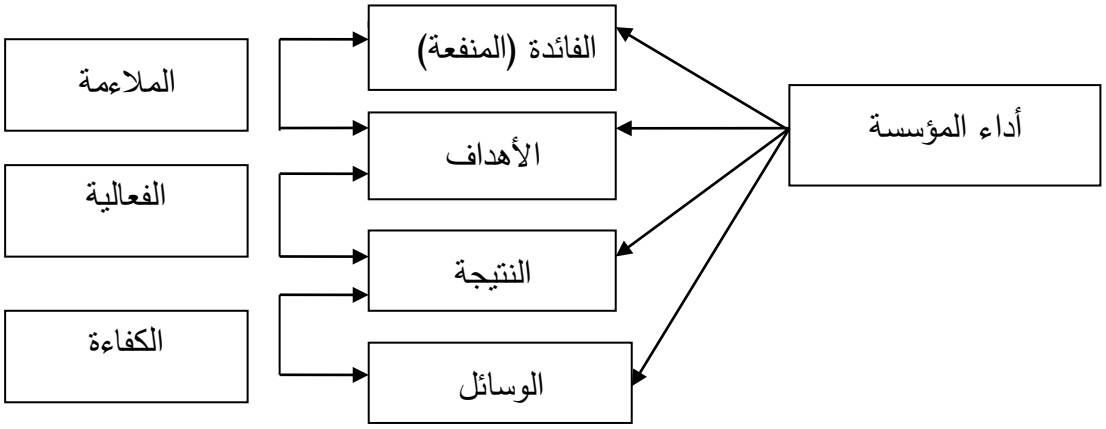
الأهداف المتحققة المحددة بغض النظر عن التكاليف المرتبطة بها، أما الكفاءة فتشير إلى نسبة المدخلات المستهلكة إلى المخرجات المتحققة[1].

ومن هنا يتبين أن مفهوم الأداء يتضمن:

1. الكفاءة: هي العلاقة بين الأداء الفعلي والأداء المرغوب فيه، أي الأداء المخطط في ظل الظروف البيئية أو التنظيمية، كذلك يمكن النظر إليها على أنها النسبة بين ماتم أداؤه أو العلاقة بين المستخدم (المدخلات) والمنتج (المخرجات)[2].

2. الفعالية: تحقيق الأداء المرغوب به، أو الهدف المخطط.

الشكل رقم (02-01): يمثل معايير تحديد الأداء



Source: P,2003,Paris,rganidatino'd ėdition,humaines,Ressources,D ,S,Weis24

[1] إبراهيم الخلوف الملكاوي، **إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص28.

[2] عادل قرقاد ، **أثر حوكمة المؤسسة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2012.2011، ص 60.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الثاني: أنواع الأداء

1- حسب معيار الشمولية:

يصنف الأداء حسب هذا المعيار إلى الأداء الكلي والأداء الجزئي

1-1 الأداء الكلي: و يتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في الإنجازات التي ساهمت في تحقيقها جميع عناصر المؤسسة أو وظائفها أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة، ولا يمكن نسب انجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر.

1-2 الأداء الجزئي: و يتحقق الأداء الجزئي للمؤسسة على مستوى الوظائف و الأنظمة الفرعية في المؤسسة وينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة، حيث يمكن أن تنقسم حسب الوظائف إلى أداء وظيفة التموين، أداء وظيفة الإنتاج، أداء وظيفة التسويق[1].

2- حسب معيار المصدر:

ينقسم الأداء وفقا لهذا المعيار إلى نوعين وهما الأداء الداخلي و الأداء الخارجي

2-1 الأداء الداخلي: و هو أداء ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من موارد، فهو ينتج أساسا من ثلاث توليفات وهي:

أ- **الأداء البشري:** وهو من أهم العوامل التي لها أثر كبير على أداء المؤسسة فكثير من الكتاب قد حصروا أداء المؤسسة في أداء المورد البشري فقط وعرفوه على" أنه قيام الفرد بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله ولا يمكن إنكار أن المورد البشري قادر على صنع القيمة وتحقيق الميزة التنافسية من خلال تسيير مهارتهم.

ب- الأداء التقني: و يتمثل في قدرة المؤسسة على استغلال استثماراتها بفعالية.

ج- الأداء المالي: وهو قدرة المنظمة على تجسيد جانب من أهدافها المسطرة في نتائج فعلية والتي تحققها المنظمة من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها المالية المتاحة في ظل ظروف بيئتها الخارجية.

إن الأداء الداخلي يتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال مواردها بشكل فعال، مواردها المالية والبشرية والتقنية.

---

[1] عبد المليك مزهود، **الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة بسكرة، نوفمبر 2001، ص89.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-2 الأداء الخارجي: ويعرف بالأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة. وحتى يتحقق الأداء لابد من المؤسسة الاستجابة للتغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي والتنبؤ بها، فهذه التغيرات الخارجية تؤدي إلى تغير في مسار المؤسسة، من خلا قدرتها على التلاؤم مع بيئتها الخارجية، ويظهر هذا الأداء عند ارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، أو ارتفاع القيمة المضافة مقارنة بسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار الموارد واللوازم والخدمات.

فان هذه التغيرات تؤثر في الأداء إما بالإيجاب أو بالسلب[1].

3- حسب معيار الطبيعة:

تبعا لهذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى أداء اقتصادي، اجتماعي، تكنولوجي، و أداء سياسي.

3-1 الأداء الاقتصادي: يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة نتيجة تعظيم نواتجه، ويقاس الأداء الاقتصادي عادة باستخدام مقاييس الربحية بأنواعها المختلفة.

3-2 الأداء الاجتماعي: في حقيقة الأمر، الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قبل ذلك قيودا أو شروطا فرضها عليها أفراد المؤسسة أولا، وأفراد المجتمع الخارجي ثانيا. وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى وخاصة منها الاقتصادية وفي بعض الحالات لا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا بتحقق الأداء الاجتماعي.

3-3 الأداء التكنولوجي: يكون للمؤسسة أداءا تكنولوجيا عندما تكون قد حدثت أثناء عملية التخطيط أهدافا تكنولوجية كالسيطرة عل مجال تكنولوجي معين، وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافا إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

3-4 الأداء السياسي: يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية. ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى[2].

---

[1] كمال ديدة، **واقع استخدام نظام المعلومات في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012- 2013 ص ص57- 58.

[2] عادل عشي، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002، ص22.

4- حسب معيار الوظيفة:

يصنف الأداء حسب معيار الوظيفة وفقا لوظائف المؤسسة و المتمثلة في كل من الوظيفة المالية، وظيفة الإنتاج، وظيفة التسويق، وظيفة البحث و التطوير، أداء وظيفة الأفراد...الخ.

4-1 أداء الوظيفة المالية: يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي و توفير السيولة لتسديد التزاماتها، وتحقيق معدل مرد ودية جيد وتكاليف منخفضة.

4-2 أداء الوظيفة الإنتاجية: يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرد ودية مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بنسبة القطاع الذي تنتمي إليه، وإنتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف منخفضة تسمح لها بمزاحمة منافسيها وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبات..

4-3 أداء وظيفة البحث و التطوير: يتم دراسة وظيفة البحث والتطوير بناءا على مؤشرات عدة منها التنويع و قدرة المؤسسة على إنتاج منتجات جديدة، وكذلك نسبة وسرعة تحويل الابتكارات إلى المؤسسة، درجة التحديث ومواكبة التطور، وتيرة التجديد مقارنة بالنافسين، الجو الملائم للاختراع والابتكار والتجديد...

4-4 أداء وظيفة الأفراد: يتمثل أداء الفرد في قيامه بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله و تمكنه من انجاز وأداء مهامه بنجاح. يتجلى أداء وظيفة الأفراد من خلال مجموعة من المؤشرات والمعايير التي يمكن ذكر منها: عائد الأفراد، عدد الحوادث والإجراءات التأديبية التي كلما قل عددها دلذلك على الأداء الجيد...

4-5 أداء وظيفة التسويق: يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة. هذاالأداء يمكن معرفته خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق التي يمكن ذكر منها: حصة السوق، إرضاء العملاء، السمعة[1].

[1] عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص ص19- 21.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: أبعاد الأداء و العوامل المؤثرة فيه

الفرع الأول: أبعاد الأداء

تتمثل أبعاد الأداء فيمايلي:

1 – البعد التنظيمي للأداء: يقصد بالبعد التنظيمي الطرق و الكيفيات التي تعتمدها المؤسسة في المجال التنظيمي بغية تحقيق أهدافها، ومن ثم يكون لدى مسيري المؤسسة معايير يتم على أساسها قياس فعالية الإجراءات التنظيمية المعتمدة وأثرها على الأداء، مع الإشارة إلى أن هذا القياس يتعلق مباشرة بالهيكلة التنظيمية وليس بالنتائج المتوقعة ذات الطبيعة الاجتماعية و الاقتصادية، وهذا يعني أنه بإمكان المؤسسة أن تصل إلى مستوى فعالية أخرى ناتج عن المعايير الاجتماعية و الاقتصادية يختلف عن ذلك المتعلق بالفعالية التنظيمية.

2– البعد الاجتماعي للأداء: يشير البعد الاجتماعي للأداء إلى مدى تحقيق الرضا عند أفراد المؤسسة على اختلاف مستوياتهم،لأن مستوى رضا العاملين يعتبر مؤشرا على وفاء الأفراد لمؤسستهم، وتتجلى أهمية ودور هذا الجانب في كون الأداء الكلي للمؤسسة قد يتأثر سلبا على المدى البعيد إذا اقتصرت المؤسسة لجانب اقتصادي و أهملت الجانب الاجتماعي لمواردها البشرية[1].

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء

مما لاشك فيه أن هناك عوامل عديدة و متنوعة يمكن أن تؤثر على أداء المؤسسات الاقتصادية، بعضها داخلي و الآخر خارجي، بحيث يحقق ذلك من قيمة مؤشرات الأداء العالية أو الأدنى، وبالتالي من الصعب حصرها و تناولها جميعا.

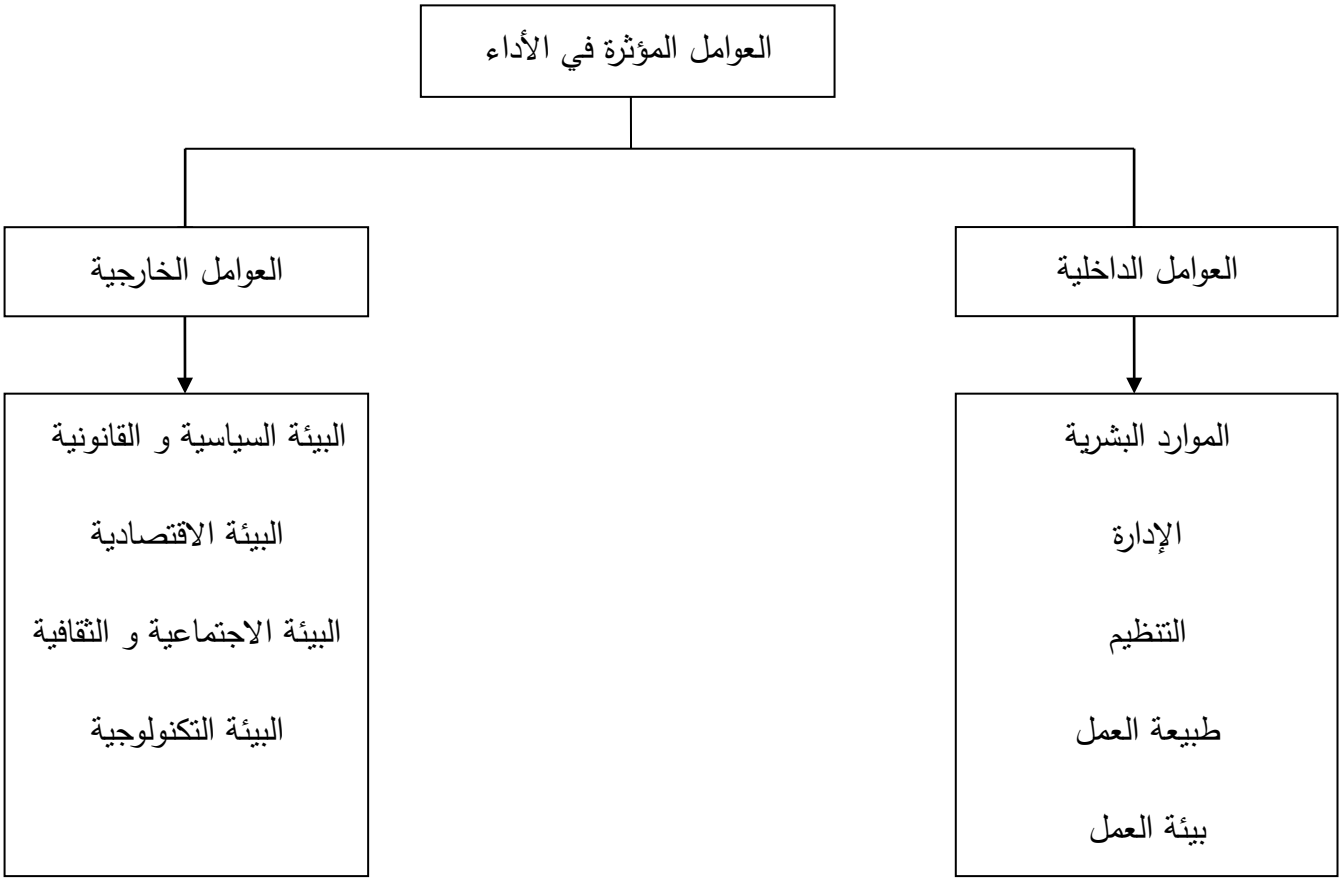
إن دراستها وتحليلها أمر ضروري لتحقيق منهجية سليمة في تقييم وتقويم الأداء، لهذا سيتم التطرق إليها من خلال تقسيمها إلى عوامل داخلية، وعوامل خارجية.

---

[1] الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، العدد السابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2009– 2010، ص219.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل رقم (2-2): يبين العوامل المؤثرة في الأداء



المصدر: زينب بوقابة ، **التدقيق الخارجي و تأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص86.

1- **العوامل الداخلية:** تتمثل العوامل الداخلية في مختلف المتغيرات الناتجة عن تفاعل عناصر المؤسسة الداخلية التي تؤثر على أدائها، ويمكن للمسير أن يتحكم فيها ويحدث فيها تغيرات تسمح بزيادة آثرها الإيجابية أو التقليل من آثرها السلبية[1].

ومن أبرز هذه المتغيرات أو العوامل التي تخضع لسيطرة المؤسسة هي:

1-1 الموارد البشرية: هي مختلف القوى والمتغيرات التي تؤثر على استخدام المورد البشري في المؤسسة، وتضم على الخصوص:

- هيكل القوى العاملة.

[1] السعيد بريش ، نعيمة يحياوي ، **أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات و زيادة فعاليتها**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العالمي الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 22 و23 نوفمبر 2011، ص298.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- نظام الاختيار والتنمية.
- التدريب والتأهيل والتنمية.
- نظام الأجور والمكافآت.
- نظم تقييم الأداء.

1-2 الهيكل التنظيمي: وهو الإطار الرسمي الذي يحدد درجة التخصص وتقسيم العمل بين الوحدات والأفراد، وعدد المجموعات الوظيفية، وكذا عدد المستويات الإدارية، ولمن يتبع كل شخص ومن هم الأشخاص الذين يتبعون له، وما هي سلطات ومسؤوليات كل منهم، وكيف يتم التنسيق بين وحداتهم أو أقسامهم.

1-3 العوامل التقنية: وهي مختلف القوى والمتغيرات التي ترتبط بالجانب التقني في المؤسسة، وتضم على الخصوص مايلي:

- نوع التكنولوجيا سواء المستخدمة في الوظائف الفعلية أو المستخدمة في معالجة المعلومات.
- نسبة الاعتماد على الآلات بالمقارنة مع عدد العمال.
- تصميم المؤسسة من حيث المخازن، الو رشات، التجهيزات والآلات.
- نوعية المنتوج و شكله ومدى مناسبة التغليف له.
- التوافقبين منتجات المؤسسة ورغبات طالبيها.
- التناسب بين طاقتي الإنتاج والتخزين في المؤسسة.
- نوعية الموارد المستخدمة في عملية الإنتاج.
- مستويات الأسعار.
- الموقع الجغرافي للمؤسسة.[1]

1-4 الإدارة: للإدارة مسؤولية كبيرة في الاستخدام الفعال لجميع الموارد التي تقع تحت سيطرة المؤسسة، ويقال أن أكثر من 75% من زيادة معدلات الأداء تعتمد أساسا على أساليب الإدارة، حيث تؤثر على جميع الأنشطة الخاصة بالتخطيط، التنسيق، القيادة والرقابة، لذلك فإن ضعف وتقصير لأي دعامة إدارية يكون سببا في عجز وتفويض كفاءة وفعالية الإدارة ككل.

[1] عمر تيمجغدين، **دور إستراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلومالاقتصادية و تجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012- 2013، ص ص51 - 52.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1-5 بيئة العمل: توجد عناصر عديدة تحيط بالفرد أثناء تأديته لعمله وهو ما يعرف بمكونات البيئة الداخلية من علاقات اجتماعية، تنظيم، نظام الحوافز، الاتصال...الخ، كل هذا له تأثير بالغ الأهمية على السلوك الأدائي للمورد البشري و منه على أداء المؤسسة ككل.

1-6 طبيعة العمل: تشير إلى أهمية الوظيفة التي يؤديها الفرد، مقدار العمل، فرص النمو والترقية المتاحة لشاغلها، مستويات الإشباع المترتبة على الوظيفة، حيث كلما ازدادت درجة التوافق بين الفرد والعمل الذي يؤديه ازدادت دافعيته وولاء للمؤسسة وبالتالي للإنتاجية و الأداء.[1]

2- العوامل الخارجية: تتمثل في مجموعة القيود والمتغيرات التي لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها، فهي بذلك تنتمي للمحيط الخارجي الذي هو مصدر للفرص التي تحاول المؤسسة استغلالها، ومصدر للمخاطر التي تفرض على المؤسسة التأقلم للتخفيض من حدتها، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى:

2-1 العوامل السياسية والقانونية: تتمثل عموما في الاستقرار السياسي و الأمني للدولة، نظام الحكم، العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين والقرارات، هذه العوامل قد تشكل فرصا تستفيد منها المؤسسة لتحسين أدائها الإجمالي أو مخاطر تفرض غلى المؤسسة التأقلم للتخفيف من حدتها.

2-2 العوامل الاقتصادية: تتمثل في مجموعة العوامل كالنظام الاقتصادي الذي تتواجد فيه المؤسسة، الظرف الاقتصادي كالأزمات الاقتصادية، تدهور الأسعار...،ارتفاع الطلب الخارجي، فالظرف الاقتصادي قد يتيح عناصر إيجابية للمؤسسة، كحالة تلك التي يرتكز نشاطها على التصدير حيث تستفيد من ارتفاع الطلب الخارجي، كذلك الأسواق والمنافسين.

2-3 العوامل اجتماعية: تتمثل" في العناصر الخارجية المرتبطة بسلوك المستهلكين، بالعلاقات بين مختلف مجموعات المجتمع و بالتأثير الذي تمارسه تلك العناصر على المؤسسات"، من التعريف يتبين لنا العوامل الاجتماعية شديدة الصلة بالعامل البشري، ومن هذه العوامل نذكر النمو الديمغرافي، فئات العمر، الأقسام الاجتماعية، إن دراسة العوامل الاجتماعية تقدم معلومات مفيدة للوظيفة التجارية داخل المؤسسة كإرسال منتج جديد واستهداف حصة من السوق.

2-4 العوامل تكنولوجية: تتمثل في التغيرات و التطورات التي تحدثها التكنولوجيا كإيجاد طرق جديدة لتحويل الموارد إلى سلع وخدمات، اختراع آلات جديدة من شأنها تخفيض تكاليف الإنتاج أو وقت الصناعة[2].

---

[1] زينب بوقابة ، مرجع سبق ذكره، ص ص86- 88.

[2] عمر تيمجغدين، مرجع سبق ذكره، ص 52- 53.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: تقييم الأداء

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء

هناك عدة تعار يف لتقييم الأداء و سنحاول الاقتصار على مجموعة منها لإيضاح معناه.

- **تعريف01:** "تقييم الأداء هو حلقة أساسية من حلقات النظام الرقابي في المؤسسة، التي يتم من خلالها التعرف على الجوانب الإيجابية و الجوانب السلبية الخاصة بتحقيق الأهداف وإنجاز معدلات الأداء المستهدفة"[1].

- **تعريف02:**" التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة من خلال دراسة مدى جدوى الأداء، واتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه مسارات الأنشطة بالمنظمة بما يحقق الأهداف المرجوة منها"[2].

- **تعريف03:**هو "كافة الإجراءات الإدارية التي تؤدي في النهاية إلى إصدار الحكم حول مدى الإنجاز الذي تحقق من الهدف المقصود إنجازه خلال فترة زمنية ومستوى جودة محددين"[3]

من خلال هذه التعاريف نستنتج بأن عملية تقييم الأداء هي التأكد من الكفاءة و الفعالية في استخدام مختلف موارد المؤسسة، اعتمادا في ذلك على التحليل المالي من اجل إبراز نقاط القوة وتدعيمها ونقاط الضعف وتصحيحها.

الفرع الثاني: أهداف عملية تقييم الأداء

إن عملية تقييم الأداء تخدم أغراضا عديدة، ويفيد كل من المنظمة و العاملين الذين يتم قياس وتقييم و تقدير أدائهم، فعلية تقييم الأداء تستهدف إلى تحقيق مايلي:

- إعطاء الفرصة كاملة للموظفين لمناقشةالأداء ومعايير الأداء مع المشرفين؛

---

[1] سيد محمد جاد الرب، **استراتيجيات تطوير وتحسين الأداء الأطر المنهجية والتطبيقات العملية**، مطبعة العشري، مصر، 2009، صص 50 – 51.

[2] عمرو حامد، **قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال و مؤتمرات، 2009، ص 121.

[3] علي عباس، **الرقابة الإدارية في منظمات الأعمال**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 249.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– تعطي المشرفين الفرصة في تحديد نقاط الضعف و القوة الناتجة عن تقييم أداء الموظفين؛

– إعطاء الفرصة للمشرفين في صياغة البرامج التي تساعد العاملين على تحسين أدائهم باستمرار؛

– تحدد عملية تقييم الأداء الأساس الذي يتم من خلاله تقديم التوصيات الخاصة بالمرتبات و الأجور والمكافآت و النقل و الترقية و غيرها.[1]

– تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في المؤسسة عن مواطن الخلل أو الضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد إنجازاته سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء المؤسسة؛

– الوقوف على مدى كفاءة استخدام المارد المتاحة بطريقة رشيدة تحدد عائد أكبر بتكاليف أقل وبنوعية جيدة؛

– تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على المستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج تقييم الأداء لكل مشروع؛

– تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن التقديرات غير الواقعية[2].

– يوفر تقييم الأداء مقياسا لمدى نجاح المنشأة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها؛

– يوفر نظام تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المنشأة لأغراض التخطيط و الرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية؛

– يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفاءة وتحديد العناصر التي تحتاج إل مساعدة من أجل النهوض بأدائها؛

– يظهر تقييم الأداء التطور الذي حققته المنشأة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوء وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي لأداء زمنيا في المنشأة من مدة لأخرى ومكانيا بالنسبة للمنشآت المماثلة[3].

---

[1] سيد محمد جاد الرب، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2] مجيد الكرخي، **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص32.

[3] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص92– 93.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي

بعد أن عرفنا الأداء وكيفية قياسه وتقييمه بصفة عامة، سنتعرض في هذا المبحث إلى تقييم الأداء المالي، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم الأداء المالي وتقييمه، والخطوات الأساسية لعملية تقييم الأداء المالي والجهات المستفيدة منه.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي

تعريف01: "يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة".

ومما سبق فإن الأداء المالي:

- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لنيل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.
- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه الشركات الناجحة، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة[1].

فالأداء المالي هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها[2].

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد الأسهم**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 45. 46.

[2] الشيخ الداوي، مرجع سبق ذكره، ص218.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تعريف02:يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء العمل حيث أنه يركز على استخدام نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للمنشأة كما أنه يعتبر وصف لوضع المنشأة الآن وتحديد للاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليه[1].

الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي

يكتسي الأداء المالي أهمية بالغة للأسباب التالية:

- يعمل الأداء المالي على الكشف عن نقاط الضعف والقوة في المؤسسة، وبالتالي فالأداء الجيد يصبح شرطا أساسيا لتأمين بقاء المؤسسة في بيئة تنافسية، ويظهر كشرط إجباري للمساهم بصفة خاصة حيث تسمح مؤشراته بالحكم على درجة أمان المؤسسة.
- دراسة الأداء المالي وتقويمه أداة لازمة للرقابة في المؤسسة من اجل تصحيح وتعديل الإستراتيجية وترشيد استخدام الموارد المتاحة[2].
- بالإضافة إلى هذا تكمن أهمية الأداء المالي أيضا في كونها:
- تتبع وبشكل خاص في عملية متابعة العمليات أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها
- تقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية:

- تقييم ربحية الشركة؛
- تقييم سيولة الشركة؛
- تقييم تطور نشاط الشركة؛
- تقييم مديونية الشركة[1].

---

[1] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 234.

[2] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال التحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2000، ص41.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الثالث: أهداف الأداء المالي

يمكن اعتبار الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة من خلا ل سياستها المالية تدل وبشكل كبير على الأهداف التي ترجوها من أدائها المالي وتتلخص هذه الأهداف فيمايلي:

_ ضمان مستوى مناسب من السيولة المالية، لزيادة قدرة المؤسسة على مواجهة الاستحقاقات المالية وتفادي مخاطر التوقف عن الدفع؛

_ تحقيق مرد ودية عالية عن طريق تدنية تكاليف الاستدانة والأموال الخاصة؛

_ تمويل الاستثمارات ت ودورة الاستغلال؛

_ تمويل النمو في الاحتياجات على المدى المتوسط والطويل من خلال تحقيق نتائج عالية والتحكم الكبير في التوازن المالي على مستوى الخزينة[2].

_ ويهدف الأداء المالي أيضا إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا، وبطريق تخدم مستخدمي البيانات من لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف فيها، والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين[3].

المطلب الثاني: عملية تقييم الأداء المالي

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي

هناك جملة من التعاريف التي توضح مفهوم تقييم الأداء المالي، فمنها من يرى عملية تقييم الأداء عبارة عن تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية أي إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة.

– **تعريف01:** هو "عملية قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة"[4].

---

[1] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص46. 47.

[2] قرقاد عادل ، مرجع سبق ذكره، ص ص62– 63.

[3] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص46.

[4] دادن عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص41.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **تعريف 02:** "تقديم حكما ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المنظمة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة، كما يعرف على أنه قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا"[1].

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي

تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي فيمايلي:

1- يبرز دور المؤسسة في المجتمع حول الاستخدام الأمثل للسيولة لتحقيق فوائض إيجابية من الأرباح في سبيل تشكيل الثروة ومن ثم تعظيم القيمة السوقية، والتي بدورها تعمل على تعظيم عائد حملة الأسهم إن كانت المؤسسة مدرجة في البورصة بطبيعة الحال، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تحقيق أقصى الإيرادات بأقل مخاطرة ؛

2- تتمثل الجوانب الرئيسية لتقييم الأداء المالي فيمايلي: قدرة التمويل، نسبة التغطية و تحقيق هامش الأمان التوظيف الكفء للأموال[2].

3- و تهدف المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة إلى تحقيق الربح، لذا فتقييم الأداء المالي يعتبر أداة رئيسة لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة، فهو يظهر عن طريق تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة الموضوعية وترشيد استخدامات الموارد المتاحة، وهذا يساهم في بقائها في بيئة تنافسية وهي تركز على المصادر التمويلية والاستثمارية لها[3] ؛

4- تجديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى ؛

5- المساعدة على عملية التخطيط المالي ؛

6- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة ؛

7- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسة المؤسسة وقدرتها على النمو[4].

---

[1] السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2] رسمية قرياقس، **أسواق المال**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص ص 353- 376 .

[3] السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص ص41- 42.

[4] فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله، فلسطين، 2008، ص03.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء والجهات المستفيدة منه

الفرع الأول: خطوات تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:

1- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

2- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

3- دراسة و تقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفرو قات وبواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

4- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي: من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها[1].

الفرع الثاني: الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي

تسعى جميع الأطراف المهتمة بالمؤسسة إلى الحصول على معلومات حول أدائها، غير أن المعلومات المعروضة في القوائم المالية للمؤسسة تعتبر غير كافية إذا ما بقيت على حالها، وعليها يتم اللجوء إلى أساليب تقييم الأداء المالي المختلفة من أجل الحصول على الإجابات المناسبة حول الأسئلة التي تتبادر إلى ذهن كل طرف من الأطراف المهتمة بالمؤسسة، وعليه فإن عملية تقييم الأداء المالي لاتهم إدارة المؤسسة فقط، وإنما محل اهتمام العديد من الأطراف، والذين يمكن حصرهم فيمايلي:

1- **إدارة المؤسسة:** والمقصود بالإدارة ليس الإدارة العليا فقط، وإنما جميع المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة، ويلاحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية يختلف نسبيا من

[1] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص1 5- 52.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

مستوى إلى آخر نظرا لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها، ويلاحظ أيضا في هذه الفئة تستخدم نتائج التقييم في:

- الحصول على مؤشرات مالية كمية، تتعلق بأداء المؤسسة بصورة شاملة.
- الرقابة والتخطيط والتقويم واتخاذ القرارات.[1]

فالإدارة هنا تهتم بنتائج تحليل النمو و ربحية المشروع ومدى فاعلية وكفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات واستخدام الموارد واتجاهات الأداء للمشروع ومشكلات غلى مستوى الإدارات الفرعية.[2]

2- المساهمون الحاليون والمتوقعون: يهتم المساهمون عادة بالنسب المالية التي تقيس كفاءة أداء المشروع وربحيته ونسب المديونية والعائد على الاستثمار ومقدار ربحية السهم الواحد وسعر السوق في السهم.[3]

حيث ينقسمون إلى الفئات التالية :

- حملة الأسهم الممتازة، ويتطلعون إلى استقرار الأرباح بمستوى معين بحيث يوفر تغطية ملائمة لمقسوم الأرباح.
- حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر طويلة الأمد، وهم يهتمون باحتجاز الربح لتحقيق النمو المستقبلي في الإيرادات وتعظيم رأس المال.
- حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر قصيرة الأمد، وهم يتطلعون إلى تعظيم الإيراد الحالي و توزيعهم عليهم.
- حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر مستقبلية، وهم يختبرون قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، العوائد والمخاطر للبدائل المستقبلية.

3- حملة السندات: مثل الأفراد، المصارف أو المؤسسات المالية الذين يركزون على مستوى الأرباح الحالية والمستقبلية، مقسوم الأرباح، اقتراض المؤسسة وتقييمها للموجودات لتغطية ديونهم.

---

[1] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، منشورات الجامعة العربية المفتوحة ، الدانمارك، 2007، ص 26.

[2] دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 68.

[3] المرجع السابق، ص 67.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4- الدائنون: وهم فئة المقرضين إلى المشروع من البنوك والمؤسسات المالية المختصة سواء من الذين قدموا قروض طويلة الأجل أو قصير الأجل، فهم يهتمون بالتحليل الائتماني للمشروع لمعرفة مركزه المالي، ودرجة الخطر التي تتعرض لها قروضهم وقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته، ودرجة الرافعة المالية للمشروع والعناصر المكونة لهيكل رأس المال ومصادر الأموال المتاحة للاستثمارات[1]؛

5- المحللون الماليون، الاستثماريون، المضاربون في سوق بورصة الأسهم: و هؤلاء جميعا ينصب اهتمامهم على مقارنة تقييم أسهم المؤسسة بموجب كشف المركز المالي مع تقييمها في سوق الأوراق المالية[2].

حيث يهتم المستثمرون بالتحليل الاستثماري للمشاريع لتقييم استثماراتهم الحالية والجديدة ومدى سلامة الاستثمار توفر الفرص المتاحة لتحقيق النمو والتطور للمشروع، وكفاءة الأداء الحالي والعوامل المؤثرة على هذا الأداء مستقبلا[3].

8- الدولة: تستخدم بعض مؤسسات الدولة مؤشرات تقييم الأداء في رقابة الأسعار وتحصيل الضرائب ورقابة المنشآت التي تتمتع بدعم حكومي، كما تستخدمها في إعداد الخطط المستقبلية على المستوى الكلي أو القطاعي، وفرض الضرائب[4].

---

[1] دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[2] حمزة بن خليفة، **دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009. 2010، ص67.

[3] المرجع السابق، ص67.

[4] أسعد حميد العلي،**الإدارة المالية**، ط3،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 77.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث: دور القوائم المالية في تقييم الأداء

تنبثق أهمية القوائم المالية من كونها أداة هامة ومفيدة لغايات التحليل المالي في المساعدة على تقييم أداء المنشأة في الماضي والتنبؤ بما يتوقع أن يكون عليه الأداء في المستقبل، وبالتالي يمكن أن نشتق من القوائم المالية مؤشرات ونسب مالية تساعد في تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: دور قائمة المركز المالي في تقييم الأداء

مؤشرات التوازن المالي:

إن الوظيفة المالية في المؤسسة تهدف إلى تحقيق التوازن المالي، ومن المنطق المحاسبي هو توازن للأصول والخصوم للمؤسسة ويمكن دراسة هذا التوازن انطلاقا من عدة مؤشرات "التوازن المالي".

يشمل التوازن المالي في الأجل القصير المتغيرات التالية:

- رأس المال العامل
- احتياجات دورة التشغيل (احتياجات رأس المال العامل).
- النقدية (الخزينة).

الفرع الأول: رأس المال العامل(FR)

أولا: تعريف رأس المال العامل

رأس المال العامل أو ما يطلق عليه تسمية رأس المال العامل المالي، ويطلق عليه البعض الآخر رأس المال العامل الدائم أو الصافي....

يعرف رأس المال العامل بأنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة) المخصصة لتمويل الأصول المتداولة (استخدامات الاستغلال)[1]؛ .

كما يعرف بأنه ذلك الجزء من الموجودات المتداولة الذي يتم تمويله بالتمويل قصير الأجل[2].

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، ط2، داروائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011 ، ص 103.

[2] محمود عزت اللحام وآخرون، **الإدارة المالية المعاصرة**، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع،عمان، 2014، ص 122.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثانيا: كيفية احتساب رأس المال العامل الصافي[1]

ولحساب رأس المال العامل فإنه توجد طريقتان أساسيتان

الطريقة الأولى: طريقة أعلى الميزانية

يتم حسابه بموجب هذه الطريقة:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

وتسمح هذه الطريقة بقياس ذلك الجزء من الأموال الدائمة المخصص لتمويل الأصول الثابتة

الطريقة الثانية: طريقة أسفل الميزانية

وبناءاً على هذه الطريقة فإنه يتم احتساب رأس المال العامل وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل = أصول متداولة – ديون قصيرة الأجل

وتسمح هذه الطريقة بقياس ذلك الجزء من الأصول المتداولة الغير ممول بديون قصيرة الأجل.

ثالثا: أهمية رأس المال العامل

1- يشكل رأس المال العامل نسبة كبيرة من مجموع موجودات الشركة، بالرغم من اختلاف مستوى رأس المال العامل من صناعة إلى أخرى، إلا أن عموم الشركات الصناعية تحتفظ برأس مال عامل يزيد على نصف مجموع موجوداتها، وإن هذه الموجودات في تغير وتقلب مستمرين، لذلك يكرس المدير المالي معظم قراراته لإدارة هذه الموجودات.

2- العلاقة المباشرة بين نمو الشركة والحاجة إلى زيادة رأس المال العامل، فنمو الشركة ممثلا بزيادة حجم مبيعاتها يتطلب مستويات عالية من رأس المال العامل لدعم هذا النمو في الإنتاج والمبيعات.

3- التأثير المباشر لرأس المال العامل على السيولة والربحية، فالمزيج المناسب من مكونات رأس المال العامل يحافظ على سيولة الشركة، من حيث إمكانية تحويل هذه المكونات إلى نقد دون خسائر.

[1] المرجع السابق، ص ص 123- 125.

وبنفس الوقت يوثر في ربحية الشركة، حيث أن تمويل الزيادة في رأس المال العامل تحمل الشركة بتكاليف التمويل والفوائد[1].

ثالثا: أنواع رأس المال العامل

يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى أربعة أنواع[2]:

- **رأس المال العامل الإجمالي:** هو مجموع الأصول المتداولة، لذا يرى بعض المحللين الماليين أنه لا داعي لوضع مصطلح آخر بما أنه من الناحية المالية هناك مصطلح يؤدي إلى نفس المعنى.
- **رأس المال العامل الصافي:** هو الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة الذي رأيناه سابقا.
- **رأس المال العامل الخاص:** هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة أي:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

- **رأس المال العامل الأجنبي:** هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة أي:

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الصافي – رأس المال العامل الخاص

الفرع الثاني: الاحتياجات من رأس المال العامل(BFR)

يمثل رأس المال العامل شرطا للتوازن المالي السليم ، ولن يكون له معنى ذاتيا إذا تمت مقارنته بقيمة مالية أخرى هي احتياجات رأس المال العامل، وينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها: المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية الجبائية، ويتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين

[1] محمد علي إبراهيم العامري، **الإدارة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص213.

[2] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 50.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ومخزوناتها، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل[1].

ومن هنا يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري.

ويمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية:

إرم ع = (الأصول المتداولة – النقدية) – (ديون قصيرة الأجل – السلفات)

الفرع الثالث: الخزينة الصافية (TRN)

الخزينة الصافية هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا.

والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة، وتحسب عن طريق القيم الجاهزة[2].

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

أو :

الخزينة الصافية = رأس المال العامل– احتياجات من رأس المال العامل

[1] محمد نجيب دباش، طارق قدوري، مرجع سبق ذكره، ص 07.

[2] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 53.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: دور قائمة المركز المالي وجدول حسابات النتائج في تقييم الأداء المالي

الفرع الأول: النسب المالية

أولا: تعريف نسب السيولة

تعتبر النسب المالية من أهم الأدوات المستعملة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، وتتبع أهمية هذه الأداة كونها سهلة الاستعمال حيث تقدم في شكل صيغ مطلقة أو نسبية، كما أنها تتسم بالموضوعية، فلا يمكن لشخصية القائم بالتقييم أن تؤثر على النتيجة.

تمثل النسب المالية العلاقة بين مفردتين من مفردات القوائم والتقارير المالية، ويعتمد القائم بالتحليل على تفسير مدلول تلك العلاقة (النسبة) من خلال مقارنتها مع نسب معيارية أو نمطية تعارف عليها في مجال التحليل المالي أو مقارنتها مع النسبة السائدة في الصناعة أو التجارة التي تنتمي إليها المؤسسة التي يتم تحليل قوائمها وتقاريرها المالية[1].

وتجدر الإشارة إلا أنه توجد مجموعة كبيرة ومتنوعة من النسب المالية التي يمكن استخراجها من القوائم المالية والتي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، غير أن استخدام كل هذه النسب قد يؤدي إلى حدوث خلط مما يصعب من الوصول إلى نتيجة نستطيع من خلالها الحكم على أداء المؤسسة. و بالتالي فإن اختيار عدد محدود من هذه النسب قد يكون كافيا ومفيدا أكثر للوصول إلى الهدف المرجو من عملية التقييم.

وعموما توجد العديد من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها في تقسيم هذه النسب إلى مجموعات، فهناك من يصنفها على أساس الهدف المنتظر من عملية التقييم، ومنهم من يصنفها على أساس القوائم المالية المستخرجة منها، ولكن عموما يمكن تقسيم النسب المالية إلى أربعة مجموعات أساسية تتمثل فيمايلي:

- نسب السيولة ؛
- نسب النشاط ؛
- نسب هيكل التمويل ؛
- نسب الربحية.

وسنحاول شرح هذه المجموعات والتعرف على مختلف نسبها المالية.

---

[1] محمد عباس بدوي، **المحاسبة وتحليل القوائم المالية**، دار الهناء للتجليد الفني، القاهرة، مصر، 2009، 355.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثانيا: أنواع النسب المالية

1- نسب السيولة

تستعمل هذه المجموعة من النسب للحكم على مدى قدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، وبالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الأجل أي أنها تهدف إلى تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره[1].

تستخدم مؤشرات عديدة لقياسها وأهم هذه المؤشرات[2]:

- **نسبة التداول:** وهي علاقة بين الأصول المتداولة وبين الخصوم المتداولة وتحسب هذه النسب بموجب المعادلة التالية:

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

- **نسبة السيولة السريعة:** كذلك فإن هذه النسبة هي الأخرى تمثل العلاقة بين الأصول المتداولة وبين الخصوم المتداولة. إلا أن الاختلاف بينهما هو أن الثانية تستبعد كل من المخزون والمصروفات المدفوعة مقدما أي قيم الاستغلال، وتحسب كمايلي:

نسبة السيولة السريعة =(الأصول المتداولة – قيم الاستغلال) / الخصوم المتداولة

- **نسبة السيولة الجاهزة:** وهي النسبة تركز على الأصول المتداولة ذات السيولة المالية مثل النقد والأوراق المالية قصيرة الأجل أي القيم الجاهزة وتحسب كمايلي:

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة

[1] السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص37.

[2] عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية "النظرية والتطبيق** "، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص103.

2- نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الموجودات والمطلوبات. أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات[1].

الجدول رقم(02- 01): يوضح أنواع نسب النشاط

نسب النشاط	المعادلة
معدل دوران مجموع الأصول	صافي المبيعات / مجموع الأصول
معدل دوران الأصول المتداولة	صافي المبيعات / مجموع الأصول المتداولة
معدل دوران صافي رأس المال العامل	صافي المبيعات / صافي رأس المال العامل
معدل دوران الأصول الثابتة	صافي المبيعات / صافي الأصول الثابتة
معدل دوران البضاعة	تكلفة البضاعة / معدل رصيد البضاعة
مهلة ائتمان الزبائن	(الزبائن+ أوراق القبض) / المبيعات السنوية متضمنة الرسم* 360
مهلة تسديد الموردين	(الموردون+ أوراق الدفع) / المشتريات السنوية متضمنة الرسم*360

المصدر: منال خلخال، **فعالية نماذج التنبؤ بالفشل المالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2011. 2012، ص78.

3- نسب هيكل التمويل (المديونية)

يشير وضع الديون في المنشأة إلى كمية استخدام الأموال الآخرين في خلق الأرباح. أي المدى الذي ذهبت إليه المنشاة في الاعتماد على الغير لتمويل احتياجاتها، بشكل عام فإن المحلل المالي يكون مهتم بالديون طويلة الأجل.

[1] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني " الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية"**، ط2، دار وائل للنشر، 2006، ص 36.

تستخدم مؤشرات عديدة لقياسها وأهم هذه المؤشرات[1].

أولا: نسبة المديونية

نسبة المديونية = مجموع الالتزامات / حقوق الملكية

ثانيا: نسبة الاقتراض (الديون) إلى حقوق الملكية

نسبة الاقتراض إلى الملكية = الاقتراض / حقوق الملكية

الاقتراض هنا يقصد به جميع الالتزامات للغير والتي تشمل كلاً من الخصوم المتداولة، القروض طويلة الأجل، إسناد القرض وأية التزامات أخرى مهما كانت أجال استحقاقها.

4- نسب الربحية

تتناول هذه النسب ربحية المنشأة، ويستعمل هذه النسب المستثمرون سواء الحاليون أو المتوقعون من أجل تحديد مسار استثماراتهم، ويتم مقارنة عناصر الدخل كنسبة مئوية، ويسمى هذا الأسلوب بالتحليل الرأسي، وإذا ما استعملت هذه الطريقة في التحليل لأكثر من سنة يكون أكثر فائدة.

ومن هذه النسب كالآتي:

1. العائد على المبيعات (هامش الربح): تقيس هذه النسبة مدى الربحية التي تحققت على مبيعات المؤسسة.

العائد على المبيعات = صافي الربح بعد الضريبة / صافي المبيعات

إذ كلما كانت هذه النسبة مرتفعة بالنسبة لمتوسط الصناعة أو عن السنوات السابقة لنفس المنشأة كلما كان معبرا عن أداء المنشأة، وإلا إذا كانت النسبة منخفضة فإن ذلك يعبر عن وجود تكاليف زائدة، أو أن أسعار البيع كانت غير مرتفعة بالنسبة إلى تكاليفها ومن ثم ينبغي دراسة أو إجراء تحليل عن الأسباب الكامنة وراء ذلك.

[1] مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، **التحليل المالي باستخدام الحاسوب**، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص ص85- 87.

2. العائد على إجمالي الموجودات: يقيس هذا المعدل أو النسبة مدى ربحية الموجودات أو الإنتاجية النهائية للموجودات، وكلما كان هذا المعدل مرتفعا ، كلما كان أداء المنشأة أفضل وأنها تحقق أرباحا جيدة.

العائد على إجمالي الموجودات = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الموجودات

3. العائد على حقوق الملكية: يستفاد من هذه النسبة لقياس العائد المتحقق على أموال الملاك المستثمرة في الأسهم العادية بالمنشأة.

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية

كلما كانت هذه النسبة مرتفعة دل ذلك على حالة إيجابية وجيدة لأداء الشركة، والعكس صحيح أيضا، وبالتالي عل إدارة المنشأة مراجعة سياساتها وخططها في هذا الجانب ومن ثم تصحيحها[1].

الفرع الثاني: المردودية

المردودية هي ناتج لعدد كبير من السياسات والقرارات في اختيار الأداء المالي، وبالتالي هي قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية ومستديمة توزعها على المساهمين في رأسمال المؤسسة وتضمن بقاءهم وتعويضهم المخاطر أو الخسائر المحتملة نتيجة الأخطار المرتقبة، هذه الأخيرة ترتفع بارتفاع المردودية وذلك بزيادة الديون المالية[2].

[1] جليل كاظم مدلول العارضي، **الإدارة المالية** المتقدمة "مفاهيم نظرية وتطبيقات"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص 66- 68.

[2] حنان بوطغان ، **تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2007، ص 64.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أولا: المردودية الاقتصادية:

وهيمردودية تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، وتقاس من خلال رصيد الفائض الإجمالي للاستغلال، وتسمى بالمرد ودية الاقتصادية الإجمالية لأنها تحقق قبل عمليات الاهتلاك، العمليات المالية وعمليات التوزيع، تحسب كمايلي[1]:

المردودية الاقتصادية = الفائض الإجمالي للاستغلال / الأصول الاقتصادية

وتبين النتيجة العائد من وراء استخدام كل دينار في مجموع أصول المؤسسة.

ثانيا: المردودية المالية:

وهي تتم بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكونات كافة العناصر والتدفقات المالية، وهي وفق العلاقة التالية[2]:

معدل المردودية المالية = نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة

وهي تمثل مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع الأموال الخاصة.

إن المردودية المالية ناتجة عن ثلاث سياسات أساسية للمؤسسة:

1السياسة التجارية: نتيجة الدورة / رقم الأعمال الصافي.

2. سياسة الإنتاج:رقم الأعمال الصافي/ مجموع الأصول.

3. سياسة التمويل: مجموع الأصول / الأموال الخاصة[3].

---

[1] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص ص 87. 88.

[2] إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص 281.

[3] المرجع السابق، ص268.

ثالثا: المردودية التجارية

وتقيس هذه النسبة المقدار المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية مما يساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة.

وتحسب وفق المعادلة التالية[1]:

المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / المبيعات الصافية

المطلب الثالث: دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

تشكل هذه النسب أسلوبا مهما من أساليب تحليل التدفقات النقدي وتقييم الأداء في المؤسسات المختلفة، وتكتسب أهميتها بأنها تضم المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها بشكل أفضل من المعلومات الساكنة التي تتضمنها القوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) وخاصة في مجال ما يتعلق بمجالات الحكم على السيولة واستمرارية المؤسسات.

وهي تعتبر أداة مهمة في قياس وتقييم جودة الربحية والسيولة عن طريق ربط بيانات الدخل ببيانات التدفقات النقدية، حيث يمكن تقييم جودة الربحية والسيولة النقدية ومتطلبات التمويل.

الفرع الأول: تقييم الربحية

تعتبر ربحية المؤسسة نتيجة لمختلف السياسات التي تتخذها إدارة المؤسسة، وتعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها التشغيلية والاستثمارية، وتوضح نسب ربحية كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح[2].

مقاييس جودة الربحية: إن من أهم النسب التي يمكن اشتقاقها لقياس جودة الأرباح هي ثلاث نسب كالآتي:

---

[1] فروم محمد الصالح، **النمو والأداء المالي والاستراتيجي** للمؤسسة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2006-2007، ص175.

[2] شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 183.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1- نسبة التدفق النقدي التشغيلي:

تربط هذه النسبة بين التدفقات النقدية التشغيلية من جهة والمبيعات المتحققة من جهة أخرى، باعتبار المبيعات النقدية مصدر أساسي للتدفقات النقدية الواردة للمنشأة، والحصول على مؤشر عال لهذه النسبة يقيس مدى كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من طرف المنشأة في تحصيل النقدية من زبائنها. ويعبر عنها بالصيغة التالية[1]:

$$\text{نسبة التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات}}$$

2- نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي.

توضح هذه النسبة مدى مقدرة أصول الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي. وتحدد بالمعادلة التالية[2]:

$$\text{نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{مجموع الأصول}}$$

3- نسبة النقدية التشغيلية.

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفق تشغيلي، وتحسب بالطريقة التالية[3]:

$$\text{نسبة النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي الدخل}}$$

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2006، ص218.

[2] محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 163.

[3] منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 164.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الثاني: تقييم السيولة

تعريف السيولة: يقصد بها قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، أي مدى كفاية التدفقات النقدية التي تمكن الشركة من مواجهة التزاماتها المالي وتجنب عدم الملاءة الفنية، ومضمونها أن الشركة لديها المال الكافي لتسديد ديونها، وتدل مؤشرات هذه المجموعة على ملاءة الشركة في الأجل القصير[1]. ومن أهم النسب المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية التي تقيس سيولة المؤسسة ما يلي:

1- نسبة التغطية النقدية

تفيد هذه النسبة في التعرف على مدى كفاية صافي التدفقات النقدية التشغيلية والتي تمثل المصدر الأساسي للتدفقات النقدية في المشروع وتبين هذه النسبة مدى كفاية هذه التدفقات لتغطية أنشطة الاستثمار والتمويل وارتفاع هذه النسبة يعتبر دليل جيد على سيولة المنشأة وقدرتها على الاستمرار في أنشطتها الرئيسية دون أية مشكلة. وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية[2]:

$$\text{نسبة التغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{إجمالي التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الاستثمار والتمويل}}$$

2- نسبة الفائدة المدفوعة: وتوفر هذه النسبة مؤشرا عن مدى استفادة النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض، ويعتبر ارتفاع هذه النسبة مؤشر سيء وينبئ بمشاكل قد تواجهها الشركة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون[3].

$$\text{نسبة الفائدة المدفوعة} = \frac{\text{فوائد الديون}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}$$

[1] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص85.

[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 218.

[3] منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 166.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الثالث: المرونة المالية ونسب تقييم سياسة التمويل

أولا: المرونة المالية

يبين هذا المعدل قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية دون الحاجة إلى تصفية أو بيع الأصول المستخدمة، وكلما زاد هذا المعدل كان هناك احتمال أقل أن تتعرض المؤسسة لصعوبة في المصادر الخارجية للأموال محدودة أو عالية التكلفة. وتحسب بالعلاقة التالية[1]:

$$\text{معدل المرونة المالية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من االعمليات}}{\text{متوسط الديون الإجمالية}}$$

ثانيا: تقييم سياسة التمويل

1- نسبة التوزيعات النقدية

توضح هذه النسبة سياسة المنشأة في توزيع الأرباح وما إذا كانت لديها تدفقات نقدية كافية لدفع تلك التوزيعات، كما تفيد أيضا المستثمرين عند مقارنتها بالسنوات السابقة لمعرفة مدى استقرار التوزيعات السنوية على المساهمين. وتحسب بالمعادلة التالية[2]:

$$\text{نسبة التوزيعات النقدية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التوزيعات على المساهمين}}$$

2- نسبة الإنفاق الرأسمالي

إن قياس هذه النسبة يوفر مؤشرا عن مدى مساهمة مصادر التمويل في الاستثمار في الأصول الثابتة، وانخفاض هذه النسبة قد يكون نتيجة الاستثمار في المخزون وزيادة الاستثمارات المالية،

---

[1] سالمي محمد الدينوري، قائمة **التدفقات النقدية في ظل اعتماد معايير المحاسبة الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص 106.

[2] علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية إطار فكري تحليلي وتطبيقي، مكتبة آفاق للنشر والتوزيع، غزة، 2011، ص 136.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ولذلك فإن هذه النسبة توفر مؤشرا للمستثمرين والمقرضين عن كيفية استخدام استثماراتهم من قبل الإدارة، وتحسب هذه النسبة وفق المعادلة التالية[1]:

$$\text{نسبةالإنفاق الرأسمالي} = \frac{\text{الإنفاق الرأسمالي الحقيقي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات}}$$

[1] منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص167.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل:

حتى تتمكن المؤسسة الاقتصادية من تحديد نقاط القوة والضعف في عملية تسييرها، كان لابد عليها من القيام بعملية تقييم وتحسين أدائها المالي، وذلك باستخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات المالية والتي تتمثل في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وذلك بالاعتماد على قائمة المركز المالي وجدول حساب النتائج، أما النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تتمثل في تقييم السيولة والمرونة المالية، وكذلك تقييم الربحية، وتقييم السياسات التمويلية.

إن عملية تقييم الأداء تساعد المؤسسة على اكتشاف نقاط الضعف والقوة وكشف الانحرافات ومحاولة علاجها، وهذا كله من أجل ضمان وتحقيق خصائص وميزات النمو والتوسع والاستمرار للمؤسسة الاقتصادية في المحيط الاقتصادي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الثالث: إستخدام القوائم المالية في تقييم الأداء المالي
- دراسة حالة المؤسسة المينائية -

تمهيد

تناولنا في الفصلين السابقين الجانب النظري للموضوع، حيث تعرفنا على الإطار النظري للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، ومساهمة القوائم المالية في تقييم الأداء، وفي إطار تدعيم ما توصلنا إليه في الجانب النظري سنقوم بإسقاطه على الجانب التطبيقي وذلك بدراسة ميدانية فيالمؤسسة المينائية E.P.S، نظرا لتوفرها على كل القوائم المالية التي يمكن استخدامها في تقييم الأداء المالي، لهذا سيتم في هذا الفصل تشخيص الوضعية المالية وتقييمها للفترة 2014–2016 لهذه المؤسسة وفقا للمؤشرات والمعايير التي تم التطرق لها في الجانب النظري، وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إل ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة المينائيةE.P.S.

المبحث الثاني: التحليل باستخدام قائمة المركز المالي وجدول حساب النتائج.

المبحث الثالث: التحليل باستخدام قائمة التدفقات النقدية وجدول تغير الأموال الخاصة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة المينائية E.P.S

تعتبر المؤسسة المينائية**E.P.S**من أهم الأقطاب الاقتصادية الجزائريةإذ تشكل عنصرا فاعلا في النشاط الاقتصادي، وهذا نظرا لعدة عوامل اقتصادية، اجتماعية....

ومن هذا المنطلق سنحاول من خلال هذا المبحث تقديم تعريف للمؤسسة المينائية، بالإضافة إلى هيكلها التنظيمية.

المطلب الأول:تعريف المؤسسة المينائية لسكيكدة .E.P.S

الفرع الأول: التعريف بالمؤسسة

تأسست المؤسسة المينائية سكيكدة في خضم برنامج إعادة الهيكلة للمؤسسات بمقتضى المرسوم رقم 284/82 الذي صدر بتاريخ 14 أوت 1982م،برأسمال قدره 100.000.000 دج، حيث أسندت إليهامهام كانتعلى عاتق الوحدات المنحلةوالتي عن طريق إعادة هيكلتها و هي:

- الديوان الوطني للموانئ LONP .
- الشركة الوطنية للشحن والتفريغSONAMA.
- الشركة الوطنية لشحن البواخر CNAN.

بتاريخ 1989/03/21 تحصلت المؤسسة على استقلاليتها وأصبحت مؤسسة عمومية اقتصادية حسب القانون رقم:01/88 المؤرخ في1988/01/12 ،ولقد تحولت إلى شركة مساهمة برأسمال قدره 135.000.000دج .

وتحتوي المؤسسة على5 موانئ، تتربع على مساحة قدرها 30 كلم ومن أهم هذه الموانئ مايلي:

1) ميناء القل والمرسى وسطوره والمختص في نشاطه لعمليات الصيد .
2) ميناء مزدوج يعتبر من أقدم الموانئ وهو الميناء التاريخي للمدينة ويتضمن كل النشاطات التجارية لمختلف السلع إلى جانب المحروقات .
3) ميناء الهيدروكاربون وهو من أحدث الموانئ.

الفرع الثاني: وظائف وأهداف المؤسسة المينائية

أولا: وظائف المؤسسة المينائية لسكيكدة:

تعتبر المؤسسة المينائية مؤسسة خدمية، يتمثل نشاطها الأساسي في تقديم الخدمات المتمثلة في الشحن التفريغ ، الصيانة الرقابة ...، وكذلك لديها مخازن تستخدمها لتخزين المواد واللوازم والمعدات التي تستعملها لذاتها أو تستغل لفائدة الزبائن الذين يضعون سلعهم كأمانة لدى المؤسسة، حيث تسعى الى عبور البضائع وضمان خدمات في أحسن الظروف الأمنية التجارية والاقتصادية من خلال الوظائف الرئيسية الثلاث التالية:

- وظيفة الصيانة والتطور.
- وظيفة الاستغلال بمختلف أنواعها.
- وظيفة الشرطة المينائية.

وبالإضافة إلى هذه الوظائف، هناك وظيفتان هامتان هما:

- وظيفة التسيير.
- وظيفة الرقابة والمحافظة على الأملاك المينائية.

وأهم الأنشطة التي تمارسها المؤسسة:

- شحن وتفريغ البضائع.
- تسيير الاستغلال العمومي والأملاك.
- تنفيذ أعمال الصيانة وتسيير المنشآت المينائية.
- تنظيم حركة المرور والمحطة بصفة عامة وكذا عملية التفريغ.

ثانيا:أهداف المؤسسة المينائية لسكيكدة :

تسعى المؤسسة المينائية جاهدة لتحقيق عدة أهداف أهمها:

- الرفع من تنمية الاقتصاد الوطني والسعي إلى تحقيق أرباح لمتابعة النشاط.
- احتلال مكانة هامة في ميدان النشاط المينائي خاصة في ظل اقتصاد السوق.
- تقديم الخدمات في أحسن الظروف وبأحسن التكاليف.
- مساعدة المؤسسات الوطنية في عملية الاستيراد والتصدير.
- المساهمة في الاستثمارات الوطنية مستقبلا.
- المساهمة بإمداد الاقتصاد الوطني بما يحتاجه.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– إعطاء صورة واضحة عن المؤسسة لجميع المتعاملين معها.

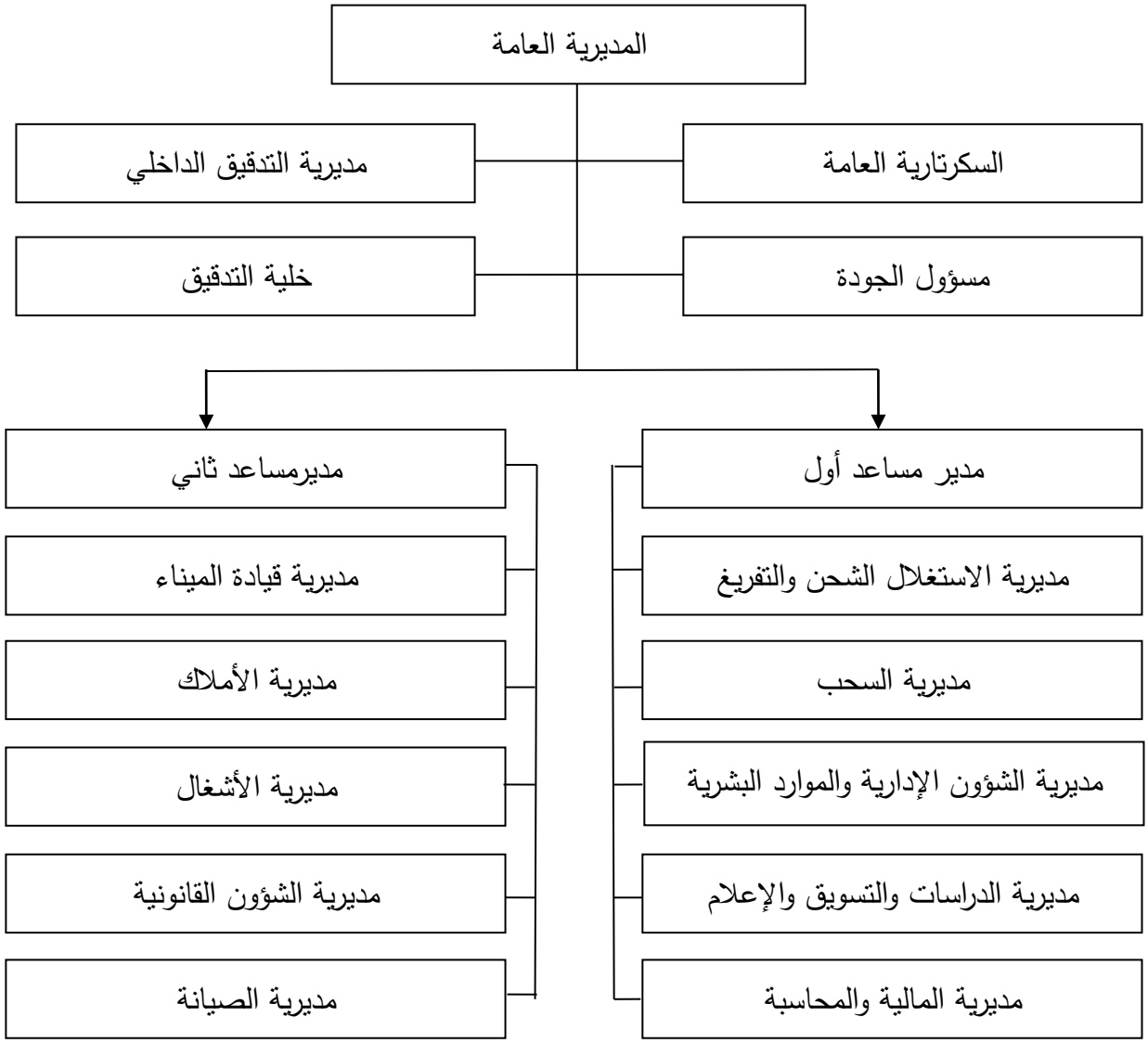
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية

وجود هيكل تنظيمي جيد داخل المؤسسة يؤدي إلى تحقيق الأهداف الموجودة ضمن الخطط المرسومة، حيث أنه يقوم على تقييم الأعمال وتحديد المسؤوليات ويتحقق هذا داخل المؤسسة المينائية لسكيكدة " EPS " من خلال مجموعة من المديريات تعملعلى تسيير نشاطها .

أولا: تقديم الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية لسكيكدة

يمثل الشكل التالي الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية لسكيكدة.

الشكل رقم (1.3):يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية لسكيكدة



المصدر: المديرية العامة للمؤسسة المينائية.

ثانيا: شرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية لسكيكدة

تتضمن المؤسسة المينائية لسكيكدة على هيكل تنظيمي تعمل من خلاله على توزيع المهام والمسؤوليات للمديريات التي تتولى عمليات التنسيق والإشراف فيما بينهم :

1. المديرية العامة:

تعتبر المديرية العامة العمود الفقري للميناء، من حيث أغلبية الصلاحيات ومن بين مهامها:

- الإشراف المباشر والتنسيق بين مختلف المديريات.
- الإشراف على مجلس الإدارة الذي يتكون من مساهمين إلى جانب بعض المهام الأخرى.

2. مديرية التدقيق الداخلي:

هي المسؤولة على مراقبة تنفيذ أهداف وأنشطة المؤسسة، الفحص الدقيق والدوري لقوائمها المالية، ومعالجة أوجه القصور عند الحاجة بالإضافة إلى تصحيح الأعمال والتوصية بتدابير علاج والقيام بتحسين والرفع من أداء الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة من خلال ضمان سلامة جودة المعلومات التشغيلية والمالية، والمحافظة على أملاك المؤسسة. التطبيق الصحيح للإجراءات، التعليمات والتنظيمات والقوانين.

3. مديرية قيادة الميناء:

وتنقسم إلى دائرتين وهما:

- دائرة مساعدة السفن: من مهامها مايلي:

✓ القيام بإرشاد و بسحب البواخر وربطها.

✓ وضع الزوارق تحت إشراف مسئولي البواخر.

- دائرة الأمن والشرطة:من مهامها:

✓ مراقبة حركة البضائع الداخلة والخارجة من و إلى الميناء.

✓ تسيير المنارة للإرسال.

4. مديرية الأملاك: من أبرز مهامها:

- حماية أملاك المؤسسة المينائية وضمان التسيير الإداري القانوني لها.
- التسيير الجيد لمحطات العبارات والمرافق المتخصصة كتدعيم شبكة المياه.
- الحرص على الحفاظ على أملاك الميناء وتنظيفها.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

5. مديرية الأشغال:

تقوم هذه المديريات بإنجاز ومتابعة الأعمال التي توجه من طرف المؤسسة كإنجاز الهياكل القاعدية وأماكن التخزين داخل المؤسسة، وتتكون مديرية الأشغال من ثلاثة مصالح هي:

6.مديرية الشؤون القانونية:

مهمتها تقديم الرأي الاستشاري حول كل ما يتعلق بسير عمل المؤسسة المينائية وإعداد ومتابعة العقود الخاصة بالخدمات المقدمة وضمان التطبيق القانوني لها.

7.مديرية الصيانة:مهمتها:

- تسخير الوسائل البشرية والمادية لحساب البواخر والزبائن.
- صيانة العتاد والآلات والمعدات المينائية.

8.مديرية الاستغلال والشحن والتفريغ: مهمتها:

- متابعة حركة البضائع منذ وصولها إلى الميناء حتى تسليمها إلى الزبائن.
- الإشراف على عملية الشحن و التفريغ من وإلى الزبائن.
- تأجير المخازن والمساحات للزبائن الدائمين.

09. مديرية السحب: من مهام هذه المديرية مايلي:

- تقديم كل الخدمات المتمثلة في الجر، السحب والدفع للبواخر في عملية الإرساء والإبحار.
- ضمان سهولة الحركة داخل الميناء للبواخر في حالة حدوث عطب باخرة ما أو المساعدة الطارئة.

10. مديرية الشؤون الإدارية والموارد البشرية: من مهامها:

- الإشراف على تسيير المستخدمين والشؤون العامة والخاصة بالمؤسسة.
- التكفل بتحليل وتقديم الاقتراحات لبرامج خاصة بالتوظيفوالتكوين، وتنقسم إلى مصلحتين: مصلحة الأجور وعقود، ومصلحة التكوين التي تعمل على توظيف، تطوير الموارد البشرية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

11. مديرية الدراسات والتسويق والإعلام:تتمثل صلاحيات هذه المديرية في:

- تطوير وسائل الإعلام للمؤسسة ومتابعة تطبيق البرامج.
- إعداد الإحصائيات الخاصة بالمؤسسة وتوزيعها على باقي المديريات الموجودة داخل الميناء والتنسيق بين التسويق والاتصال.

12. مديرية المحاسبة والمالية:

تلعب هذه المديرية دورا هاما في سير باقي المديريات الأخرى، وتعتبر كأساس لاتخاذ القرارات وتنفيذها وتتكفل بما يلي:

- متابعة التسيير المالي والمحاسبي الجيد للمؤسسة.
- المشاركة في وضع القواعد العامة للمؤسسة وذلك من خلال قيامها بالدراسات التي تهدف إلى تحسينها وتطويرها.
- تحقيق التوازن المالي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: التحليل باستخدام قائمة المركز المالي وجدول حساب النتائج

تعتبر القوائم المالية وسيلة للأطراف المتعاملة مع المؤسسة الاقتصادية للاطلاع على المعلومات المالية وغير المالية اللازمة التي تفيدهم في اتخاذ قرارات سليمة، وسنقوم من خلال هذا المبحث بتحليل قائمة المركز المالي وجدول حساب النتائج للمؤسسة المينائية.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية للمؤسسة المينائية

الفرع الأول: عرض أصول وخصوم المؤسسة المينائية للسنوات 2014–2016.

1– عرض أصول المؤسسة المينائية للسنوات 2014–2016

الجدول التالي يمثل أصول المؤسسة المينائية للسنوات 2014–2015–2016

الجدول رقم (03–01): عرض أصول المؤسسة المينائية للفترة 2014–2016.

الوحدة: دينار جزائري

الأصل	2014	2015	2016
أصول غير جارية			
فارق بين الاقتناء– المنتوج الايجابي أو السلبي	0.00	0.00	0.00
تثبيتات معنوية	1507112.12	964650.79	6457327.47
تثبيتات عينية	8170604104.10	8111609501.14	9100096574.77
أراضي	2172531753.11	2172531753.11	2179221413.11
مباني	1429638414.00	1545440306.82	2195940256.23
تثبيتات عينية أخرى	4568433936.99	4393637441.21	4414719270.03
تثبيتات ممنوح امتيازها	0.00	0.00	(310215635.40)
تثبيتات يجري انجازها	489612449.35	88186086.14	1800493030.68
تثبيتات مالية	4360054656.40	5065504268.80	8667580294.02
سندات موضوعة موضع معادلة	32000000.00	32000000.00	32000000.00
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	1753927603.75	2015617951.54	2709007525.51
سندات أخرى مثبتة	2100000000.00	2400000000.00	5400000000.00
قروض أصول مالية أخرى غير جارية	19300943.50	34274550.50	19013550.50

ضرائب مؤجلة على الأصل	455456109.15	583611766.76	507559218.01
مجموع الأصول غير الجارية	13021778321.97	14059938507.14	19574627226.94
أصول جارية			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	614534078.93	628376521.61	580205451.91
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	1388936316.8	1588657410.03	1906179086.67
الزبائن	481836561.35	565164567.49	412980477.73
المدينون الآخرون	135487303.7	294964214.71	329526199.56
الضرائب وما شابهها	771612451.75	728528627.83	1163672409.38
الأصول الأخرى الجارية	0.00	0.00	0.00
الموجودات وما شابهها	5447367546.03	5294574001.19	3904265104.40
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	373495693.00	4700041057.00	860560090.00
الخزينة	1712871853.03	1224532944.19	3043705014.40
مجموع الأصول الجارية	7450837941.76	8141607932.83	6390649642.98
المجموع العام للأصول	20472616263.73	22201546439.97	25965276869.92

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (1)،(5)،(9).

2- عرض خصوم المؤسسة المينائية للسنوات 2014-2016

الجدول التالي يمثل خصوم المؤسسة المينائية للسنوات 2014-2015-2016

الجدول رقم(03-02): عرض خصوم المؤسسة المينائية للسنوات 2014-2016.

الوحدة: دينار جزائري

الخصوم	2014	2015	2016
رأس المال			
رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)	9000000000.00	9000000000.00	9000000000.00
رأس مال غير المطلوب	0.00	0.00	0.00
علاوات واحتياطات-احتياطات مدمجة (1)	5090053172.96	6424735134.52	7671287335.39
فوارق إعادة التقييم	0.00	0.00	0.00
فارق المعادلة (1)	0.00	0.00	0.00
(نتيجة صافية) نتيجة صافية حصة المجموع (1)	2350475707.07	2609192200.87	2793290612.52

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد	(0.00)	(0.00)	(0.00)
الوحدات	0.00	0.00	0.00
حصة الشركة المدمجة (1)	0.00	0.00	0.00
حصة ذوي الأقلية (1)	0.00	0.00	0.00
المجموع (1)	16440528880.03	18033927335.39	19464577947.91
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية	0.00	0.00	0.00
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	0.00	0.00	0.00
ديون أخرى غير جارية	0.00	0.00	804750000.00
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	2014315554.76	2444705660.32	3186144969.22
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	2014315554.76	244705660.32	3990894969.22
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة	697262514.44	212922792.75	926369281.52
ضرائب	818667309.19	993268885.73	943161306.8
ديون أخرى	501842005.31	516721765.78	640273364.47
خزينة الخصوم	0.00	0.00	0.00
مجموع الخصوم الجارية (3)	2017771828.94	1722913444.26	2509803952.79
مجموع عام للخصوم	**20472616263.73**	**2220154649.97**	**25965276869.92**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم(2)،(6)،(10) .

الفرع الثاني: عرض جدول حسابات النتائج المؤسسة المينائية للسنوات 2014–2016.

الجدول رقم (03–03): يبين جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة المينائية للسنوات 2014–2016

الوحدة: دينار جزائري

	2014	2015	2016
رقم الأعمال	7528213682.21	8292651110.92	8430761294.05
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع	(0.00)	(0.00)	(0.00)
الإنتاج المثبت	(0.00)	(0.00)	(0.00)
إعانات الاستغلال	(0.00)	(0.00)	(0.00)
10– إنتاجالسنة المالية	**7528213682.21**	8292651110.92	8430761294.05
المشتريات المستهلكة	(400553535.42)	(327706177.23)	(294134810.53)
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	(474975704.83)	(423275517.28)	(380432961.42)
11– استهلاك السنة المالية	**(875529240.25)**	**(750981694.51)**	**(674567771.95)**
12– القيمة المضافة للاستغلال (1–2)	**6652684441.96**	(7541669416.41)	**(**7756193522.1)
أعباء المستخدمين	(2683362722.59)	(30773412930.05)	(3208867003.39)
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	(179377697.09)	(188600304.91)	(219205129.46)
13– الفائض الخام للاستغلال	3789944022.28	4279656181.45	328121389.25
المنتجات العملياتية الأخرى	212779448.61	218834063.15	310271059.52
الأعباء العملياتية الأخرى	(12255862.44)	(7440730.79)	(16628639.77)
مخصصاتالإستهلاكاتوالمؤونات	(1048977183.43)	(1367916633.00)	(1154533675.11)
استرجاعات خسائر القيمة والمؤونات	4925508.16	8012749.41	3210794.41
14– النتيجة العملياتية	**2946415933.18**	**320349630.22**	**3470440928.3**
المنتوجات المالية	128745634.72	189377516.15	259424559.29
الأعباء المالية	(0.02)	(17341392.11)	(386757.32)
15– النتيجة المالية	128745634.70	172036124.04	259037801.97
16– النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	3075161567.88	3375385754.26	3729478730.27
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	710844960.00	894349211.00	8601355690
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية	13840900.81	(128155657.61)	76052548.75
مشاركة الأجراء في الأرباح	0.00	0.00	0.00
مجموع منتجات الأنشطة العادية	78746642730.7	8781079439.63	9003667707.27
مجموع أعباء الأنشطة العادية	(5524188566.63)	(6171887238.76)	(6210377094.75)
17– النتيجة الصافية للأنشطة العادية	2350475707.07	2609192200.87	2793290612.52

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)	0.00	0.00	0.00
عناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)	0.00	0.00	0.00
18– النتيجةغير العادية	0.00	0.00	0.00
10. النتيجة الصافية للسنة المالية	**2350475707.07**	**2609192200.87**	**2793290612.52**
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية	0.00	0.00	0.00
11. النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)	0.00	0.00	0.00
ومنها حصةذوي الأقلية (1)	0.00	0.00	0.00
حصة المجموع (1)	0.00	0.00	0.00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم(3)،(7)،(11).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الثالث: عرض قائمة التدفقات النقدية المؤسسة المينائية 2014-2016.

الجدول التالي يمثل قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة المينائية للسنوات 2014-2015-2016.

الجدول رقم (03-04): يبين قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة للسنوات 2014-2016.

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2014	2015	2016
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطةالعملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	8281080657.85	9285685287.08	9938127118.08
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين والهيئات الاجتماعية	(4051359742.18)	(4028305332.14)	(4508210128.83)
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة	0.00	0.00	(6675281.12)
الضرائب عن النتائج المدفوعة	(1403159498.99)	(1396072966.19)	(2158211269.79)
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية.	**2826561415.8**	**3861306988.7**	**3265030438.3**
تحصيلات أخرى	62422103.33	20955356.5	62852992.59
مدفوعات أخرى	(20118179.23)	(1211410.00)	(1896560.00)
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)	**2868885340.78**	**3881050935.25**	**3325986871.2**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	(2166788851.44)	(2527486389.24)	(1672546007.78)
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو المعنوية.	156329465.97	5600000.00	90246000.00
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية	(3521530086.00)	(5140774296.00)	(5710560090.00)
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية	3045700280.00	3693284393.00	6553478349.00
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	97845566.83	85205604.34	70950549.01
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة	82815500.00	177923168.57	119430573.07
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)	(2305628124.64)	(3706247519.33)	(549000626.7)
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل	0.00	0.00	0.00
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم	0.00	0.00	0.00
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	(401660500.00)	(701620000.00)	(1002376000.00)
التحصيلات المتأتية من القروض	0.00	0.00	0.00
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	0.00	0.00	0.00
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)	(401660500.00)	(701620000.00)	(1002376000.00)
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات	4605550.00	46125271.58	1710486.80

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تغير أموال الخزينة في لفترة (أ + ب + جـ).	166202266.14	(480691312.50)	1776320731.3
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية	1509771264.83	1675973530.97	1195282218.47
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية	1675973530.97	1195282218.47	2971602949.77
تغير أموال الحزينة خلال الفترة	**166202266.14**	480691312.50)	1776320731.3
المقاربة مع النتيجة المحاسبية.	2350475707.07	2609192200.87	2793290612.52

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (4)، (8)، (12).

الفرع الرابع: عرض جدول تغير الأموال الخاصة للمؤسسة المينائية لسنة 2014، 2015

الجدول رقم (03-5): يبين جول تغير الأموال الخاصة لسنة 2014، 2015

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر 2013		3500000000.00	–	–	–	11301988213.46
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات احتياطات صافي النتيجة لسنة 2014 الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأسمال صافي نتيجة السنة المالية		5500000000.00				0.00 0.00 0.00 (5500000000.00) 2350745707.07 0.00 (400000000.00) (1845000.00) (310090040.50)
الرصيد في 31 ديسمبر 2014		9000000000.00				7440528880.03
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات. احتياطات نتيجة الصافية لسنة 2015 الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حساب النتائج.						0.00 0.00 0.00 0.00 2609192200.87 0.00

الحصص المدفوعة زيادة رأسمال صافي نتيجة السنة المالية						(70000000.00) (1800000.00) 0.00 (313993745.51)
الرصيد في 31 ديسمبر 2015		9000000000.0	–	–	–	9033927335.39

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (13).

المطلب الثاني: تحليل قائمة المركز المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

قبل القيام بتقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي، كان لابد من إعداد الميزانيات المالية المختصرة لسنوات 2014، 2015، 2016، انطلاقا من الميزانيات المالية التي تحسب على أساسها مختلف المؤشرات، والنسب المالية بالإضافة إلى تمثيلها البياني وهي كمايلي:

1- الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014

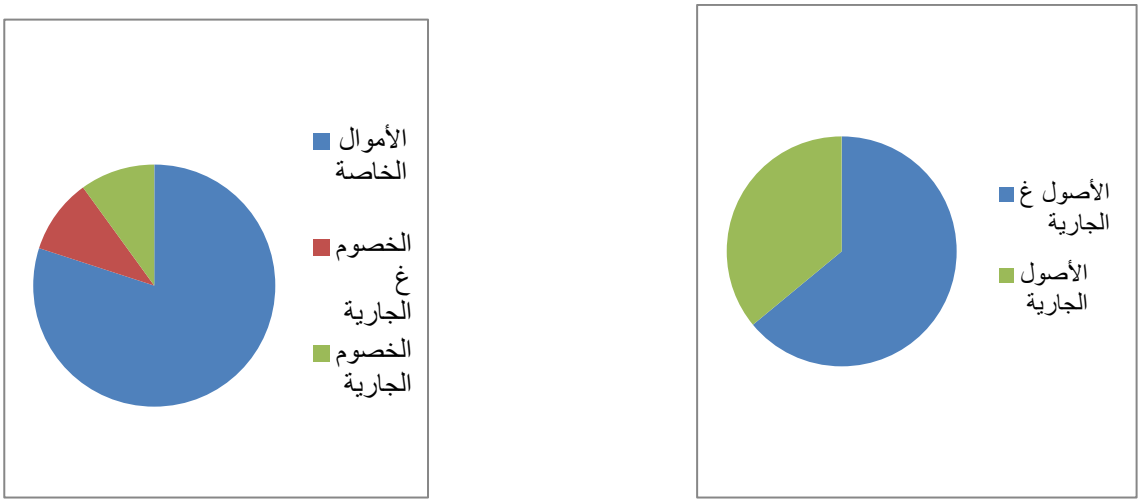
جدول رقم(03-06): يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة2014

الأصول	المبالغ	٪	الخصوم	المبالغ	٪
الأصولغير الجارية	13021778321,97	**٪64**	**الأموال الدائمة**	18454844434,79	**٪90**
			الأموال الخاصة	16440528880,03	٪80
			خصوم غير جارية	2014315554,76	٪10
الأصول الجارية	7450837941,76	**٪36**	**الخصوم الجارية**	2017771828,94	**٪10**
مجموع الأصول	20472616263,73	**100 ٪**	**مجموع الخصوم**	20472616263,73	**٪100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق (1)، (2).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل رقم (03-2): يوضح التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2014



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014.

التعليق على نتائج الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014:

من خلال الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة المينائية خلال سنة 2014 والتمثيل البياني لها، نلاحظ أصولها غير الجارية تفوق أصولها الجارية، أما فيما يخص خصومها فإن أموالها الخاصة تقدر ب 80٪، و الخصوم الجارية تقدر بـ10 ٪ من مجموع خصومها،أي أن المؤسسة تعتمد أكثر على الأموال الخاصة في تمويل أصولها.

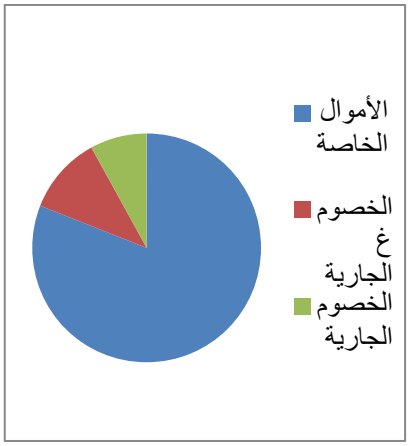
الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015

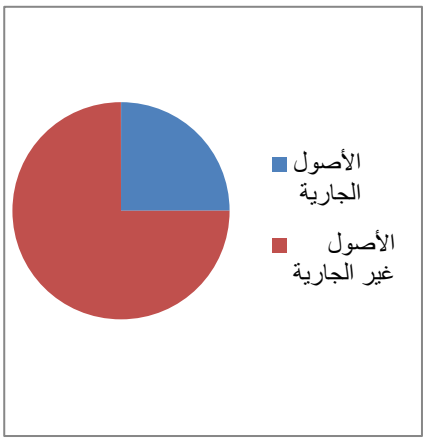
جدول رقم(03-07): يوضح الميزانية المختصرة لسنة 2015

الأصول	المبالغ	٪	الخصوم	المبالغ	٪
الأصول غيرالجارية	14059938507,14	**٪63**	**الأموال الدائمة**	20478632995,71	**٪92**
			الأموال الخاصة	18033927335,39	٪81
			خصوم غير جارية	2244705660,32	٪11
الأصول الجارية	8141607932,83	**٪37**	**الخصوم الجارية**	1722913444,26	**٪08**
مجموع الأصول	22201546439,97	**٪100**	**مجموع الخصوم**	22201546439,97	**٪100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (5)، (6).

الشكل (03-03): يوضح التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2015





المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015.

التعليق على نتائج الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015:

من خلال الميزانية المالية المختصرة والتمثيل البياني أعلاه لمؤسسةE.P.S، نلاحظ خلال سنة 2015 أن أصولها غير الجارية تفوق أصولها الجارية والتي تمثل ب 63٪ من مجموع الأصول وهي تقريبا نفس النسبة في السنة الماضية غير أن مجموع أصولها ارتفع مقارنة بالسنة الماضية، وهذا بسبب ارتفاع أصولها غير الجارية، أما فيما يخص خصومها فإن أموالها الخاصة تمثل 81٪ من مجموع خصومها، وهذا الارتفاع يعود لتخصيص جزء من النتيجة المحقق في سنة 2014 في شكل إحتياطات، أما الخصوم الجارية فهي تمثل 08٪ من مجموع خصومها،وهذا ما يؤكد إعتماد المؤسسة على الأموال الخاصة في تمويل أصولها.

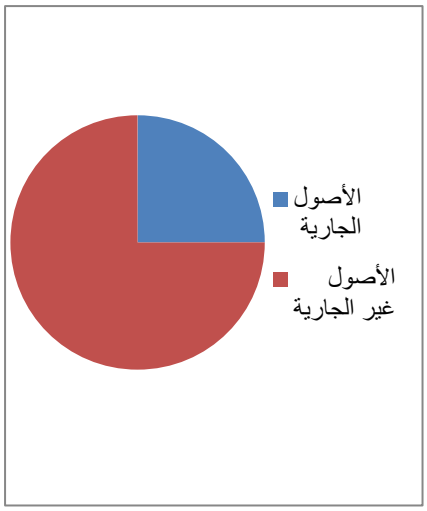
الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016.

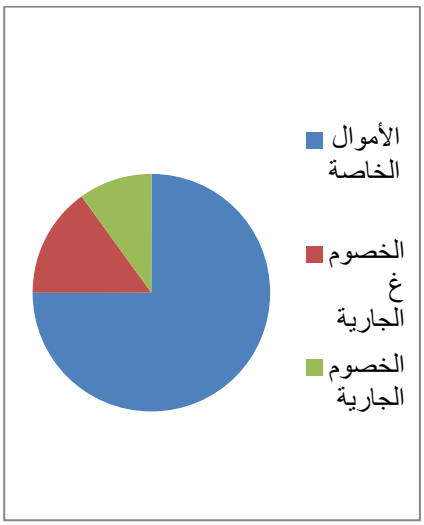
جدول رقم(03-08): يوضح الميزانية المختصرة لسنة 2016

الأصول	المبالغ	٪	الخصوم	المبالغ	٪
الأصول غير الجارية	19574627226,94	**٪75**	**الأموال الدائمة**	23455472917,13	**٪90**
			الأموال الخاصة	19464577947,91	٪75
			الخصوم غ الجارية	3990894969,22	٪15
الأصول الجارية	6390649642,98	**٪25**	**الخصوم الجارية**	2509803952,79	**٪10**
مجموع الأصول	25965276869,92	**٪100**	**مجموع الخصوم**	25965276869,92	**٪100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق (9)، (10).

الشكل رقم (03-04): يوضح التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2016





المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016.

من خلال الميزانية المالية المختصرة والتمثيل البياني، لمؤسسةE.P.S نلاحظ خلال سنة 2016 أن أصولها غير الجارية تفوق أصولها الجارية والتي تتمثل ب75٪ من مجموع الأصول، وقد ارتفعت مقارنة بالسنة الماضية، وهذا راجع لاقتناء المؤسسة مجموعة من التثبيتات في هذه الدورة ، أما فيما يخص خصومها فنجد زيادة الخصوم غير الجارية بسبب زيادة قيمة المؤونات بنسبة 15٪ من مجموع خصومها، وكذلك بالنسبة للخصوم الجارية نجد ارتفاع بنسبة 10٪ مقارنة بالسنة السابقة، رغم هذا مازلت المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة بشكل كبير في تمويل أصولها.

تتمثل مؤشرات التوازن المالي في: رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل، الخزينة.

1-رأس المال العامل(FR):

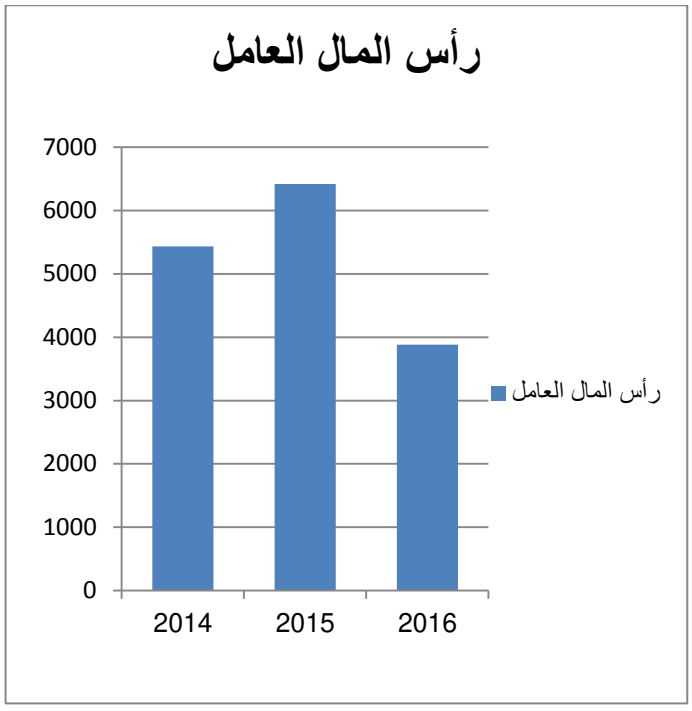
يتم احتساب رأس المال العامل انطلاقا من الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة E.P.Sللسنوات 2014، 2015، 2016 كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم(03-09): يوضح رأس المال العامل

البيان	2014	2015	2016
الأموال الدائمة...1	18454844434,79	20478632995,71	23455472917,13
الأصول الثابتة...2	13021778321,97	14059938507,14	19574627226,94
رأس المال العامل=1-2	**5433066112,82**	**6418694488,57**	**3880845690,19**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة لسنة 2014، 2015، 2016.

الشكل رقم (3-5): يوضح التمثيل البياني لرأس المال العامل **الوحدة: مليون دج**



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الجدول.

من خلال نتائج الجدول والتمثيل البياني نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال جميع سنوات الدراسة دليل على أن المؤسسة المينائية في وضعية مالية جيدة وتوازنها المالي محقق، أي أنها قادرة على تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة، وتسديد ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها الجارية،حيث أن قيمته كانت متفاوتة من سنة إلى أخرى فقد عرف ارتفاع سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 ، ثم انخفض سنة 2016 حيث :

- سنة 2015 ارتفع رأس المال العامل بقيمة 985628376 وهذا ما يعادل نسبة 15.3%مقارنة بسنة 2014 وذلك بسبب الارتفاع في الأموال الدائمة للمؤسسة المينائية مقابل انخفاض في الخصوم المتداولة أي ديونها قصيرة الأجل وارتفاع أصولها الجارية .
- سنة 2016 انخفض رأس المال العامل بقيمة 2537848798 وهذا ما يعادل (39,53%) مقارنة بسنة 2015 الذي يعتبر أدنى قيمة له مقارنة بكل سنوات للدراسة وذلك بسبب ارتفاع في ديون المؤسسة قصيرة الأجل وانخفاض في أصولها الجارية، وكذلك إلى ارتفاع الأصول الثابتة من خلال اقتناء مباني، وتثبيتات عينية أخرى، تثبيتات مالية...

و عليه المؤسسة خلال السنوات الثلاثة تحترم قاعدة التوازن المالي الأدنى.

2–الاحتياج في رأس المال العامل(BFR):

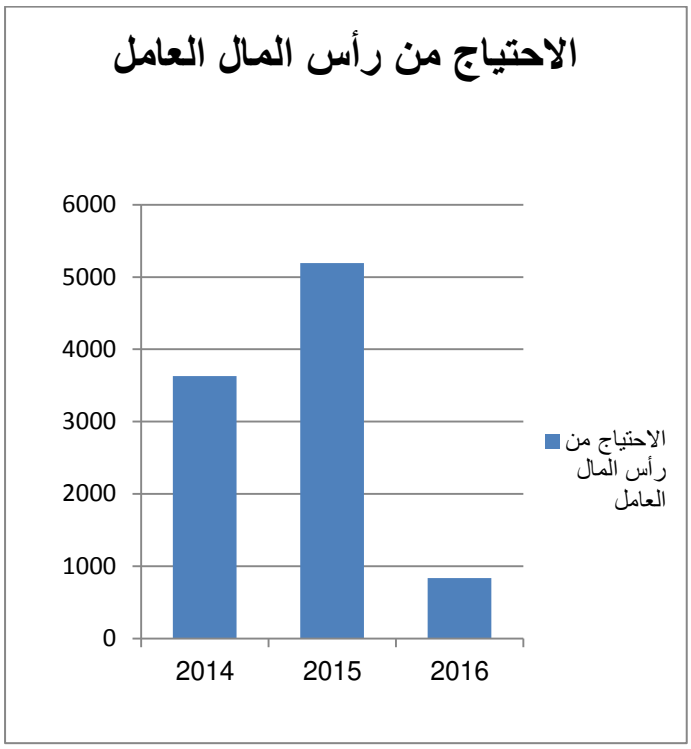
يتم احتساب الاحتياج في رأس المال العامل انطلاقا من الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسةE.P.S لسنوات 2014، 2015، 2016 كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم(03–10): يوضح الاحتياج في رأس المال العامل

البيان	2014	2015	2016
الأصول الجارية – الخزينة (+) ...1	5737966088,73	6917074988,64	3346944628,58
الخصوم الجارية – الخزينة (–) ...2	2017771828,94	1722913444,26	2509803952,79
الاحتياج في رأس المال العامل=1–2	**3630194259,79**	**5194161544,38**	**837140675,79**

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة لسنوات 2014،2015،2016

الشكل رقم (03– 06):يوضحالتمثيل البياني للاحتياج في رأس المال العامل**الوحدة: مليون دج**



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الجدول.

نلاحظ أن احتياجات المؤسسة من رأس المال العامل موجبة خلال فترة الدراسة بقيم مختلفة من سنة لأخرى، هذا ما يدل على أنه توجد احتياجات الدورة غير مغطاة بموارد الدورة، وهذا يعني أنَ خصومها الجارية بإستثناء الخزينة غير قادرة على تغطية أصولها الجارية حيث نجد :

في سنة 2014 المؤسسة في حالة احتياج من خلال مؤشر احتياج رأس المال العامل بقيمة 3630194259,79 دج، وهذا يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة مواردها العادية، فهي بحاجة إلى وسائل أو موارد مالية أخرى.

– سنة 2015 بلغت قيمة الاحتياج5194161544,38دج وهي أقصى قيمة لها مقارنة بكل سنوات الدراسة هذا راجع إلى ارتفاع في الأصول الجارية بالإضافة إلى عجزا في الموارد المرتبطة بدورة الاستغلال أي انخفاض في الخصوم الجارية المتمثلة في ديون المؤسسة قصيرة الأجل .

- في سنة 2016 بلغت قيمة احتياج 837140675,79دجوهي أدنى قيمة لهمقارنة بكل سنوات الدراسة هذا راجع الى تحسن في الموارد المرتبطة بدورة الاستغلال وهذا ما أكدته ارتفاع الخصوم الجارية حيث نجد تغطية جزء كبير من الأصول المتداولة بها .

-

3-الخزينة (TRN):

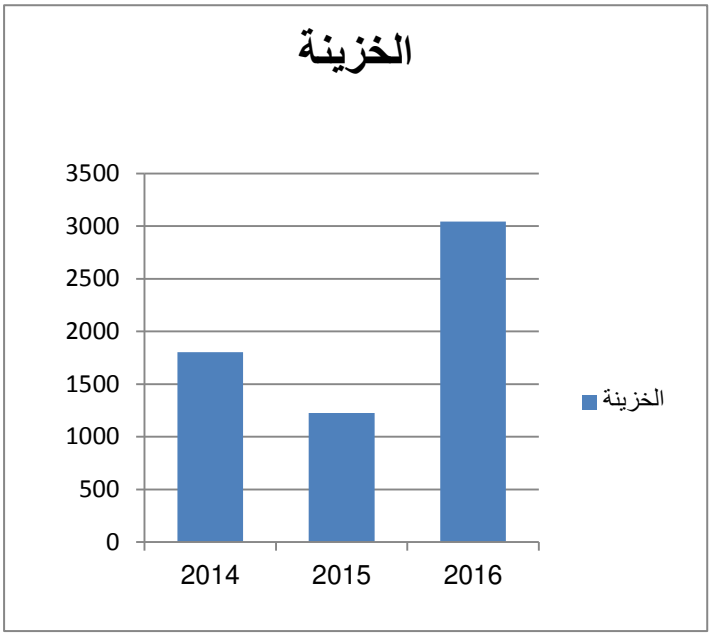
تعتبر الخزينة من أهم مؤشرات التوازن المالي وبالتالي يتم حسابها كما يلي:

الجدول رقم(03-11): يوضح الخزينة

البيان	2014	2015	2016
رأس المال العامل...1	5433066112,82	6418694488,57	3880845690,19
الاحتياج في رأس المال العامل...2	3630194259,79	5194161544,38	837140675,79
الخزينة = 1-2	**1802871853,03**	**1224532944,19**	**3043705014,40**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة لسنوات 2014،2015،2016.

الشكل رقم (03-7): يوضح التمثيل البياني للخزينة**الوحدة:** مليون دج



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الجدول.

- من خلال نتائج الجدول والتمثيل البياني، نلاحظ أن خزينة المؤسسة موجبة خلال السنوات الثلاثة (2014، 2015، 2016)، بمعنى أن رأس المال العامل كان كافي لتغطية الاحتياجات من رأس المال العامل، أي أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل، وهذا دليل على وجود توازن مالي على المدى القصير، بحيث تستطيع المؤسسة أن تواجه الديون قصيرة الأجل وهي بعيدة عن خطر عدمالتسديد، بحيث نلاحظ في سنة 2016 كانت الأحسن حيث ارتفعت مقارنة بالسنتين السابقتين، وهذا

دليل على و تحسن في قيمة السيولة مقارنة مع سنة 2014، 2015 تستطيع من خلال الوفاء بجزء من إلتزاماتها في آجالها المحددة يبعدها عن خطر الإفلاس .

وأخيرا نشير إلى أنَ مؤشرات التوازن المالي لاتكفي للحكم على الوضعية المالية لذا سنحاول إكمال عملية التحليل من خلال دراسة النسب المالية.

المطلب الثالث: التحليل باستخدام مؤشرات النسب المالية لقائمة المركز المالي وجدول حساب النتائج

توجد عدة نسب مالية مستخدمة في تحليل قائمة المركز المالي وجدول حساب النتائج كنسب السيولة، نسبالمديونية، نسب الربحية، نسب النشاط ..

أولا: النسب المالية

1- **نسب السيولة:**الغرض من إيجاد نسب السيولة هو الوقوف على مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الخصوم، وتتمثل في نسبة السيولة العامة، نسبة السيولة الجاهزة، نسبة السيولة السريعة ويمكن عرضها من خلال الجدول التالي :

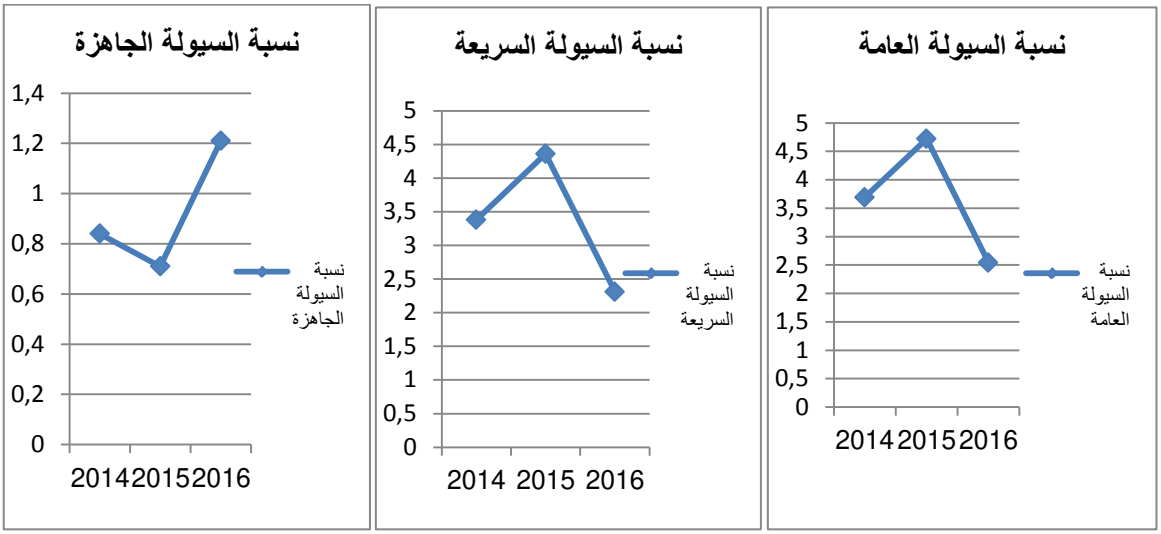
الجدول رقم(03-12): يوضح نسبة السيولة

نسب السيولة	2014	2015	2016
نسبة السيولة العامة= الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة	3,69	4,72	2,54
نسبة السيولة السريعة =(الأصول المتداولة- قيم الاستغلال) /الخصوم الجارية	3,38	4,36	2,31
نسبة السيولة الجاهزة= قيم جاهزة/ الأصول الجارية	0,84	0,71	1,21

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة المينائية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل رقم (3-8): يوضح التمثيل البياني لنسب السيولة



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الجدول.

- من خلال نتائج الجدول والتمثيل البياني أعلاه، نلاحظ أن نسبة السيولة العامة ، لسنوات 2014، 2015، كانت أكبر من الواحد، وهذا يدل على أن المؤسسة تتمتع بسيولة جيدة خلال السنوات الثلاثة أي أنها قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عن طريق أصولها الجارية، إلا أن في سنة 2016 انخفضت هذه النسبة مقارنة بالسنة الماضية، وهذا الانخفاض راجع إلى انخفاض الأصول الجارية مقابل ارتفاع الخصوم الجارية ، ورغم هذا مازالت المؤسسة تتمتع بسيولة جيدة.

- من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن نسب السيولة السريعة كانت أكبر من الواحد في السنوات الثلاثة 2014، 2015، 2016، لكن في سنة 2015 ارتفعت هذه النسبة مقارنة بالسنة الماضية وهذا بسبب انخفاض الخصوم الجارية، أي أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل عن طريق القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة دون المساس بمخزونها السلعي.

- من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة سجلت خلال السنوات 2014، 2015 نسبة أقل من الواحد مما يدل على عدم احتفاظ المؤسسة بسيولة كافية على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، أما في سنة 2016 نلاحظ أن هذه النسبة ارتفعت أصبحت اكبر من الواحد، يعني هذا أن المؤسسة أصبحت قادرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل بما لديها من سيولة .

وعموما تتمتع المؤسسة المينائية بسيولة جيدة وتوازن مالي جيد على المدى القصير .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

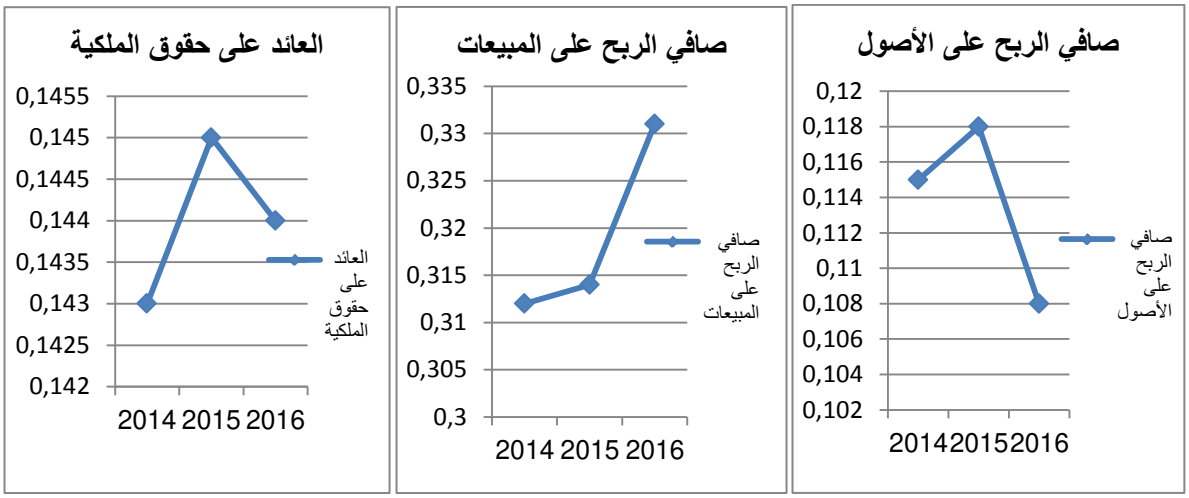
2–نسب الربحية: تتمثل نسب الربحية في نسبة صافي الربح على المبيعات، نسبة صافي الربح على الأصول، العائد على حقوق الملكية.

الجدول رقم(03–13): يوضح نسب الربحية

نسب الربحية	2014	2015	2016
صافي الربح على الأصول= صافي الربح/ مجموع الأصول	0,115	0,118	0,108
صافي الربح على المبيعات= صافي الربح/ المبيعات	0,312	0,314	0,331
العائد على حقوق الملكية= صافي الربح/ الأموال الخاصة	0,143	0,145	0,144

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة المينائية.

الشكل رقم (03–9): يوضح التمثيل البياني لنسب الربحية



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الجدول.

من خلال نتائج الجدول والتمثيل البياني نلاحظ أن نسبة صافي الربح على مجموع الأصول هي في تحسن من سنة إلى أخرى لسنوات 2014، 2015، وهذا يدل على نجاح المؤسسة في استخدام أصولها بكفاءة لتوليد الأرباح، لكن في سنة 2016انخفضت هذه النسبة مقارنة مع السنتين الماضيتين، وهذا بسبب ارتفاع الأصول غير الجارية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

كما هو موضح في الجدول والتمثيل البياني أعلاه ، نلاحظ أن نسبة صافي الربح على المبيعات هي في تحسن من سنة إلى أخرى لسنوات 2014، 2015، 2016، وهذا راجع إلى ارتفاع رقم الأعمال، مما يدل على التسيير الجيد للمؤسسة لنشاطها الرئيسي مما ساهم في تحقيق الأرباح .

من خلال نتائج الجدول والتمثيل البياني أعلاه، نلاحظ أن العائد على حقوق الملكية في سنة 2014، 2015 في تحسن، وهذا يدل على نجاح المؤسسة في استخدام الأموال الخاصة بكفاءة لتوليد الأرباح، لكن في سنة 2016 انخفضت مقارنة بالسنة الماضية وهذا بسبب ارتفاع الأموال الخاصة من خلال زيادة الإحتياطات.

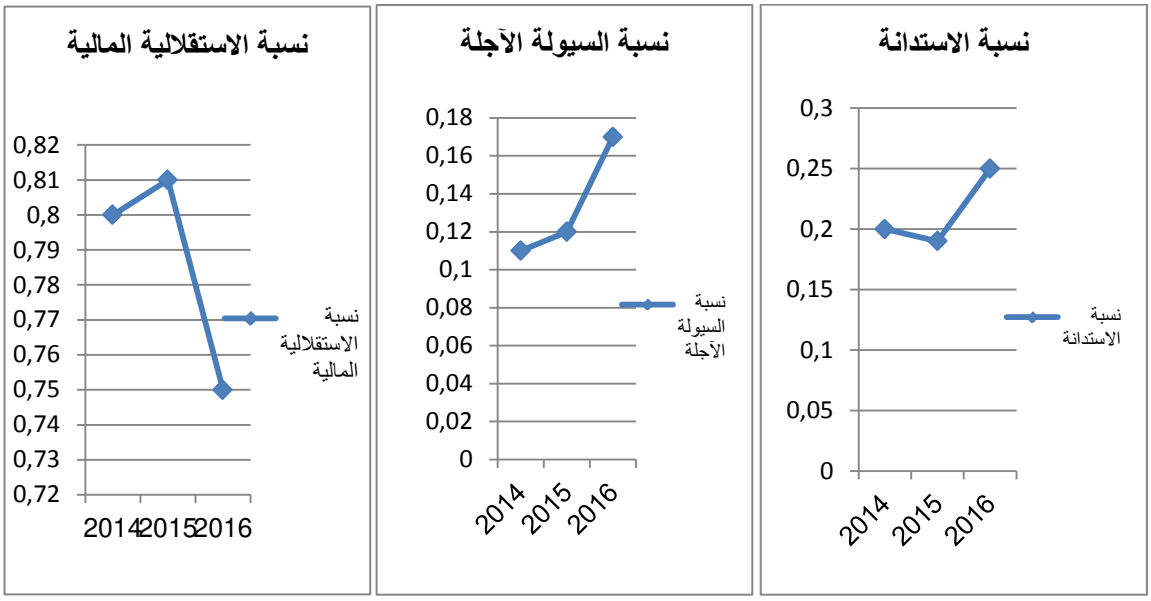
3–نسب المديونية: تتمثل نسب المديونية في نسبة الاستدانة، نسبة السيولة الآجلة، نسبةالاستقلالية المالية.

الجدول رقم(03–14): يوضح نسب المديونية

نسب المديونية	2014	2015	2016
نسبة الاستدانة= مجموع الديون/مجموع الخصوم	0,20	0,19	0,25
نسبة السيولة الآجلة= مجموع الديون/الأموال الدائمة	0,22	0,20	0.18
نسبة الاستقلالية المالية=الأموالالخاصة/مجموع الخصوم	0,80	0,81	0,75

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة المينائية

الشكل رقم (03-10): يوضح التمثيل البياني لنسب المديونية



المصدر: من إعدادالطالبة بناءا على نتائج الجدول.

- من خلال نتائج الجدول والتمثيل البياني أعلاه، نلاحظ أن نسبة الاستدانة الكلية كانت أصغر من الواحد خلال السنوات الثلاثة مما يعتبر هامش أمان بالنسبة للمؤسسة من التعرض إلى التصفية، أي أن هذه المؤسسة لا تعتمد على الديون في تمويل مجموع استخداماتها.

- من خلال نتائج الجدول والتمثيل البياني أعلاه، نلاحظ أن نسبة السيولة الآجلة أصغر من الواحد خلال السنوات الثلاثة هذا يعني أن المؤسسة لا تعتمد على الديون الطويلة والمتوسطة الأجل في تمويل أموالها الدائمة.

- من خلال نتائج الجدول والتمثيل البياني أعلاه، نلاحظ أن الاستقلالية المالية أصغر من الواحد وهي في انخفاض خلال السنوات الثلاثة، يدل على أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية، أي أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل احتياجاتها .

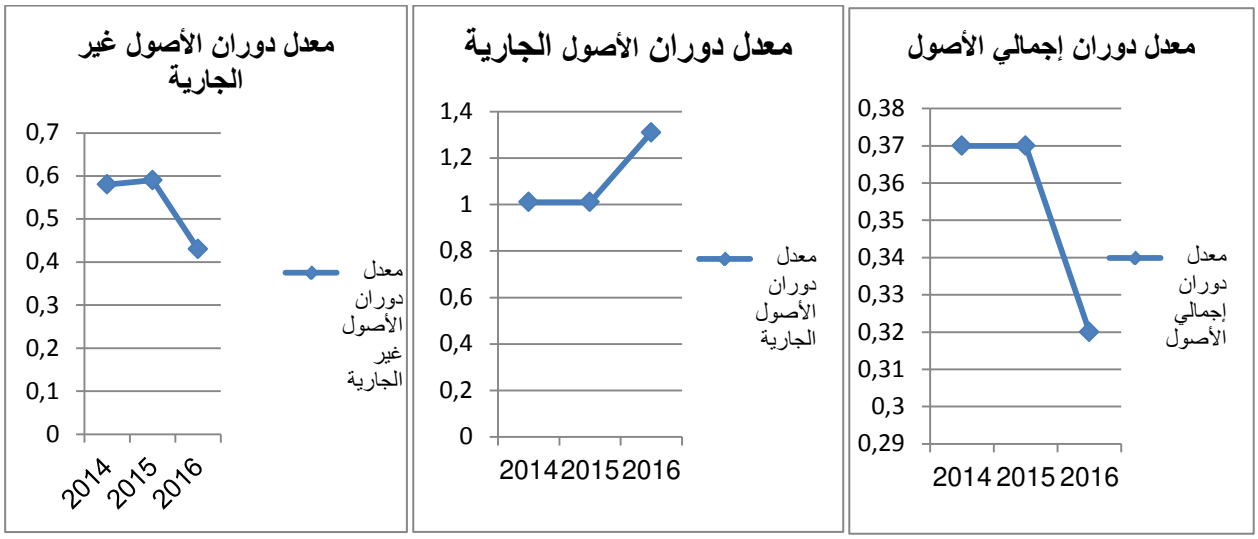
4- نسب النشاط: هي النسب التي توضح مدى قدرة المؤسسة على التحكم في مواردها، وتتمثل نسب النشاط في معدل دوران إجمالي الأصول، معدل دوران الأصول الجارية، معدل دوران الأصول غير الجاريةويمكنعرضهافيالجدولالتالي:

الجدول رقم(03–15): يوضح نسب النشاط

نسب النشاط	2014	2015	2016
معدل دوران إجمالي الأصول= رقم الأعمال/ إجمالي الأصول	0,37	0,37	0,32
معدل دوران الأصول الجارية= رقم الأعمال/ الأصول الجارية	1,01	1,01	1,31
معدل دوران الأصول غير الجارية= رقم الأعمال/ الأصول غير الجارية	0,58	0,59	0,43

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد غلى وثائق المؤسسة المينائية.

الشكل رقم (03–11): يوضح التمثيل البياني لنسب النشاط



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الجدول.

- من خلال نتائج الجدول والتمثيل البياني أعلاه، نلاحظ أن معدل دوران إجمالي الأصول في سنة 2014، 2015، كان يقدر ب 0,37، أي أن كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره 0,37 دج، حيث انخفض هذا المعدل في سنة 2016 إلى 0,32 مقارنة بالسنة الماضية، هذا راجع إلى ارتفاع في الأصول غير الجارية المتمثلة في اقتناء مباني، تثبيتات مالية وعينية أخرى ، وهو ما يعني بأن كفاءة الإدارة في استثمار الموارد المالية المتاحة في انخفاض طفيف.

– من خلال الجدول والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ، أن معدل دوران الأصول الجارية قد ارتفع في السنة الأخيرة، مقارنة بالسنتين الماضيتين 2014، 2015 هذا نتيجة ارتفاع رقم الأعمال، مما يعكس التسيير الجيد لنشاط المؤسسة الرئيسي .

– من خلال الجدول والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ، أن معدل دوران الأصول غير الجارية قد انخفض في السنة الأخيرة مقارنة بالسنتين الماضيتين 2015، 2016 هذا بسبب ارتفاع الأصول غير الجارية المتمثلة في اقتناء مباني و تثبيتات عينية أخرى، تثبيتات مالية ، مما أثر في انخفاض معدل دوران إجمالي الأصول.

ثانيا: المردودية

هي النسب المستخدمة لقياس كفاءة المؤسسة وقدرتها في التحكم في دورة الاستغلال ويمكن عرضها كمايلي:

1– المردودية الاقتصادية

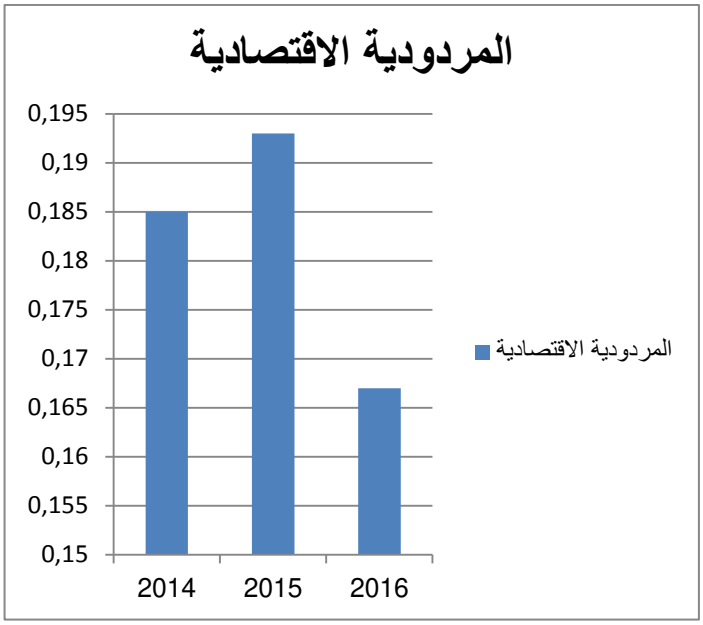
المردودية الاقتصادية = الفائض الإجمالي للاستغلال/ مجموع الأصول

الجدول رقم(03–16): يوضح المردودية الاقتصادية

البيان	2014	2015	2016
الفائض الإجمالي للاستغلال...1	3789944022.28	4279656181.45	4328121389.25
مجموع الأصول..2	20472616263.73	22201546439.97	25965276869.92
المردودية الاقتصادية..2/1	**0.185**	**0.193**	**0.167**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة المينائية.

الشكل رقم (03-12): يوضح التمثيل البياني المردودية الاقتصادية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجدول.

- من خلال نتائج الجدول والتمثيل البياني أعلاه، نلاحظ أن المردودية الاقتصادية بلغت في سنة 2014، 0.185 دج أي أن الدينار الواحد المستثمر في المؤسسة يحقق نتيجة استغلال مقدارها 0.185، أما سنة 2015 فهي حققت مردودية أفضل من السنة الماضية أي بنسبة 0.193 وهذا بسبب ارتفاع الفائض الإجمالي للاستغلال، هذا يدل على كفاءة المؤسسة في تحقيق عائد باستخدام أصولها الاقتصادية، أما في سنة 2016 حققت المؤسسة مردودية قدرها 0.167، حيث نلاحظ انخفاضها مقارنة بالسنة الماضية، وهذا بسبب ارتفاع مجموع الأصول المتمثلة في الأصول غير الجارية.

2- المردودية المالية:

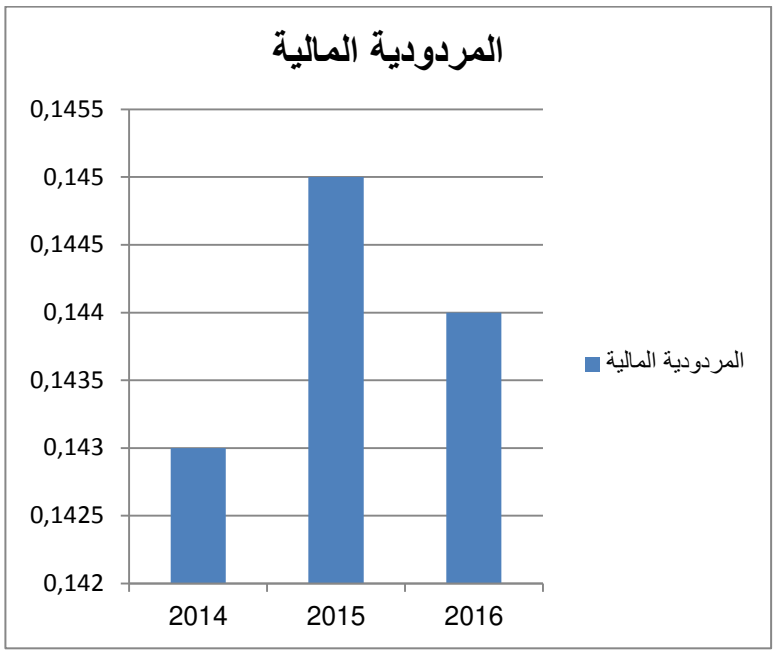
المردودية المالية = نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة

الجدول رقم (03-17): يوضح المردودية المالية

البيان	2014	2015	2016
نتيجة الدورة الصافية..1	2350475707.07	2609192200.87	2793290612.52
الأموال الخاصة..2	16440528880,03	18033927335,39	19464577947,91
المردودية المالية= ½	0.143	0.145	0.144

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة المينائية.

الشكل رقم (03-13): يوضح التمثيل البياني للمردودية المالية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجدول.

- من خلال نتائج الجدول والتمثيل البياني أعلاه، نلاحظ أن في سنة 2014 بلغت المردودية المالية 0.143، وهذا يعني أن الدينار الواحد الذي تستثمره المؤسسة يولد ربح قدره 0.143، وفي سنة 2015 بلغت المردودية المالية 0.145، قد ارتفعت المردودية المالية مقارنة بالسنة الماضية، وهذا راجع إلى الارتفاع في النتيجة الصافية التي يرجع سبب ارتفاعها إلى ارتفاع رقم الأعمال، مما يدل على وجود تسيير أمثل من طرف المؤسسة للموارد المالية، في سنة 2016 انخفضت المردودية وأصبحت 0.144 وهذا راجع إلىالارتفاع في قيمة الأموال الخاصة.

3- المردودية التجارية

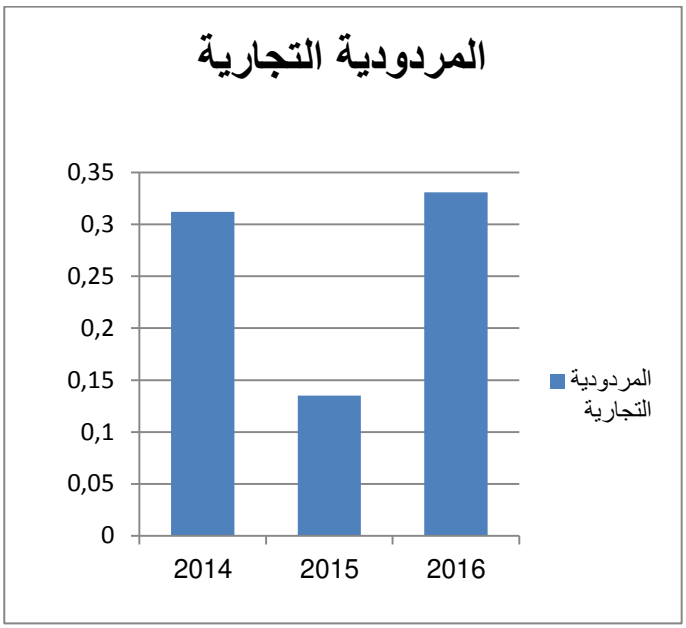
المردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال

الجدول رقم (03-18): يوضح المردودية التجارية

البيان	2014	2015	2016
نتيجة الدورة الصافية..1	2350475707.07	2609192200.87	2793290612.52
رقم الأعمال..2	7528213682.21	8292651110.92	8430761294.05
المردودية التجارية= ½	0,312	0,315	0,331

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة المينائية.

الشكل رقم (03-14): يوضح التمثيل البياني للمردودية التجارية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجدول.

- من خلال نتائج الجدول والتمثيل البياني أعلاه، نلاحظ أن المردودية التجارية موجبة خلال السنوات الثلاثة، غير أن المردودية التجارية ارتفعت 2016 مقارنة بالسنوات السابقة 2014، 2015، وهذا راجع إلى الارتفاع في نتيجة الدورة الصافية، هذا يدل على أن المؤسسة تحقق أرباح من خلال ما تحصله من زبائنها مقابل تقديم خدمات لهم.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث: التحليل باستخدام قائمة التدفقات النقدية وجدول تغير الأموال الخاصة

بعد تطرقنا في المبحث السابق لتحليل قائمة المركز المالي وجدول حسابات النتائج، سنقوم في هذا المبحث بتحليل قائمة التدفقات النقدية وجدول تغير الأموال الخاصة، من خلال التعرض إلى بعض المؤشرات المالية الخاصة بجدول تدفقات الخزينة الخاصة بالمؤسسة المينائية محل الدراسة والمتمثلة في مقاييس جودة الربحية، نسب تقييم السيولة، المرونة المالية ونسب السياسات التمويلية.

المطلب الأول: تحليل مقاييس جودة الربحية ونسب تقييم السيولة باستخدام قائمة التدفقات النقدية

الفرع الأول: تحليل مقاييس جودة الربحية باستخدام قائمة التدفقات النقدية

تتمثل نسب جودة الربحيةفي نسبة النقدية التشغيلية ونسبة التدفق النقدي، العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي.

1-نسبة النقدية التشغيلية:

$$\text{نسبةالنقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي الدخل}}$$

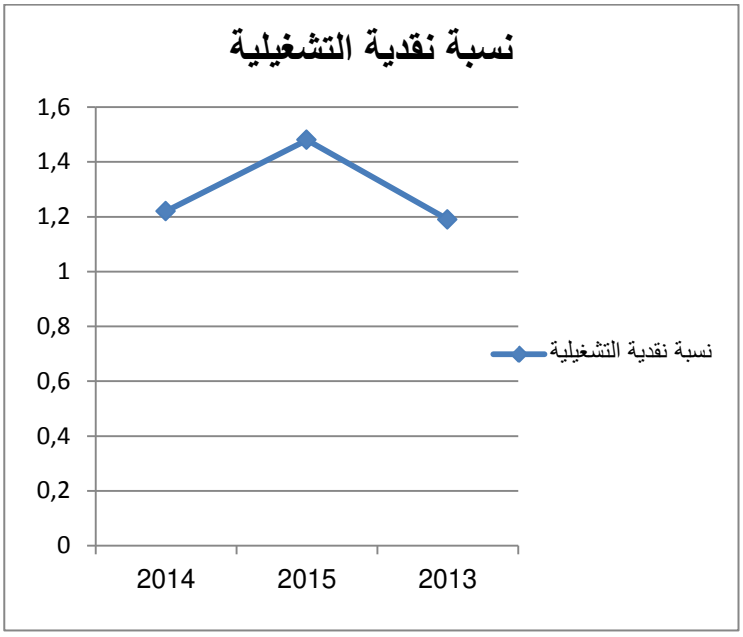
توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفق تشغيليويتم حساب هذه النسبة لسنوات 2014، 2015، 2016، كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم(03-19): يوضح نسبة النقدية التشغيلية

البيان	2014	2015	2016
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ...1	2868885340,78	3881050935,25	3325986871,20
صافي الدخل ...2	2350475707,07	2609192200,87	2793290612,52
نسبة نقديةالتشغيلية= 1 / 2	**1,22**	**1,48**	**1,19**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة المينائية.

الشكل رقم (03-15): يوضح التمثيل البياني لنسبة النقدية التشغيلية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجدول.

- كما هو موضح في الجدول والتمثيل البياني أعلاه، نلاحظ أن نسبة نقدية التشغيلية في سنة 2014 قدرت ب 1.22 من صافي التدفق النقدي التشغيلي، أي أن المؤسسة قادرة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

- في سنة 2015 كانت نسبة النقدية التشغيلية 1.48، وقد ارتفعت مقارنة بالسنة الماضية، نتيجة ارتفاع صافي التدفق النقدي التشغيلي، هذا يدل على تحكم المؤسسة في الدورة التشغيلية لها، هذا ما يؤدي إلى ارتفاع التدفق نقدي.

- في سنة 2016 انخفضت نسبة النقدية التشغيلية، وهذا بسبب انخفاض صافي التدفق النقدي التشغيلي مقارنة بالسنة الماضية.

2-نسبة التدفق النقدي:

$$\text{نسبة التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات}}$$

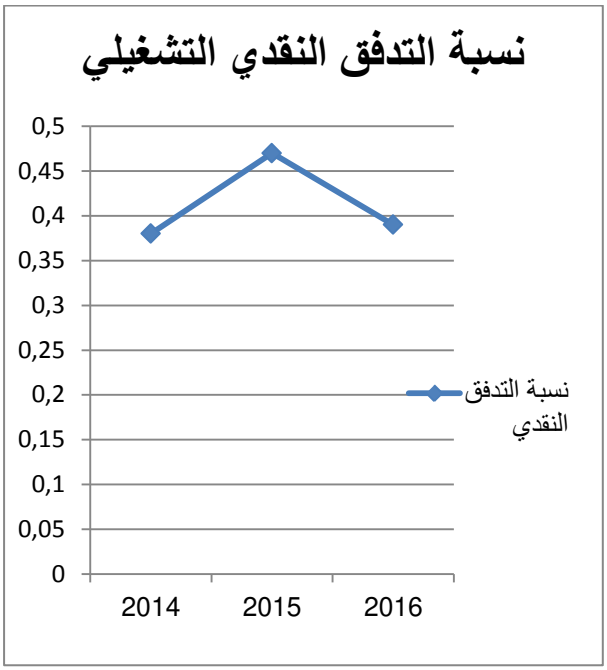
تربط هذه النسبة بين التدفقات النقدية التشغيلية من جهة والمبيعات المتحققة من جهة أخرى، ويتم حساب هذه النسبة لسنوات 2014، 2015، 2016، كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم (03-20): يوضح نسبة التدفق النقدي

البيان	2014	2015	2016
جملة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ...1	2868885340,78	3881050935,25	3325986871,20
صافي المبيعات ...2	7528213682,21	8292651110,92	8430761294,05
نسبة التدفق النقدي التشغيلي =1 / 2	**0,38**	**0,47**	**0,39**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة المينائية.

الشكل رقم (03-15): يوضح التمثيل البياني لنسبة التدفق النقدي التشغيلي



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الجدول.

- كما هو موضح في الجدول والتمثيل البياني أعلاه، نلاحظ أن نسبة التدفق النقدي التشغيلي خلال سنة 2014 قدرت ب0.38، أي أن كل دينار محقق من صافي المبيعات يحقق 0.38 من صافي التدفقات النقدية.

- كما هو موضح في الجدول والتمثيل البياني أعلاه، نلاحظ أن نسبة التدفق النقدي التشغيلي خلال سنة 2014 قدرت ب0.38، أي أن كل دينار محقق من صافي المبيعات يحقق 0.38 من صافي التدفقات النقدية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- في سنة 2015، كانت نسبة التدفق النقدي 0.47، أي أن كل دينار محقق من صافي المبيعات يحقق0.47 من صافي التدفقات النقدية، حيث نلاحظ أن نسبة التدفق ارتفعت مقارنة بالسنة الماضية 2014، وهذا نتيجة ارتفاع صافي التدفق النقدي التشغيلي، وهذا يدل على استفادة المؤسسة المينائية من السياسة الائتمانية في تحصيل النقدية من زبائنها فهي تقوم بتحصيل النقدية فور تقديم الخدمة أو أنها تحصل تسبيقات قبل تقديم الخدمة.

- في سنة 2016، نلاحظ أن نسبة التدفق النقدي انخفضت لتبلغ 0.39 وهذا راجع إلى انخفاض صافي التدفق النقدي التشغيلي.

3-العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:

$$\textbf{نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{مجموع الأصول}}$$

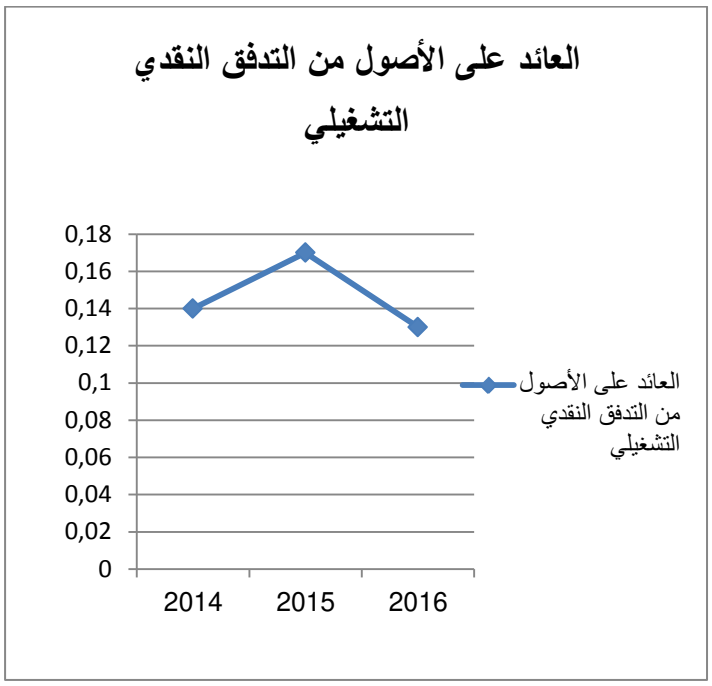
توضح هذه النسبة مدى مقدرة أصول الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي،ويتم حساب هذه النسبة لسنوات 2014، 2015، 2016، كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم(03-21): يوضح العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

البيان	2014	2015	2016
جملة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ...1	2868885340,78	3881050935,25	3325986871,20
مجموع الأصول ...2	20472616263,73	22201546439,97	25965276869,92
العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي 2/1...	**0,14**	**0,17**	**0,13**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة المينائية.

الشكل رقم (03-17): يوضح التمثيل البياني لنسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة المينائية.

- من خلال نتائج الجدول والتمثيل البياني أعلاه، حيث يتضح أن كل دينار مستثمر في الأصول يقابله 0.14، 0.17، 0.13 دينار من صافي التدفق النقدي التشغيلي على التوالي للسنوات 2014، 2015، 2016، كما نلاحظ العائد على الأصول في سنة 2015 في ارتفاع وهذا راجع إلى الانخفاض في مجموع الأصول وارتفاع في التدفق النقدي التشغيلي.

الفرع الثاني: تحليل نسب تقييم السيولة باستخدام تحليل قائمة التدفقات النقدية

1-نسبة التغطية النقدية

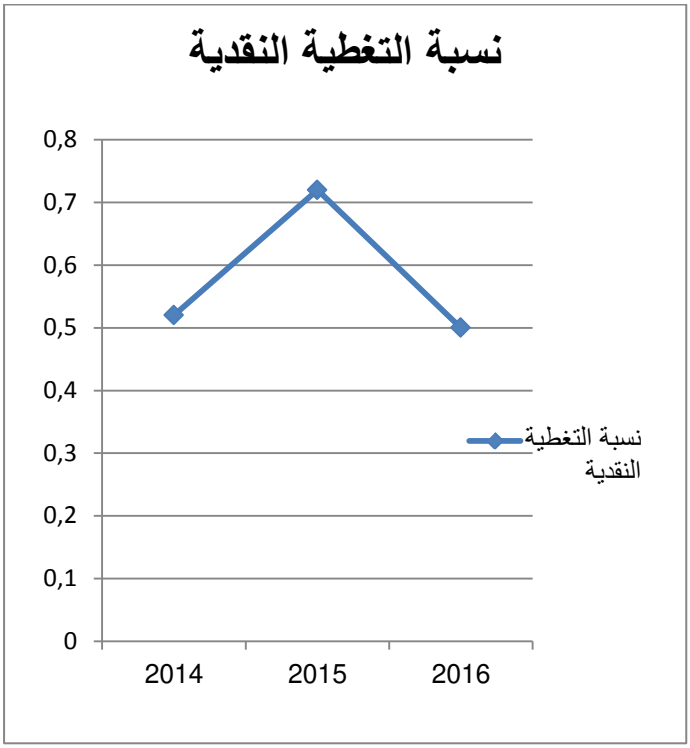
$$\text{نسبة التغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{إجمالي التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الاستثمار والتمويل}}$$

جدول رقم(03–22): يوضح نسبة التغطية النقدية

البيان	2014	2015	2016
صافي التدفقات النقدية التشغيلية ...1	2868885340,78	3881050935,25	3325986871,20
إجمالي التدفقات النقدية الخارجةلأنشطة الاستثمار والتمويل ...2	5474637420.4	5425589708.33	6674993239.74
نسبة التغطية النقدية = 1 / 2	**0.52**	**0.72**	**0,50**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة المينائية.

الشكل رقم (03–18): يوضح التمثيل البياني لنسبة التغطية النقدية



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الجدول.

- كما هو موضح في الجدول والتمثيل البياني أعلاه، نلاحظ أن نسبة تغطية النقدية خلال سنة 2014 تمثل 0,52 ، أي أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تغطي 52٪ من التدفقات النقدية الخارجة

من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية وهذا يشير إلى عدم كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة من تلك الأنشطة.

- في سنة 2015 كانت نسبة التغطية النقدية مرتفعة مقارنة بسنة 2014، هذا بسبب ارتفاع صافي التدفقات النقدية، لكن هذا غير كافي لتغطية التدفقات النقدية الخارجة من تلك الأنشطة،حيث قدرت نسبة التغطية النقدية ب0,72 ، أي أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تغطي 72٪ من التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

- في سنة 2016 نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني أعلاه، أن نسبة التغطية النقدية انخفضت مقارنة بسنة 2014، 2015، هذا نتيجة ارتفاع التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الاستثمار والتمويل بالإضافة إلىانخفاض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، حيث وجدنا التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تغطي 50٪ من التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، وهذا يدل على أن المؤسسة ليس لديها ما يكفي من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة من تلك الأنشطة.

2–نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد الديون:

$$\textbf{نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{فوائد الديون}}$$

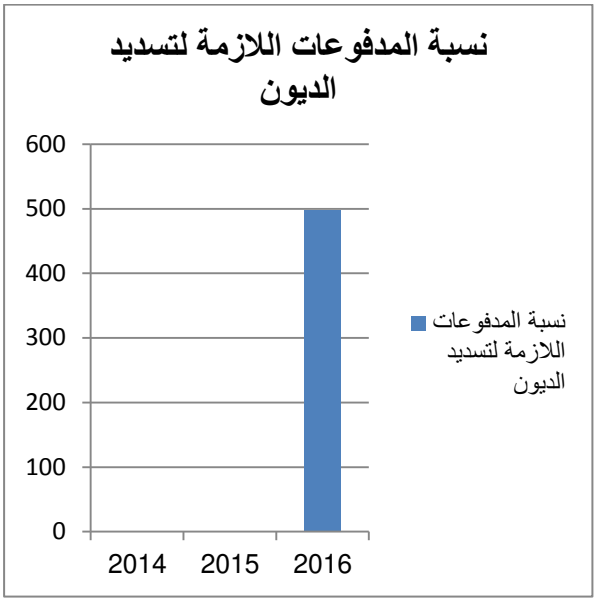
تشيرهذه النسبة إلى مدى إمكانية المؤسسة على تسديد ديونها،ويتم حساب هذه النسبة لسنوات 2014، 2015، 2016، كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول رقم(03–23): يوضح نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد الديون

البيان	2014	2015	2016
صافي التدفقات النقدية التشغيلية ...1	2868885340,78	3881050935,25	3325986871,20
فوائد الديون ...2	–	–	6675281,12
نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد الديون = 1 / 2	–	–	**498,25**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة المينائية.

الشكل رقم (03– 19): يوضح التمثيل البياني لنسبة المدفوعات اللازمة لتسديد الديون



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الجدول.

- من خلال نتائج الجدول والتمثيل البياني أعلاه، نلاحظ أن المؤسسة المينائية خلال سنة 2014، 2015، لم تكن لديها فوائد الديون، ولهذا لم نتمكن من حساب نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد الديون وهذا مؤشر جيد على أن المؤسسة لا تعتمد على القروض، وهذا يدل على أن المؤسسة تتمتع بسيولة جيدة.

- نلاحظ في سنة 2016 من خلال نتائج الجدول والتمثيل البياني، أعلاه أن المؤسسة لا تواجهأي صعوبة في تسديد فوائد ديونها حيث أن صافي التدفق النقدي التشغيلي قادر على تغطية فوائد الديون بـ 498 مرة ، وبالتالي ليست لها صعوبات في التمويل.

المطلب الثاني: تحليل المرونة المالية والسياسات التمويلية باستخدام قائمة التدفقات النقدية

الفرع الأول: المرونة المالية

1– المعدل النقدي لتغطية الديون

$$\text{معدل النقدي لتغطية الديون} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من العمليات}}{\text{متوسط الديون الإجمالية}}$$

حيث:

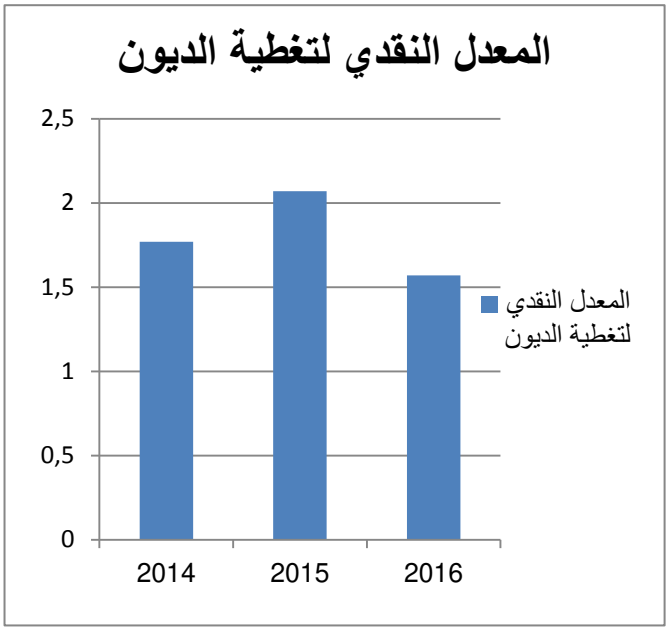
متوسط الديون الإجمالية= (إجمالي الديون في بداية السنة + إجمالي الديون في نهاية السنة)/2

الجدول رقم(03-24): يوضح المعدل النقدي لتغطية الديون

البيان	2014	2015	2016
صافي التدفقات النقدية العمليات...1	2868885340,78	3881050935,25	3325986871,20
إجمالي الديون في بداية السنة	1208696157,38	2017771828,94	1722913444.26
إجمالي الديون في نهاية السنة	2017771828,94	1722913444.26	2509803952.79
متوسط الديون الإجمالية...2	1613233993,2	1870342636.6	2116358698.5
المعدل النقدي لتغطية الديون = 1 / 2	**1.77**	**2.07**	**1.57**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة المينائية.

الشكل رقم (03-20): يوضح التمثيل البياني للمعدل النقدي لتغطية الديون.



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الجدول.

- كما هو موضح في الجدول والتمثيل البياني أعلاه، نلاحظ أن المعدل النقدي لتغطية الديون في سنة 2014 قدرت ب1.77، هو مؤشر جيد يدل على قدرة صافي التدفقات النقدية للمؤسسة على سداد التزاماتها.

- في سنة 2015 كان المعدل النقدي لتغطية الديون 2.07، وقد ارتفع مقارنة بالسنة الماضية، وهذا راجع إلى ارتفاع صافي التدفقات النقدية، وهو يدل على قدرة صافي التدفقات النقدية للمؤسسة على سداد التزاماتها، أي أن المؤسسة تستطيع الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها.

- في سنة 2016 قدر المعدل النقدي لتغطية الديون ب1.57، قد انخفض مقارنة بالسنة الماضية نتيجة انخفاض صافي التدفقات النقدية، وارتفاع الديون.

الفرع الثاني: نسب تقييم السياسات التمويلية

1- نسبة التوزيعات النقدية:

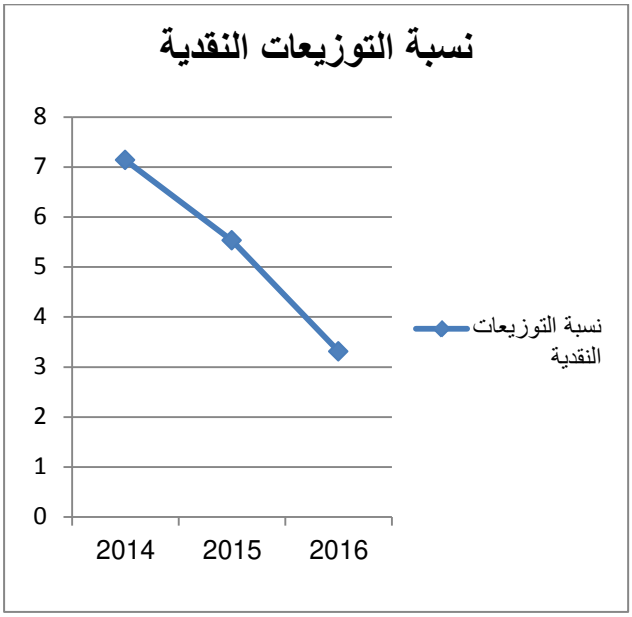
توضح هذه النسبة سياسة المنشأة في توزيع الأرباح وما إذا كانت لديها تدفقات نقدية كافية لدفع تلك التوزيعات.

جدول رقم(03-25): يوضح نسبة التوزيعات النقدية

البيان	2014	2015	2016
صافي التدفقات النقدية التشغيلية ...1	2868885340,78	3881050935,25	3325986871,20
التوزيعات النقدية للمساهمين ...2	401660500,00	7010620000,00	1002376000,00
التوزيعات النقدية= 1 / 2	**7,14**	**5,53**	**3,31**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة المينائية.

الشكل رقم (03-21): يوضح التمثيل البياني لنسبة التوزيعات النقدية



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الجدول.

- من خلال نتائج الجدول والتمثيل البياني أعلاه، نلاحظ أن نسبة التوزيعات النقدية في سنة 2014 قدرت ب7.14، وهذا يدل على أن المؤسسة لديها تدفقات نقدية كافية لدفع هذه التوزيعات، وهذا مؤشر جيد عن وضعية المؤسسة حيث توضح هذه النسبة بأن المؤسسة تمتلك نقدية كافية لتوزيع الأرباح على المساهمين.

- في سنة 2015 نلاحظ، أن نسبة التوزيعات النقدية انخفضت مقارنة بالسنة الماضية حيث قدرت ب 5,33، وهذا نتيجة ارتفاع التوزيعات على المساهمين.

- في سنة 2016، انخفضت نسبة التوزيعات النقدية مقارنة بالسنتين الماضيتين 2014، 2015،حيث قدرت ب3,31 في سنة 2016، هذا بسبب انخفاض صافي التدفقات النقدية التشغيلية وارتفاع التوزيعات على المساهمين، يعني هذا أن نسبة التوزيعات النقدية في انخفاض من سنة إلى أخرى.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2–نسبةالإنفاق الرأسمالي:

لا يمكن حساب هذه النسبة كون المؤسسة لا تستخدم في سياستها التمويلية القروض طويلة الأجل ولا تقوم بإصدار الأسهم والسندات للاكتتاب.

$$\text{نسبةالإنفاق الرأسمالي} = \frac{\text{الإنفاق الرأسمالي الحقيقي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم}}$$

المطلب الثالث: التحليل باستخدام جدول تغير الأموال الخاصة

تشكل قائمة تغيرات الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.

من خلال قائمة تغيرات الأموال الخاصة نلاحظ ثبات رأس مال المؤسسة في سنة 2014، 2015، حيث قدرب9000000000.00 دج، وتغير بند الاحتياطات والنتائج حيث ارتفع في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، ويعود هذا الارتفاع إلى تغير النتيجة الصافية حيث كانت في 2014 تقدر ب 2350475707.07 دج، ثم ارتفعت في سنة 2015 إلى 2609192200.87 دج، وانخفاض العلاوات الممنوحة من 1845000.00 دج في سنة 2014، إلى 1800000.00 في سنة 2015.

ملاحظة: لم نقم بعرض وتحليل جدول تغير الأموال الخاصة لسنة 2016، لأن المؤسسة المينائية مازالت لم تعد جدول تغير الأموال الخاصة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل

يعتبر تقييم أداء المؤسسة أمرا ضروريا، لهذا قمنا بدراسة حالة المؤسسة المينائية للتعرف على دور القوائم في تقييم الأداء، حيث بعد عرضنا للقوائم المالية للمؤسسة قمنا بإعداد الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة، ثم بعد دلك قمنا بتحليل قائمة المركز المالي وجدول حساب النتائج باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، إلى جانب هذا قمنا باستخراج مجموعة من النسب والمؤشرات المالية من قائمة التدفقات النقدية، وذلك بهدف تقييم ربحية المؤسسة وتقييم سيولتها، وكذلك مرونتها المالية بالإضافة إلى سياستها التمويلية، بالإضافة إلى تحليل قائمة تغير الأموال الخاصة، كما أن النتائج الايجابية التي حققتها المؤسسة المينائية خلال السنوات الثلاثة 2014، 2015، 2016 التي تم حسابها من مختلف النسب، تدل على الأداء الجيد للمؤسسة وإنها في وضعية جيدة تسمح لها بأداء وظائفها المختلفة دون أي صعوبات.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خاتمة عامة

الخاتمة

على إثر الدراسة التي تعرضنا فيها إلى دور القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي في تقييم وتحسين الأداء المالي، باعتبار أن التوازن المالي من الأهداف التي تسعى المؤسسة تحقيقها ، حاولنا معالجة إشكالية البحث التي تدور حول **مدى مساهمة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي في تقييم وتحسين أداء المؤسسة المينائيةE.P.S** ، وكان ذلك من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها و بالاستناد إلى الفرضيات الموضوعة لإشكالية هذا البحث توصلنا إلى ما يلي :

أولا- عرض نتائج الدراسة

- يهتم النظام المحاسبي المالي بتقديم معلومات مالية متمثلة في القوائم المالية (الميزانية،جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول التغير في حقوق الملكية، وقائمة الإيضاحات) بدرجة كبيرة من الملائمة والموثوقية والشفافية وفي الوقت المناسب، حيث تكون ذات مدلول بخصوص كل الجوانب التي يراد قياسها ودراستها للخروج باستنتاجات واقعية.
- نستنتج أن القوائم المالية هي مخرجات النظام المعلومات المحاسبي بحيث يتم تجهيزها وعرضها بشكل منظم، مضبوط ومفهوم حتى يستطيع المستخدم الاستفادة منها.
- يعد الأداء المالي أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة.
- تعتبر القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي من قبل المؤسسات المادة الأساسية للتحليل المالي حيث يستخرج منها المحلل المالي مختلف المؤشرات والنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية وبالتالي نستطيع تقييم أدائها المالي وتحسينه.
- تعتبر عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة علمية بالغة الأهمية وذلك لما يخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة حيث تسمح من تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج، مما يسمح بالحكم على الفاعلية، وكذا تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.
- التحليل المالي عملية يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة، تساهم في تحديد أهمية وخصائص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، مما يتيح تقييم أداء المؤسسات بقصد اتخاذ القرار المناسب.

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

- من خلال دراسة الحالة تبين أن المؤسسة الميناائية تسعى إلى تحقيق تقارير مالية ذات شفافية وموضوعية من خلال تطبيقها السليم للنظام المحاسبي المالي واحترام مبادئه وقواعده مما سمح من سهولة تقييم أدائها المالي.

- بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها فالنظام المحاسبي المالي أعطى إضافات خاصة فيجانب القوائم المالية، ويظهر هذا من خلال عرض قائمة التدفقات النقدية، التي هدفت إلى تقييم ربحية وسيولة المؤسسة، حيث ساعد هذا في قياس أداءالمؤسسات الاقتصادية .

- من خلال دراسة الحالة في المؤسسة الميناائية تبين أن المؤسسة تتمتع بتوازن مالي أدنى خلال سنوات الدراسة من خلال مؤشرات التوازن المالي .

ثانيا-نتائج اختبار الفرضيات:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع، من خلال الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية في تقييم الواقع، توصلنا أثناء اختبار الفروض إلى النتائج التالية:

أ. بخصوص الفرضية الأولى والتي تنص على أنه تحتوي القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على معلومات اقتصادية عن المؤسسة معبر عنها بشكل مالي تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة لفترة معينة فقد تحققت فمن خلال على النتائج المتوصل إليها فالنظام المحاسبي الماليأعطى إضافات خاصة فيجانب القوائم المالية، فبالإضافة إلى الميزانية و جدول حسابات النتائج ، تظهر قائمة التدفقات النقدية التي هدفت إلى تقييم ربحية وسيولة المؤسسة، حيث ساعد هذا في قياس أداءالمؤسسات الاقتصادية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

ب. بخصوص الفرضية الثانية التي تنص أن عملية تقييم الأداء المالي عملية هامة وفعالة لتحديد وتشخيص نقاط القوة والضعف في المؤسسة ووضع الحلول اللازمة لها، فقد تحققت فمن خلال النتائج تبين أن عملية تقييم الأداء عملية هامة وفعالة لتحديد نقاط القوة والضعف، باستخدام مختلف المؤشرات والنسب المالية يمكن تشخيص الحالة لاستخراج نقاط القوة والإختلالات ومحاولة تصحيحها، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية .

ج. بخصوص الفرضية الثالثة تساهم القوائم المالية من خلال تطبيق مؤشرات التوازن المالي، والنسب المالية المتعلقة بقائمة المركز المالي، وجدول حسابات النتائج، وقائمة التدفقات النقدية في تقييم وتحسين الأداء المالي للمؤسسة الميناائية فقد تحققت فمن خلال النتائج تبين أن للقوائم المالية دور فعال في تقييم

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وتحسين الأداء، ويظهر هذا من خلال تحليلنا للقوائم المالية للمؤسسة المينائية للسنوات 2014-2016 باستخدام مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل، الخزينة ومختلف النسب المالية، بالإضافة إلى النسب المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية، الربحية وتقييم السيولة، المرونة المالية والسياسات التمويلية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

ثالثا: التوصيات و الاقتراحات

بعد استخلاص النتائج و اختبار الفرضيات نقدمبعضالتوصياتكالتالي:

- يجب أن تهتم المؤسسة بعملية تحليل قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي المالي من أجل تحديد مواطن القوة والضعف في عملية تسييرها.
- أن تواكب المؤسسة الاقتصادية جميع التطورات الطارئة على البيئة الاقتصادية.
- تحسينالمردوديةالماليةمنخلالتشغيلوتوظيفالأموال المجمدة .
- الحرصأكثرعلىتحصيلالحقوقلأنأيتأخيرقديؤثرسلباعلىقدرةتسديدالمؤسسةلديونها في مواعيد الاستحقاق وذلك بإعادة النظر في فترة الائتمان الممنوحة من قبل الموردين وتلك التي تمنحها لزبائنها.
- ضرورة نشر تقارير إضافية للقوائم المالية الأساسية، كالتقارير القطاعية، القيمة المضافة ... التي تزيد من ملاءمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار.
- إضافة مصلحة مراقبة التسيير من أجل ضمان رقابة للتكاليف مما يضمن ترشيد تسيير المؤسسة.
- تحسين وتطوير نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة وذلك بإدراج مصلحة المحاسبة التحليلية التي تسمح بمراقبة وتحديد التكاليف.
- الاهتمام أكثر بتحسين المردودية بصفة عامة والمردودية المالية بصفة خاصة مما يضمن استمرار وتطوير المؤسسة .
- تكييف البيئة الاقتصادية الجزائرية مع متطلبات النظام المحاسبي المالي كي نحصل على قوائم مالية تتوفر على خصائص نوعية تتضمن قراءة سليمة ومعلومات موثوقة وصادقة، لأن هذا من شأنه أن يساعد على تقييم وتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية.

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

رابعا: أفاق الدراسة

من خلال بحثنا في هذا الموضوع تبين لنا أنه يمكن فتح الباب لعدة إشكاليات ودراسات مستقبلية تستحق الدراسة وذلك بالتطرق للمواضيع التالية:

- دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في تقييم تنافسية المؤسسة الاقتصادية.
- دور النظام المحاسبي المالي الجديد في تفعيل بورصة الجزائر .
- دور القوائم المالية المرحلية في عملية اتخاذ القرار.
- تكييف النظام الجبائي الجزائري مع النظام المحاسبي المالي.

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

قائمة المراجع

أولا: الكتب

أ- الكتب باللغة العربية

1- إبراهيم الخلوف الملكاوي، **إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

2- أحمد التيجانيبلعروسي، **النظام المحاسبي المالي**، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

3- أحمد محمد نور، مبادئ **المحاسبة المالية المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا للمعاييرالمحاسبية الدولية والعربية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

4- أسعد حميد العلي،**الإدارة المالية**، ط3،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

5- السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ، الرياض، 2000.

6- أمين أحمد السيد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر،الإسكندرية، مصر، 2007.

7- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي،**التسيير المالي (الإدارة المالية)**، ط2، داروائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

8- جليل كاظم مدلول العارضي، **الإدارة المالية المتقدمة "مفاهيم نظرية وتطبيقات"**،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

9- جمعة هوام، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي الماليIAS/IFRS** ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010.

10- حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008.

11- حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

12- حيدر محمد علي بن عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

13- خالد جمالالجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية IFRS&IAS 2007** ، إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، عمان، 2008.

14- دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.

15- رسمية قرياقس، **أسواق المال**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1999.

16- رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر"من المبادئ إلى المعايير"**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2003.

17- رضوان محمد العناتي، **مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها**، ج1، ط5، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

18- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010-2011.

19- سيد محمد جاد الرب، **استراتيجيات تطوير وتحسين الأداء الأطر المنهجية والتطبيقات العملية**، مطبعة العشري، مصر، 2009.

20- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية**، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود، الجزائر، 2008.

21- شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

22- طارق عبد العال حماد، **دليل استخدام معايير المحاسبية الدولية**، ج1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009

23- طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، **الإدارة الإستراتيجية منظور منهجيمتكامل**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.

24- عاشور كتوش، **المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبيالمالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2011.

25- عبد الرحمان عطية، **المحاسبة المعمقة وفق SCF**، دار النشر محمد مولاهم، برج بوعريريج، الجزائر، 2011.

26- عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية الدولية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

27- عبد الستار الكبيسي، **الشامل في مبادئ المحاسبة 1و2** ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

28- عبد الناصر نور وآخرون، **أصول المحاسبة المالية**، الجزء الثاني، الطبعة الخامسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015.

29- عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية "النظرية والتطبيق"**،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

30- علي عباس، **الرقابة الإدارية في منظمات الأعمال**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

31- علي عبد الله شاهين، **النظرية المحاسبية إطار فكري تحليلي وتطبيقي**، مكتبة آفاق للنشر والتوزيع، غزة، 2011.

32- عمرو حامد، **قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمالو مؤتمرات، 2009.

33- عمر لشهب، **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري**، دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014.

34- فلاح حسن الحسيني،مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، 2003.

35- فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، رام الله، فلسطين، 2008.

36- قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم يحي، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، 2011.

37- كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

38- مجيد الكرخي، **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

39- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معاييرالمحاسبة والإبلاغ المالي الدولي "الجوانب النظريةوالعلمية"**،ط3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2014.

40- محمد بوتين ،**المحاسبة العامة للمؤسسة**، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

41- محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، دروس وتطبيقات الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010.

42- محمد عباس بدوي، **المحاسبة وتحليل القوائم المالية**، دار الهناء للتجليد الفني، القاهرة، مصر، 2009.

43- محمد علي إبراهيم العامري، **الإدارة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

44- محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد الأسهم**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

45- محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني " الأساليب والأدوات والاستخداماتالعملية**"، ط2، دار وائل للنشر، 2006.

46- محمود عزت اللحام وآخرون، **الإدارة المالية المعاصرة**، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع،عمان، 2014.

47- مسعود صديقي، **المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ،عين مليلة،الجزائر،2014.

48- منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي "مدخل صناعة القرار"**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

49- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006.

50- مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، **التحليل المالي باستخدام الحاسوب**، دار وائل للنشر، عمان، 2003.

51- هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية "القياس والاعتراف والإفصاح فيالتقاريرالمحاسبية**"، ج2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

52- وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، منشورات الجامعة العربية المفتوحة ، الدانمارك، 2007.

ب-الكتب باللغة الأجنبية

1. Beatricegrandguillot et Francis grandguillot, **comptabilité général:Principesgénéraux- opération courantes- opérations de findécercice**, édition n°12 Gualino, Paris,France2008.
2. Beatrice grandguillot et Francis grandguillot, comptabilité général:**Principesgénéraux- opération courantes- opérations de findécercice,**éditionN° 16 Gualino, Paris, France 2012, p 59.
3. Béatrice granduillot et Francisgrandguillot, **l'essentiel de l'analysefinancière**,édition 11,Creralino, Paris, France, 2013.
4. Jean Luc Siruguet et les autres, **le contrôle interne bancaire et la fraude**, éd DUNOD, Paris, 2006.
5. D ,S,Weiss,**humainesRessources**,ėidatino'd ditionParis,rgan,2003

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية

1- حمزة بن خليفة،**دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009- 2010.

2- حنان بوطغان، **تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2007.

3- حنان عجيلة،**فعاليةنظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

4- زينب بوقابة، **التدقيق الخارجي و تأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010-2011.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

5- سالمي محمد الدينوري، **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2008- 2009.

6- صلاح حواس،**التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصاديةوالتسيير،جامعة الجزائر، 2007-2008.

7- عادل عشي، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002.

8- عادل قرقاد، **أثر حوكمة المؤسسة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية علوم اقتصاديةوتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة،2011- 2012.

9- كمال ديدة،**واقع استخدام نظام المعلومات في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012- 2013.

10- عمر تيمجغدين، **دور إستراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،كلية علوم الاقتصادية و تجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012- 2013.

11- محمد الصالحفروم، **النمو والأداء المالي والاستراتيجي للمؤسسة**، مذكرة مكلة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2006-2007.

12- محمد سامي لزعر،**التحليل المالي للقوائم المالية وفق SCF**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري،قسنطينة، 2011- 2012.

13- منال خلخال، **فعالية نماذج التنبؤ بالفشل المالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2011- 2012.

ثالثا: الملتقيات

1- إبراهيم بورنان، الطاهر مخلوف، **النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية والمعاييرالمحاسبية الدولية**، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009.

2- السعيد بريش، نعيمة يحياوي،**أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات و زيادة فعاليتها**، مداخلة مقدمة ضمنالملتقى العالمي الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 22 و23 نوفمبر 2011.

3- سفيان نقما ري، رحمة بلهادف، **واقع تكييف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي"العوائق والرهانات"**، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS/IFRS، جامعة مستغانم، جانفي2013.

4- محمد نجيب دباش، طارق قدوري، **الملتقى الوطني حول دور النظام المحاسبي المالي في تقييمالأداء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،مداخلة حول أثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على الممارسة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 5 و6 ماي، 2013.

رابعا: المجلات

أ- باللغة العربية

1- الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، العدد السابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسبير، جامعة ورقلة، 2009- 2010.

2- عبد الغني دادن،**قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006.

3- عبد المليك مزهود، **الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة بسكرة، نوفمبر 2001.

4- علي رحال، **التقرير المالية أي محتوى للمعلومات؟**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جوان 2007.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ب-باللغة الفرنسية

1. Smailould amer, La normalisation comptable en Algérie : **présentationdu nouveau système comptable et financier**,Revue des sciences économiques et de gestion, N°10, 2010.

خامسا: القواميس

أ-باللغة العربية

1- جبران مسعود، **رائد الطلاب** "**معجم لغوي عصري للطلاب**"، الطبعة الرابعة والثلاثون، دار العلمللملايين للتأليف والترجمة والنشر، لبنان، 2007.

ب- باللغة الفرنسية

1- **Petit Larousse illustré** : ed librairie Larousse, paris, 1990.

سادسا: القوانين

1-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007، المادة3 يتضمن النظام المحاسبي المالي.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 19، المؤرخ في 28ربيع الأول عام 1430 الموافق ل25 مارس 2009.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA

BILAN CLOS LE 31 DECEMBRE 2014

الملحق رقم 01

ACTIF	Note	EXERCICE EN COURS (Année 2014)			Net de l'exercice précédent (2013)	Évolution en %
		Brut	Amort-Prov	Net		
ACTIFS NON COURANTS						
Ecart d'acquisition-Goodwill (+)ou(-)	1	-	-	-	-	
Immobilisations incorporelles	2	9 320 487,98	7 813 375,86	1 507 112,12	869 842,64	73,26%
Immobilisations corporelles		15 183 072 851,43	7 012 468 747,33	8 170 604 104,10	6 761 390 427,57	20,84%
Terrains	3	2 172 531 753,11	-	2 172 531 753,11	2 172 531 753,11	0,00%
Bâtiments	4	2 956 430 209,16	1 526 791 795,16	1 429 638 414,00	1 176 700 189,43	21,50%
Autres immobilisations corporelles	5	10 054 110 889,16	5 485 676 952,17	4 568 433 936,99	3 412 158 485,03	33,89%
Immobilisations en concession	6	-	-	-	-	
Immobilisations encours	7	489 612 449,35	-	489 612 449,35	191 862 749,08	155,19%
Immobilisations financières	8	5 075 207 052,65	715 152 396,25	4 360 054 656,40	3 846 374 100,26	13,35%
Titres mis en équivalence	9	32 000 000,00	-	32 000 000,00	32 000 000,00	0,00%
Autres participations et créances rattachées	10	2 468 450 000,00	715 152 396,25	1 753 297 603,75	1 897 002 539,80	-7,58%
Autres titres immobilisés	11	2 100 000 000,00	-	2 100 000 000,00	1 430 000 000,00	46,85%
Prêts et autres actifs financiers non courants	12	19 300 943,50	-	19 300 943,50	18 074 550,50	6,79%
Impôts différés actif	13	455 456 109,15	-	455 456 109,15	469 297 009,96	-2,95%
TOTAL ACTIF NON COURANT		20 757 212 841,41	7 735 434 519,44	13 021 778 321,97	10 800 497 119,55	
ACTIFS COURANTS						
Stocks et encours	14	650 684 403,49	36 150 324,56	614 534 078,93	524 211 110,76	17,23%
Créances et emplois assimilés		1 607 166 612,27	218 230 295,47	1 388 936 316,80	1 032 010 255,77	34,59%
Clients	15	620 007 712,46	138 171 151,11	481 836 561,35	441 283 743,34	9,19%
Autres débiteurs	16	215 546 448,06	80 059 144,36	135 487 303,70	115 424 575,96	17,38%
Impôts et assimilés	17	771 612 451,75	-	771 612 451,75	475 301 936,47	62,34%
Autres créances et emplois assimilés	18	-	-	-	-	
Disponibilités et assimilés		5 447 367 546,03	-	5 447 367 546,03	5 501 873 305,96	-0,99%
Placements & autres actifs financiers courants	19	3 734 495 693,00	-	3 734 495 693,00	3 945 800 540,00	-5,36%
Trésorerie	20	1 712 871 853,03	-	1 712 871 853,03	1 556 072 765,96	10,08%
TOTAL ACTIF COURANT		7 705 218 561,79	254 380 620,03	7 450 837 941,76	7 058 094 672,49	5,56%
TOTAL GENERAL ACTIF		28 462 431 403,20	7 989 815 139,47	20 472 616 263,73	17 858 591 792,04	14,64%

WWW.DZPEN.COM قلم الجزائر

الملحق رقم 02

ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA

BILAN CLOS LE 31DECEMBRE 2014

PASSIF	Note	EXERCICE EN COURS (Année 2014)	Exercice précédent (Année 2013)	Évolution en % (2014)/(2013)
CAPITAUX PROPRES				
Capital émis	1	9 000 000 000,00	3 500 000 000,00	157,14%
Capital non appelé	2	-	-	
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	3	5 090 053 172,96	10 040 128 794,53	-49,30%
Écarts de réévaluation	4	-	-	
Écart d'équivalence (1)	5	-	-	
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	6	2 350 475 707,07	1 261 859 418,93	86,27%
Autres capitaux propres - Report à nouveau	7	-	-	
Part de la société consolidante (1)		-	-	
Part des minoritaires (1)		-	-	
		16 440 528 880,03	**14 801 988 213,46**	
PASSIFS NON COURANTS				
Participations détenues pour compte de l'État	8	-	-	
Emprunts et dettes financières	9	-	-	
Impôts (différés et provisionnés)	10	-	-	
Autres dettes non courantes	11	-	-	#DIV/0!
Provions et produits constatés d'avance	12	2 014 315 554,76	1 847 907 421,20	9,01%
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		**2 014 315 554,76**	**1 847 907 421,20**	9,01%
PASSIFS COURANTS				
Fournisseurs et comptes rattachés	13	697 262 514,44	214 762 592,67	224,67%
Impôts	14	818 667 309,19	533 785 013,21	53,37%
Autres dettes courantes	15	501 842 005,31	460 148 551,50	9,06%
Trésorerie passif (découvert bancaire)	16	-	-	
TOTAL PASSIFS COURANTS		**2 017 771 828,94**	**1 208 696 157,38**	66,94%
TOTAL GÉNÉRAL		**20 472 616 263,73**	**17 858 591 792,04**	14,64%

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق رقم 03

ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA

Compte de résultats Clos le 31 décembre 2014

Par nature

LIBELLE	EXERICICE CLOT (Année 2014)	Exercice précédent (Année 2013)	Evolution en %
Vente de produits annexes	7 528 213 682,21	6 017 402 731,83	25,11%
Variation stocks produits finis et en cours	-	-	
Production immobilisée	-	-	
Subvention d'exploitation	-	-	
I- Production de l'exercice	**7 528 213 682,21**	**6 017 402 731,83**	**25,11%**
Achats consommés	400 553 535,42	339 868 117,52	17,86%
Services extérieurs et autres consommations	474 975 704,83	436 410 605,06	8,84%
II- Consommation de l'exercice	**875 529 240,25**	**776 278 722,58**	12,79%
III- Valeur ajoutée d'exploitation (1-2)	**6 652 684 441,96**	**5 241 124 009,25**	26,93%
Charges de personnel	2 683 362 722,59	2 611 419 032,68	2,75%
Impôts, taxes et versements assimilés	179 377 697,09	144 976 383,45	23,73%
VI- Excédent brut d'exploitation	**3 789 944 022,28**	**2 484 728 593,12**	52,53%
Autres produits opérationnels	212 779 448,61	51 249 986,24	315,18%
Autres charges opérationnelles	12 255 862,44	7 538 934,00	62,57%
Amortissements, provisions et pertes de valeur	1 048 977 183,43	1 180 501 745,01	-11,14%
Reprise sur pertes de valeur et provisions	4 925 508,16	205 194 988,81	-97,60%
V- Résultat opérationnel	**2 946 415 933,18**	**1 553 132 889,16**	89,71%
Produits financiers	128 745 634,72	125 767 375,18	2,37%
Charges financières	0,02	0,33	-93,94%
VI- Résultat financier	**128 745 634,70**	**125 767 374,85**	2,37%
VII- Résultat ordinaire avant impôt (5+6)	**3 075 161 567,88**	**1 678 900 264,01**	83,17%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	710 844 960,00	478 326 146,00	48,61%
Impôts différés (variation) sur résultats ordinaires	13 840 900,81	- 61 285 300,92	-122,58%
Total des produits des activités ordinaires	**7 874 664 273,70**	**6 399 615 082,06**	23,05%
Total des charges des activités ordinaires	**5 524 188 566,63**	**5 137 755 663,13**	7,52%
Résultat net des activités ordinaires	**2 350 475 707,07**	**1 261 859 418,93**	86,27%
Éléments extraordinaires (produits à détailler)	-	-	
Éléments extraordinaires (charges à détailler)	-	-	
Résultats extraordinaire	-	-	
Résultat net de l'exercice (8+9)	**2 350 475 707,07**	**1 261 859 418,93**	86,27%
Part dans le résultat net des sociétés mises en équivalence (1)	-	-	
Résultat net de l'ensemble consolidé (1)			
dont : Part des minoritaires (1) Part du Groupe (1)			

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA

الملحق رقم 04

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (Méthode directe)

Période du 01/01/2014 au 31/12/2014

DESIGNATION	Note	Exercice 2014	Exercice 2013
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients	T01	8 281 080 657,85	6 477 971 002,22
Autres encaissements	T02	62 442 103,33	10 957 241,65
Sommes versees aus fournisseurs	T03	1 368 802 665,10	947 397 391,54
Sommes versées au personnel	T04	1 922 910 338,32	1 794 898 784,97
Sommes versées aux organismes sociaux	T05	759 646 738,76	683 649 462,07
Intérêts et autres frais financiers payés	T06	-	
Impôts sur résultats payés	T07	1 403 159 498,99	1 070 144 774,72
Autres sommes versées	T08	20 118 179,23	46 866 468,74
Flux de trésorerie avant élements extraordinaires		**2 868 885 340,78**	**1 945 971 361,83**
Flux de trésorerie liés à des éléments extraordinaires	T09	-	-
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**2 868 885 340,78**	**1 945 971 361,83**
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	T10	2 166 788 851,44	552 151 547,57
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	T11	156 329 465,97	7 826 500,00
Décaissements sur acquisition des immobilisations financières	T12	3 521 530 086,00	4 285 299 181,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	T13	3 045 700 280,00	3 686 818 834,00
Intérêts encaissés sur placements financiers	T14	97 845 566,83	92 011 777,50
Dividendes et quote-part de résultats reçus	T15	82 815 500,00	13 774 351,32
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		**- 2 305 628 124,64**	**- 1 037 019 265,75**
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions	T16	-	
Dividendes et autres distributions effectués	T17	401 660 500,00	151 026 000,00
Encaissements provenant d'emprunts	T18		
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés	T19		
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		**- 401 660 500,00**	**- 151 026 000,00**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi liquidités	T20	4 605 550,00	1 001 947,79
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		166 202 266,14	758 928 043,87
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		1 509 771 264,83	750 843 220,96
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		1 675 973 530,97	1 509 771 264,83
Variation de trésorerie de la période		166 202 266,14	758 928 043,87
Rapprochement avec le résultat comptable		2 350 475 707,07	1 261 859 418,93

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA

BILAN CLOS LE 31 DECEMBRE 2015

الملحق رقم 05

ACTIF	Note	EXERCICE EN COURS (Année 2015)			Net de l'exercice précédent (2014)	Évolution en %
		Brut	Amort-Prov	Net		
ACTIFS NON COURANTS						
Ecart d'acquisition-Goodwill (+)ou(-)	1	-	-	-	-	
Immobilisations incorporelles	2	9 320 487,98	8 355 837,19	964 650,79	1 507 112,12	-35,99%
Immobilisations corporelles		15 725 016 329,95	7 613 406 828,81	8 111 609 501,14	8 170 604 104,10	-0,72%
Terrains	3	2 172 531 753,11	-	2 172 531 753,11	2 172 531 753,11	0,00%
Bâtiments	4	3 143 763 288,24	1 598 322 981,42	1 545 440 306,82	1 429 638 414,00	8,10%
Autres immobilisations corporelles	5	10 408 721 288,60	6 015 083 847,39	4 393 637 441,21	4 568 433 936,99	-3,83%
Immobilisations en concession	6	-	-	-	-	
Immobilisations encours	7	881 860 086,41	-	881 860 086,41	489 612 449,35	80,11%
Immobilisations financières	8	5 827 729 004,47	762 224 735,67	5 065 504 268,80	4 360 054 656,40	16,18%
Titres mis en équivalence	9	32 000 000,00	-	32 000 000,00	32 000 000,00	0,00%
Autres participations et créances rattachées	10	2 777 842 687,21	762 224 735,67	2 015 617 951,54	1 753 297 603,75	14,96%
Autres titres immobilisés	11	2 400 000 000,00	-	2 400 000 000,00	2 100 000 000,00	14,29%
Prêts et autres actifs financiers non courants	12	34 274 550,50	-	34 274 550,50	19 300 943,50	77,58%
Impôts différés actif	13	583 611 766,76	-	583 611 766,76	455 456 109,15	28,14%
TOTAL ACTIF NON COURANT		22 443 925 908,81	8 383 987 401,67	14 059 938 507,14	13 021 778 321,97	7,97%
ACTIFS COURANTS						
Stocks et encours	14	651 850 071,03	23 473 549,42	628 376 521,61	614 534 078,93	2,25%
Créances et emplois assimilés		1 731 197 449,83	142 540 039,80	1 588 657 410,03	1 388 936 316,80	14,38%
Clients	15	707 645 462,93	142 480 895,44	565 164 567,49	481 836 561,35	17,29%
Autres débiteurs	16	295 023 359,07	59 144,36	294 964 214,71	135 487 303,70	117,71%
Impôts et assimilés	17	728 528 627,83	-	728 528 627,83	771 612 451,75	-5,58%
Autres créances et emplois assimilés	18	-	-	-	-	
Disponibilités et assimilés		5 924 574 001,19	-	5 924 574 001,19	5 447 367 546,03	8,76%
Placements & autres actifs financiers courants	19	4 700 041 057,00	-	4 700 041 057,00	3 734 495 693,00	25,85%
Trésorerie	20	1 224 532 944,19	-	1 224 532 944,19	1 712 871 853,03	-28,51%
TOTAL ACTIF COURANT		8 307 621 522,05	166 013 589,22	8 141 607 932,83	7 450 837 941,76	9,27%
TOTAL GENERAL ACTIF		30 751 547 430,86	8 550 000 990,89	22 201 546 439,97	20 472 616 263,73	8,45%

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA

BILAN CLOS LE 31DECEMBRE 2015

الملحق رقم 06

PASSIF	Note	EXERCICE EN COURS (Année 2015)	Exercice précédent (Année 2014)	Évolution en % (2015)/(2014)
CAPITAUX PROPRES				
Capital émis	1	9 000 000 000,00	9 000 000 000,00	0,00%
Capital non appelé	2	-	-	
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	3	6 424 735 134,52	5 090 053 172,96	26,22%
Écarts de réévaluation	4	-	-	
Écart d'équivalence (1)	5	-	-	
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	6	2 609 192 200,87	2 350 475 707,07	11,01%
Autres capitaux propres - Report à nouveau	7	-	-	
Part de la société consolidante (1)		-	-	
Part des minoritaires (1)		-	-	
		18 033 927 335,39	**16 440 528 880,03**	
PASSIFS NON COURANTS				
Participations détenues pour compte de l'État	8	-	-	
Emprunts et dettes financières	9	-	-	
Impôts (différés et provisionnés)	10	-	-	
Autres dettes non courantes	11	-	-	
Provions et produits constatés d'avance	12	2 444 705 660,32	2 014 315 554,76	21,37%
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		**2 444 705 660,32**	**2 014 315 554,76**	21,37%
PASSIFS COURANTS				
Fournisseurs et comptes rattachés	13	212 922 792,75	697 262 514,44	-69,46%
Impôts	14	993 268 885,73	818 667 309,19	21,33%
Autres dettes courantes	15	516 721 765,78	501 842 005,31	2,97%
Trésorerie passif (découvert bancaire)	16	-	-	
TOTAL PASSIFS COURANTS		**1 722 913 444,26**	**2 017 771 828,94**	-14,61%
TOTAL GÉNÉRAL		**22 201 546 439,97**	**20 472 616 263,73**	8,45%

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق رقم 07

ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA	Compte de résultats Clos le 31 décembre 2015
	Par nature

LIBELLE	EXERICICE CLOT (Année 2015)	Exercice précédent (Année 2014)	Evolution en %
Vente de produits annexes	8 292 651 110,92	7 528 213 682,21	10,15%
Variation stocks produits finis et en cours	-	-	
Production immobilisée	-	-	
Subvention d'exploitation	-	-	
I- Production de l'exercice	**8 292 651 110,92**	**7 528 213 682,21**	**10,15%**
Achats consommés	327 706 177,23	400 553 535,42	-18,19%
Services extérieurs et autres consommations	423 275 517,28	474 975 704,83	-10,88%
II- Consommation de l'exercice	**750 981 694,51**	**875 529 240,25**	**-14,23%**
III- Valeur ajoutée d'exploitation (1-2)	**7 541 669 416,41**	**6 652 684 441,96**	**13,36%**
Charges de personnel	3 073 412 930,05	2 683 362 722,59	14,54%
Impôts, taxes et versements assimilés	188 600 304,91	179 377 697,09	5,14%
VI- Excédent brut d'exploitation	**4 279 656 181,45**	**3 789 944 022,28**	**12,92%**
Autres produits opérationnels	218 834 063,15	212 779 448,61	2,85%
Autres charges opérationnelles	7 440 730,79	12 255 862,44	-39,29%
Amortissements, provisions et pertes de valeur	1 367 916 633,00	1 048 977 183,43	30,40%
Reprise sur pertes de valeur et provisions	80 216 749,41	4 925 508,16	1528,60%
V- Résultat opérationnel	**3 203 349 630,22**	**2 946 415 933,18**	**8,72%**
Produits financiers	189 377 516,15	128 745 634,72	47,09%
Charges financières	17 341 392,11	0,02	867069604 50%
VI- Résultat financier	**172 036 124,04**	**128 745 634,70**	**33,62%**
VII- Résultat ordinaire avant impôt (5+6)	**3 375 385 754,26**	**3 075 161 567,88**	**9,76%**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	894 349 211,00	710 844 960,00	25,81%
Impôts différés (variation) sur résultats ordinaires	- 128 155 657,61	13 840 900,81	-1025,92%
Total des produits des activités ordinaires	**8 781 079 439,63**	**7 874 664 273,70**	**11,51%**
Total des charges des activités ordinaires	**6 171 887 238,76**	**5 524 188 566,63**	**11,72%**
Résultat net des activités ordinaires	**2 609 192 200,87**	**2 350 475 707,07**	**11,01%**
Éléments extraordinaires (produits à détailler)	-	-	
Éléments extraordinaires (charges à détailler)	-	-	
Résultats extraordinaire	-	-	
Résultat net de l'exercice (8+9)	**2 609 192 200,87**	**2 350 475 707,07**	**11,01%**
Part dans le résultat net des sociétés mises en équivalence (1)	-	-	
Résultat net de l'ensemble consolidé (1)			
dont : Part des minoritaires (1) Part du Groupe (1)			

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA

الملحق رقم 08

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (Méthode directe)

Période du 01/01/2015 au 31/12/2015

DESIGNATION	Note	Exercice 2015	Exercice 2014
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients	T01	9 285 685 287,08	8 281 080 657,85
Autres encaissements	T02	20 955 356,50	62 442 103,33
Sommes versees aus fournisseurs	T03	962 641 765,81	1 368 802 665,10
Sommes versées au personnel	T04	2 090 717 418,63	1 922 910 338,32
Sommes versées aux organismes sociaux	T05	974 946 147,70	759 646 738,76
Intérêts et autres frais financiers payés	T06	-	-
Impôts sur résultats payés	T07	1 396 072 966,19	1 403 159 498,99
Autres sommes versées	T08	1 211 410,00	20 118 179,23
Flux de trésorerie avant élements extraordinaires		**3 881 050 935,25**	**2 868 885 340,78**
Flux de trésorerie liés à des éléments extraordinaires	T09	-	-
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**3 881 050 935,25**	**2 868 885 340,78**
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	T10	2 527 486 389,24	2 166 788 851,44
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	T11	5 600 000,00	156 329 465,97
Décaissements sur acquisition des immobilisations financières	T12	5 140 774 296,00	3 521 530 086,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	T13	3 693 284 393,00	3 045 700 280,00
Intérêts encaissés sur placements financiers	T14	85 205 604,34	97 845 566,83
Dividendes et quote-part de résultats reçus	T15	177 923 168,57	82 815 500,00
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		**- 3 706 247 519,33**	**- 2 305 628 124,64**
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions	T16	-	-
Dividendes et autres distributions effectués	T17	701 620 000,00	401 660 500,00
Encaissements provenant d'emprunts	T18		
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés	T19		
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		**- 701 620 000,00**	**- 401 660 500,00**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi liquidités	T20	**46 125 271,58**	**4 605 550,00**
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		- 480 691 312,50	166 202 266,14
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		1 675 973 530,97	1 509 771 264,83
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		1 195 282 218,47	1 675 973 530,97
Variation de trésorerie de la période		- 480 691 312,50	166 202 266,14
Rapprochement avec le résultat comptable		2 609 192 200,87	2 350 475 707,07

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق رقم 09

ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA
ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA
Exercice 2016

DATE: 03/05/2017
HEURE: 15:01
PAGE: 1

Bilan Actif

Arrêté à : Decmbre/1cplt < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 098221010011151

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		15 681 391,30	9 224 063,83	6 457 327,47	964 650,79
Immobilisations corporelles		17 577 434 462,61	8 477 337 887,84	9 100 096 574,77	8 111 609 501,14
Terrains		2 179 221 413,11		2 179 221 413,11	2 172 531 753,11
Bâtiments		3 947 244 114,17	1 751 303 857,94	2 195 940 256,23	1 545 440 306,82
Autres immobilisations corporelles		11 134 152 967,28	6 719 433 697,25	4 414 719 270,03	4 393 637 441,21
Immobilisations en concession		316 815 968,05	6 600 332,65	310 215 635,40	
Immobilisations en cours		1 800 493 030,68		1 800 493 030,68	881 860 086,41
Immobilisations financières		8 875 465 455,72	207 885 161,70	8 667 580 294,02	5 065 504 268,80
Titres mis en équivalence		32 000 000,00		32 000 000,00	32 000 000,00
Autres participations et créances rattachées		2 916 892 687,21	207 885 161,70	2 709 007 525,51	2 015 617 951,54
Autres titres immobilisés		5 400 000 000,00		5 400 000 000,00	2 400 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		19 013 550,50		19 013 550,50	34 274 550,50
Impôts différés actif		507 559 218,01		507 559 218,01	583 611 766,76
TOTAL ACTIF NON COURANT		28 269 074 340,31	8 694 447 113,37	**19 574 627 226,94**	14 059 938 507,14
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		613 661 244,31	33 455 792,40	580 205 451,91	628 376 521,61
Créances et emplois assimilés		2 047 007 323,76	140 828 237,09	1 906 179 086,67	1 588 657 410,03
Clients		553 749 570,46	140 769 092,73	412 980 477,73	565 164 567,49
Autres débiteurs		329 585 343,92	59 144,36	329 526 199,56	294 964 214,71
Impôts et assimilés		1 163 672 409,38		1 163 672 409,38	728 528 627,83
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		3 904 265 104,40		3 904 265 104,40	5 924 574 001,19
Placements et autres actifs financiers courants		860 560 090,00		860 560 090,00	4 700 041 057,00
Trésorerie		3 043 705 014,40		3 043 705 014,40	1 224 532 944,19
TOTAL ACTIF COURANT		6 564 933 672,47	174 284 029,49	**6 390 649 642,98**	8 141 607 932,83
TOTAL GENERAL ACTIF		34 834 008 012,78	8 868 731 142,86	**25 965 276 869,92**	22 201 546 439,97

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق رقم 10

Bilan Passif

Arrêté à : Decmbre/1cplt < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 098221010011151

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		9 000 000 000,00	9 000 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		7 671 287 335,39	6 424 735 134,52
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		2 793 290 612,52	2 609 192 200,87
Autres capitaux propres - Report à nouveau (ajustements changement méthodes			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		**19 464 577 947,91**	**18 033 927 335,39**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes		804 750 000,00	
Provisions et produits constatés d'avance		3 186 144 969,22	2 444 705 660,32
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**3 990 894 969,22**	**2 444 705 660,32**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		926 369 281,52	212 922 792,75
Impôts		943 161 306,80	993 268 885,73
Autres dettes		640 273 364,47	516 721 765,78
Tresorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**2 509 803 952,79**	**1 722 913 444,26**
TOTAL GENERAL PASSIF		**25 965 276 869,92**	**22 201 546 439,97**
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق رقم 11

ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA
ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA
Exercice 2016

DATE: 03/05/2017
HEURE: 15:02
PAGE: 1

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Decmbre/1cplt < Etat Provisoire >

Identifient Fiscal : 098221010011151

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		8 430 761 294,05	8 292 651 110,92
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		8 430 761 294,05	8 292 651 110,92
Achats consommés		294 134 810,53	327 706 177,23
Services extérieurs et autres consommations		380 432 961,42	423 275 517,28
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		674 567 771,95	750 981 694,51
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		7 756 193 522,10	7 541 669 416,41
Charges de personnel		3 208 867 003,39	3 073 412 930,05
Impôts, taxes et versements assimilés		219 205 129,46	188 600 304,91
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		4 328 121 389,25	4 279 656 181,45
Autres produits opérationnels		310 271 059,52	218 834 063,15
Autres charges opérationnelles		16 628 639,77	7 440 730,79
Dotations aux amortissements et aux provisions		1 154 533 675,11	1 367 916 633,00
Reprise sur pertes de valeur et provisions		3 210 794,41	80 216 749,41
V. RESULTAT OPERATIONNEL		3 470 440 928,30	3 203 349 630,22
Produits financiers		259 424 559,29	189 377 516,15
Charges financières		386 757,32	17 341 392,11
VI. RESULTAT FINANCIER		259 037 801,97	172 036 124,04
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		3 729 478 730,27	3 375 385 754,26
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		860 135 569,00	894 349 211,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		76 052 548,75	-128 155 657,61
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		9 003 667 707,27	8 781 079 439,63
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 210 377 094,75	6 171 887 238,76
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 793 290 612,52	2 609 192 200,87
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 793 290 612,52	2 609 192 200,87
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق رقم 12

ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA
ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA
Exercice 2016

DATE: 21/03/2017
HEURE: 14:43
PAGE: 1

Tableau des Flux de Trésorerie

(Méthode Directe)
Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal :

Intitulé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients		9 938 127 118,08	9 285 685 287,08
Autres encaissements		62 852 992,59	20 955 356,50
Sommes versees aux fournisseurs		-1 154 259 300,03	-962 841 765,81
Sommes versées au personnel		-2 339 840 912,68	-2 090 717 418,63
Sommes versées aux organismes sociaux		-1 014 109 915,65	-974 946 147,70
Intérêts et autres frais financiers payés		-6 675 281,12	
Impôts sur résultats payés		-2 158 211 269,79	-1 396 072 966,19
Autres sommes versées		-1 896 560,00	-1 211 410,00
Flux de trésorerie avant élements extraordinaires		3 325 986 871,20	3 881 050 935,25
Flux de trésorerie liés à des éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		3 325 986 871,20	3 881 050 935,25
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-1 672 546 007,78	-2 527 486 389,24
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		90 246 000,00	5 600 000,00
Décaissements sur acquisition des immobilisations financières		-5 710 560 090,00	-5 140 774 296,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		6 553 478 349,00	3 693 284 393,00
Interêts encaissés sur placements financiers		70 950 549,01	85 206 604,34
Dividendes et quote-part de résultats reçus		119 430 573,07	177 923 168,57
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		-549 000 626,70	-3 706 247 519,33
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués		-1 002 376 000,00	-701 620 000,00
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		-1 002 376 000,00	-701 620 000,00
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi – liquidités		1 710 486,80	46 125 271,58
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		1 776 320 731,30	-480 691 312,50
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		1 195 282 218,47	1 675 973 530,97
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		2 971 602 949,77	1 195 282 218,47
Variation de trésorerie de la période		1 776 320 731,30	-480 691 312,50
Rapprochement avec le résultat comptable		1 953 157 998,97	3 856 077 066,76

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق رقم 13

ETAT DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

Libellé	Note	Capital Social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et Résultat
Solde au 31 décembre 2013		3 500 000 000,00	-	-	-	11 301 988 213,46
Changement de méthode comptable		-	-	-	-	-
Correction d'erreurs significatives		-	-	-	-	-
Réévaluation des immobilisations		-	-	-	-	-
Réserves facultatives						- 5 500 000 000,00
Impact sur résultat		-	-	-	-	-
Résultat net de l'exercice 2014		-	-	-	-	2 350 475 707,07
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat		-	-	-	-	-
Dividendes payés		-	-	-	-	- 400 000 000,00
Augmentation de capital		5 500 000 000,00	-	-	-	-
Tantièmes		-	-	-	-	- 1 845 000,00
Intéressement des travailleurs aux résultats						- 310 090 040,50
Solde au 31 décembre 2014		9 000 000 000,00	-	-	-	7 440 528 880,03
Changement de méthode comptable		-	-	-	-	-
Correction d'erreurs significatives		-	-	-	-	-
Réévaluation des immobilisations		-	-	-	-	-
Réserves facultatives						-
Impact sur résultat		-	-	-	-	-
Résultat net de l'exercice 2014		-	-	-	-	2 609 192 200,87
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat		-	-	-	-	-
Dividendes payés		-	-	-	-	- 700 000 000,00
Augmentation de capital		-	-	-	-	-
Tantièmes		-	-	-	-	- 1 800 000,00
Intéressement des travailleurs aux résultats						- 313 993 745,51
Solde au 31 décembre 2015		9 000 000 000,00	-	-	-	9 033 927 335,39

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملخص

يعتبر الأداء المالي الجيد الركيزة الأساسية التي تقوم عليها المؤسسات ، وشرط أساسي يضمن لها البقاء والاستمرار لفترة أطول في ظل أهداف وإستراتجية واضحة .

بتبني النظام المحاسبي المالي أصبحت القوائم المالية تخضع للمعايير المحاسبية الدولية في العرض والتحليل و هذا يوجب على مستعمليها أن يكونوا على دراية بالمبادئ و القواعد المستخدمة في إعدادها وتحليليها، حيث تعتبر أساس تقييم الأداء المالي للحكم على كفاءة المؤسسات ومدى تحقيق أهدافها بفعالية .

تناولت هذه الدراسة موضوع دور القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي في تقييم وتحسين الأداء المالي حيث قمنا بإجراء دراسة حالة على المؤسسة الميناائية بسكيكدة، وهذا من خلال عرض قوائمها المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي للفترة الممتدة من 2014-2016، حيث تم تطبيق عليها مؤشرات متمثلة في مؤشرات التوازن المالي , النسب المالية . لتقييم أدائها المالي وتقييم الوضعية المالية لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية، الأداء المالي، تقييم الأداء المالي .

Summary

The financial performance is the basic foundation upon which institutions are based ,and a prerequisite for its survival and to continue for a longer period under clear objectives and strategy.

Adoption of the Financial Accounting System the financial statements are subject to international accounting standards in the presentation and analysis and this requires its users be familiar with the principles and rules used in preparing and analyzing them , as the basis for assessing financial performance to judge the efficiency of institutions and the extent to which they achieve their objectives effectively.

This study was conducted the role of the lists prepared according to the financial accounting system in assessing and improving financial performance where we conducted a case study on the port establishment in Skikda, by presenting their financial statements prepared according to the Financial Accounting System for the period 2014-2016, where indicators have been applied financial balance, financial ratios. to assess their financial performance and to assess the financial situation to identify the strengths and weaknesses of the organization's activity.

Key Words: financial accounting system, financial statements, financial performance, financial performance assessment.